البنك المركزى المصرى

التقـــــرير السنـــوى

٢٠١٢/٢٠١١

رئيس وأعضاء مجلس الادارة

الأستاذ الدكتور / فاروق عبد الباقي العقـدة
المحافـــظ ورئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ جمال محمد نجـم
نائب المحافظ

الأستاذة/ لبنى محمد هـلال
نائب المحافظ

الأستاذ الدكتور/ أشرف محمود الشرقاوى
رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

الأستاذ الدكتور/ محمود محمد حسين
ممثل وزارة المالية

الأستاذ الدكتور/ محمود عبد الفضيل حسين
خبير اقتصادى

السيد المستشار/ معتز كامـــل مرسى
خبير قانونى

الأستاذة الدكتورة / ليلى أحمد الخواجة
خبير اقتصادى

الأستاذ الدكتور/ علاء عصام الشاذلى
خبير مالى واقتصادى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرنى أن أقدم التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. ويبدأ التقرير بعرض موجز لأهم التطورات الاقتصادية العالمية لما لها من تأثير على التطورات الاقتصادية المحلية، ثم يتناول التقرير بالعرض والتحليل أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما فى ذلك النمو الاقتصادى والتضخم، والموازنة العامة وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، هذا بالإضافة الى نشاط البنك المركزى المصرى، وأهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية.

فعلى الصعيد العالمى، أظهر الاقتصاد العالمى مزيدا من الضعف خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ تأثرا بحالة التباطؤ الاقتصادي التى شهدتها الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية على حد سواء، حيث سجل الناتج الاجمالي العالمى معدل نمو سنوى حقيقى يقدر بنحو ٣,٥٪ خلال سنة التقرير مقارنة بنحو ٤,٣٪ فى السنة السابقة. وصاحب ذلك استمرار معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة في معظم دول العالم، وانخفاض معدلات التضخم في معظم الدول المتقدمة، فضلا عن استقرار تلك المعدلات عند مستويات مقبولة في الدول النامية.

وكان لمنطقة اليورو التأثير السلبي الأكبر على أداء الاقتصاد العالمي، حيث اقتصر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقى لهذه المنطقة على ٠,٤٪ فى سنة التقرير، مقابل ٢,١٪ في السنة السابقة. وجاء ذلك في ظل احتدام أزمة الديون السيادية، وتصاعد المخاوف حول مدى الالتزام ببرامج التقشف، فضلا عن مشاكل القطاع المصرفي في أسبانيا، والقلق بشأن جودة الأصول المصرفية في البنوك الأوروبية. كما تباطأ الاقتصاد الصيني ليسجل معدل نمو سنوى يقدر بنحو ٨,٦٪ (مقابل ٩,٦٪)، تأثرا بانتهاج سياسة نقدية تقييدية للحد من التضخم والسيطرة على أسعار سوق العقارات بوجه خاص.

وشهدت الأسواق المالية اضطرابات شديدة خاصة أسواق السندات في منطقة اليورو مع ارتفاع تكاليف الاقتراض، خاصة بالنسبة لايطاليا وأسبانيا واليونان، هذا الى جانب تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على مستوى الدول المتقدمة. وتراجعت أسعار الأسهم فى معظم البورصات الرئيسية بصورة ملحوظة بسبب تصاعد المخاوف بشأن تفاقم أزمة الديون السيادية فى أوروبا. وارتفع سعر صرف الدولار أمام معظم العملات مع إحجام المستثمرين عن الأصول الخطرة بسبب المخاوف من تدهور أوضاع الاقتصاد العالمى. و في الوقت ذاته، انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأولية نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي. فقد تراجعت أسعار السلع الزراعية، وإن كانت مازالت عند مستويات مرتفعة، كما تراجعت أسعار البترول مع تزايد القلق بخصوص توقعات الاقتصاد العالمي، إلا أن استمرار التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط خفف من حدة هذا التراجع.

وعلى الصعيد المحلى، تحسن أداء الاقتصاد المصرى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. فقد ارتفع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى ليبلغ نحو ٢,٢٪ سواء بسعر السوق أو بتكلفة عوامل الإنتاج مقابل ١,٨٪ بسعر السوق، و ١,٩٪ بتكلفة عوامل الإنتاج خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. ويعزى هذا التحسن إلى زيادة معدل النمو خلال الربعين الثالث (يناير/مارس ٢٠١٢) والرابع (أبريل/يونيو ٢٠١٢) من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، واللذين بلغ خلالهما معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج ٥,٢٪، ٣,٣٪ على الترتيب.

وفى مجال إدارة **السياسة النقدية**، استمر البنك المركزى فى العمل على تحقيق الهدف النهائى للسياسة النقدية المتمثل فى استقرار الأسعار للوصول بمعدل التضخم الى مستوى ملائم يسهم فى دعم الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادى، وهو ما عكسته قرارات لجنة السياسة النقدية خلال السنة . فقد قررت اللجنة فى اجتماعاتها خلال الفترة يوليو/أكتوبر ٢٠١١ الإبقاء على كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم، دون تغيير. وفى اجتماع اللجنة فى نوفمبر ٢٠١١ وللتحوط تجاه المخاطر المحتملة لزيادة الضغوط التضخمية، قررت رفع الأسعار المذكورة والتى ظلت على ما هى عليه حتى نهاية السنة المالية. وعملا على إتاحة مزيد من السيولة لدى الجهاز المصرفى، قررت لجنة السياسة النقدية فى يونيو ٢٠١٢ البدء فى إجراء عمليات إعادة شراء (Repo) أطول أجلا بصورة شهرية بأجل ٢٨ يوماً إلى جانب عمليات إعادة الشراء لمدة ٧ أيام، التى كان البنك المركزى قد بدأ فى استخدامها منذ مارس ٢٠١١. كما قرر مجلس إدارة البنك المركزى إجراء تخفيضين متتاليين على نسبة الاحتياطى النقدى من ١٤٪ إلى ١٢٪ ثم إلى ١٠٪.

وبالنسبة **لبرنامج تطوير القطاع المصرفى**، انتهى البنك المركزى فى مارس ٢٠١٢ من تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفى، والتى بدأت فى يناير ٢٠٠٩. وركزت هذه المرحلة على تطبيق مقررات بازل II بالقطاع المصرفى، وسوف يتم العمل بالتعليمات التنفيذية لتطبيق هذه المقررات خلال عام ٢٠١٢ بحيث يبدأ الالتزام بها اعتباراً من يونيو ٢٠١٣ للبنوك التى تنتهى السنة المالية الخاصة بها فى يونيو، واعتباراً من ديسمبر ٢٠١٢ لبقية البنوك. كما تبنت هذه المرحلة من البرنامج مبادرة لزيادة وتحسين فرص التمويل والخدمات المصرفية، خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقرر البنك المركزى المصرى إعفاء البنوك التى تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية لتلك المنشآت من نسبة الاحتياطى المقررة، وذلك فى حدود ما يتم منحه لها من قروض وتسهيلات ائتمانية. كما استهدفت هذه المرحلة من البرنامج تطبيق قواعد الحوكمة فى البنوك المصرية، والبنك المركزى المصرى. وفى هذا الإطار، صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١ بالموافقة على القواعد الخاصة بحوكمة البنوك. كما صدر فى ٨ أكتوبر ٢٠١١ مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام قانون البنوك بشأن مجلس إدارة البنك المركزى بهدف تفعيل الحوكمة وعدم تضارب المصالح.

وقد بلغ **المركز المالى الإجمالى للبنوك** المسجلة والعاملة فى مصر نحو ١٣٦٦,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، وبلغ إجمالى حقوق المساهمين ٩٢,٩ مليار جنيه، وبلغت أرصدة الودائع لدى البنوك ١٠٢٣,٥ مليار جنيه، واستثماراتها فى الأوراق المالية والأذون نحو ٥٥٥,٣ مليار جنيه، وأرصدة الإقراض والخصم للعملاء ٥٠٦,٧ مليار جنيه.

وفيما يتعلق **بمؤشرات السلامة المالية للبنوك**، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال لديها (نسبة القاعدة الرأسمالية إلى الأصول مرجحة بأوزان المخاطر) نحو ١٥,٧٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل حد أدنى مقرر ١٠٪. وبلغ العائد على متوسط الأصول ٠,٨٪، والعائد على متوسط حقوق الملكية ١١,٧٪، وصافى هامش العائد ٢,٦٪ عن العام المالى ٢٠١١، مقابل ١٪، ١٤,٣٪، ٢,٣٪ على الترتيب عن العام المالى ٢٠١٠. وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالى القروض ٩,٩٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ١١,٠٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١، وبلغت نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة ٩٥,٤٪ مقابل ٩٣,٦٪.

واستطاع البنك المركزى إدارة **سوق الصرف الأجنبى** بنجاح من خلال نظام الانتربنك الدولارى، حيث لم يشهد السوق مشكلة فى توافر السيولة بالنقد الأجنبى، وهو ما حال دون تعرض سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى لتقلبات حادة، خاصة بعد خروج قدر كبير من الاستثمارات وتراجع الإيرادات السياحية تأثرا بالظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد. فقد اقتصر التراجع فى قيمة الجنيه المصرى على نحو ١,٥٪ خلال السنة المالية. وبلغ صافى الاحتياطيات الدولية ١٥,٥ مليار دولار وبما يغطى ٣,٢ شهراً من الواردات السلعية فى نهاية يونيو ٢٠١٢، بتراجع بلغ ١١,١ مليار دولار بمعدل ٤١,٥٪ خلال سنة التقرير .

وقد أسفرت معاملات مصر مع العالم الخارجى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عن تصاعد العجز الكلي **بميزان المدفوعات** ليصل إلى نحو ١١,٣ مليار دولار (مقابل ٩,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، وجاء العجز الكلى خلال سنة التقرير نتيجة تصاعد عجز المعاملات الجارية بمعدل ٣٠,٢٪ ليبلغ نحو ٧,٩ مليار دولار (مقابل ٦,١ مليار دولار خلال سنة المقارنة)، وتحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للخارج بلغ نحو ١,٤ مليار دولار (مقابل ٤,٢ مليار دولار).

وختاماً أود أن أشكر كافة العاملين بالبنك المركزى والجهاز المصرفى على جهودهم المخلصة فى أداء الدور المنوط بهم فى إطار من التطوير والتحديث، سائلا الله العلى القدير أن يشملنا جميعا بتوفيقه ورعايته فى العمل على تحقيق الاستقرار والازدهار والرقى لوطننا العزيز .

المحافظ

د. فاروق العقدة

محتويات التقرير

المؤشرات الرئيسية لأداء قطاعات الاقتصاد المصرى أ – ب

ملخص تنفيذى ج – ط

الفصل الأول التطورات فى الاقتصاد العالمى

١/١	النمو الاقتصادى	٣
٢/١	معدلات البطالة والتضخم	٥
٣/١	أسعار الخصـــم	٦
٤/١	أسعار الصـــرف	٦
٥/١	أسعار المواد الأوليـــة	٨
٦/١	الاحتياطيات الدولية	٩

الفصل الثانى البنك المركزى المصرى

١/٢	السياسة النقديـــة	١١
٢/٢	نقـــود الاحتياطى	١٤
٣/٢	نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات	١٧
٤/٢	السيولة المحلية والأصول المقابلة لها	٢٠
٥/٢	نشاط قطاع الرقابة والإشراف	٢٤
٦/٢	تطوير القطاع المصرفى	٢٨
٧/٢	إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية	٣٢
٨/٢	الدين العام المحلى والدين الخارجى	٣٤
٩/٢	تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى	٤٦

الفصل الثالث التطورات المصرفية

١/٣	المركز المالى	٤٩
٢/٣	الودائـــع	٥١
٣/٣	النشاط الاقراضى	٥٢
٤/٣	حركة التدفقات المالية فى البنوك	٥٤
٥/٣	مؤشرات أداء البنوك	٥٦

الفصل الرابع التطورات الاقتصادية المحلية

١/٤	– الناتج المحلى الإجمالى	٥٩
٢/٤	– معدل التضخم	٦٦
٣/٤	– العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة	٧٠
٤/٤	– ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	٧٥
٥/٤	– قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	٩٦

الملاحق

أ – القرارات الصادرة بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ١٠٣

ب – القسم الاحصائى ١٠٩

المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد المصرى

	السنة المالية	
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
القطاع الحقيقى		
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	٪١,٩	٪٢,٢
منه : مساهمة القطاع الخاص (نقطة مئوية)	٠,٨	١,٥
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بسعـــر السوق الثابت	٪١,٨	٪٢,٢
منه : مساهمة الاستهلاك الخاص (نقطة مئوية)	٣,٩	٤,٤
: مساهمة الاستهلاك العام (نقط مئوية)	٠,٤	٠,٣
: مساهمة الاستثمار (نقطة مئوية)	٠,٤–	١,٥
: مساهمة صافى الطلب الخارجى (الصادرات من السلع والخدمات – الواردات من السلع والخدمات) (نقطة مئوية)	٢,١–	٤,٠–
معدل التضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين (حضر) يوليو/يونيو (٪)	١١,٨	٧,٣
معدل التضخم وفقاً للرقم القياسى العام لأسعار المنتجين يوليو/يونيو (٪)	١٩,٤	٣,٧–
القطاع المالى والنقدى		
معدل نمو السيولة المحلية M_2 (٪)	١٠,٠	٨,٤
معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية (٪)	٧,٠	٨,٦
معدل نمو الودائع بالعملات الأجنبية (٪)	١١,٩	٥,١
الودائع بالعملات الأجنبية / اجمالى الودائع (معدل الدولرة) (٪)	٢١,٠	٢٠,٧
الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص/ اجمالى الائتمان (٪)	٣٦,٢	٣١,٨
صافى المطلوبات من الحكومة / اجمالى الائتمان (٪)	٤٩,٠	٥٣,٩
الائتمان الممنوح للقطاع العائلى / اجمالى الائتمان (٪)	١١,١	١٠,٥
الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / اجمالى الائتمان (٪)	٣,٧	٣,٨
التغير فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	(٢,٦)	٩,٨
التغير فى صافى المطلوبات من الحكومة / التغير فى اجمالـــى الائتمان (٪)	٩٤,٦	٧٨,٦
التغير فى الائتمان الممنوح للقطاع العائلى / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	٥,٥	٧,٤
التغير فى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام / التغير فى اجمالى الائتمان (٪)	٢,٥	٤,٢
صافى الاحتياطيات الدولية (بالمليون دولار) فى نهاية الفترة	٢٦٥٦٤	١٥٥٣٤
عدد شهور الواردات السلعية التى يغطيها صافى الإحتياطيات الدولية	٦,٣	٣,٢

(تابع) المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد المصرى

	السنة المالية	
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك، منها:		
معدل كفاية رأس المال (٪)	١٦,٠	١٥,٧
قروض غير منتظمة إلى اجمالى القروض (٪)	١١,٠	٩,٩
مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة (٪)	٩٣,٦	٩٥,٤
العائد على متوسط الأصول* (٪)	١,٠	٠,٨
العائد على متوسط حقوق الملكية* (٪)	١٤,٣	١١,٧
القطاع الخارجى		
الميزان التجارى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	(١١,٥)	(١٢,٣)
الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٣,٣	٢,١
صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٠,٩	٠,٨
صافى التحويلات / الناتج المحلى الاجمالى (٪)	٥,٦	٧,٢
الدين الخارجى		
الدين الخارجى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٥,٢	١٣,٥
الديون الخارجية قصيرة الأجل / إجمالى الدين الخارجى (٪)	٧,٩	٨,٤
خدمة الدين الخارجى / الصادرات السلعية والخدمية (٪)	٥,٧	٦,١
قطاع الموازنة العامة		
المصروفات / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٢٩,٣	٣٠,٥
الإيرادات / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٩,٣	١٩,٧
إجمالى الأجور / إجمالى الإيرادات العامة (٪)	٣٦,٣	٤٠,٥
العجز الأولى** / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٣,٦	٤,٠
العجز الكلى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٩,٨	١٠,٨
إجمالى الدين العام المحلى / الناتج المحلى الإجمالى (٪)	٧٦,٢	٨٠,٣

* وفقاً لآخر قوائم مالية مدققة عن العام المالى ٢٠١٠، والعام المالى ٢٠١١. وتنتهـــى السنة المالية فى ٣٠ يونيو لبنوك القطاع العام، ٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى.

** (العجز الكلى) مستبعدا منه مدفوعات الفوائد.

ملخص تنفيذى

يتناول التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى عن السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عرضا موجزاً لأهم تطورات الاقتصاد العالمى، ثم يتناول نشاط البنك المركزى المصرى، وأهم التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية. هذا بالإضافة إلى أهم التطورات الاقتصادية المحلية بما فى ذلك النمو الاقتصادى، والتضخم، الموازنة العامة، وميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

فعلى الصعيد العالمى، أظهر الاقتصاد العالمى مزيدا من الضعف خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ تأثرا بحالة التباطؤ الاقتصادي التى شهدتها الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية على حد سواء، حيث سجل الناتج الاجمالي العالمى معدل نمو سنوى حقيقى يقدر بنحو ٣,٥٪ خلال سنة التقرير مقارنة بنحو ٤,٣٪ فى السنة السابقة. وصاحب ذلك استمرار معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة في معظم دول العالم، وانخفاض معدلات التضخم في معظم الدول المتقدمة، فضلا عن استقرار تلك المعدلات عند مستويات مقبولة في الدول النامية.

وكان لمنطقة اليورو التأثير السلبي الأكبر على أداء الاقتصاد العالمي، حيث اقتصر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقى لهذه المنطقة على ٠,٤٪ فى سنة التقرير، مقابل ٢,١٪ في السنة السابقة. وجاء ذلك في ظل احتدام أزمة الديون السيادية، وتصاعد المخاوف حول مدى الالتزام ببرامج التقشف، فضلا عن مشاكل القطاع المصرفي في أسبانيا، والقلق بشأن جودة الأصول المصرفية في البنوك الأوروبية. كما تباطأ الاقتصاد الصيني ليسجل معدل نمو سنوى يقدر بنحو ٨,٦٪ (مقابل ٩,٦٪)، تأثرا بانتهاج سياسة نقدية تقييدية للحد من التضخم والسيطرة على أسعار سوق العقارات بوجه خاص.

وشهدت الأسواق المالية اضطرابات شديدة خاصة أسواق السندات في منطقة اليورو مع ارتفاع تكاليف الاقتراض، خاصة بالنسبة لايطاليا وأسبانيا واليونان، هذا الى جانب تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على مستوى الدول المتقدمة. وتراجعت أسعار الأسهم فى معظم البورصات الرئيسية بصورة ملحوظة بسبب تصاعد المخاوف بشأن تفاقم أزمة الديون السيادية فى أوروبا. وارتفع سعر صرف الدولار أمام معظم العملات مع إحجام المستثمرين عن الأصول الخطرة بسبب المخاوف من تدهور أوضاع الاقتصاد العالمى. و في الوقت ذاته، انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأولية نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي. فقد تراجعت أسعار السلع الزراعية، وإن كانت مازالت عند مستويات مرتفعة، كما تراجعت أسعار البترول مع تزايد القلق بخصوص توقعات الاقتصاد العالمي، إلا أن استمرار التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط خفف من حدة هذا التراجع.

شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ زيادة فى **معدل النمو الحقيقى** للناتج المحلى الاجمالى ليبلغ نحو ٢,٢٪ بكل من سعر السوق وتكلفة عوامل الإنتاج مقابل ١,٨٪ بسعر السوق، ١,٩٪ بتكلفة العوامل خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ . ويعزى هذا التحسن إلى زيادة معدل النمو خلال الربعين الثالث (يناير/مارس) والرابع (أبريل/يونيو) من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ واللذين بلغ خلالهما معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج ٥,٢٪ ، و٣,٣٪ على الترتيب . وجاءت الزيادة فى معدل النمو خلال سنة التقرير نتيجة لزيادة مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية، السياحة، الزراعة والرى، الكهرباء، المال، النقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة، حد منها تراجع مساهمة قطاعات أخرى، فى مقدمتها قناة السويس، الحكومة العامة، الاتصالات، والاستخراجات.

وقد بلغ إجمالى **الاستثمارات المنفذة** نحو ٢٣٦,١ مليار جنيه خلال السنة المالية٢٠١٢/٢٠١١ ، بزيادة قدرها نحو ٧,٠ مليار جنيه بمعدل ٣,١٪ مقابل تراجع بلغ ٢,٧ مليار جنيه بمعدل ١,٢٪. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة استثمارات القطاع الخاص بمعدل ٦,٧٪ لتبلغ نحو ١٥١,٢ مليار جنيه، بما يمثل ٦٤,١٪ من اجمالى الاستثمارات .

وجاءت قرارات **لجنة السياسة النقدية** بالبنك المركزى فى اجتماعاتها الدورية (وعددها ثمانية اجتماعات) خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ متوافقة مع تطورات معدل التضخم وتقدير اللجنة لحجم الضغوط التضخمية مع العمل فى الوقت ذاته على المساهمة فى تشجيع الاستثمار وحفز النشاط الاقتصادى. فقد قررت اللجنة فى اجتماعاتها الثلاثة خلال الفترة يوليو/ أكتوبر من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ الإبقاء على كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪، ٩,٧٥٪ سنويا على الترتيب، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند ٨,٥٠٪ سنويا، ومعدل العائد على عمليات إعادة الشراء لأجل ٧ أيام عند مستوى ٩,٢٥٪ سنويا. **وبتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١** قررت لجنة السياسة النقدية زيادة كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة بمقدار ١٠٠ نقطة مئوية للأول و٥٠ نقطة مئوية للثانى، ليصلا إلى ٩,٢٥٪، ١٠,٢٥٪ سنويا على الترتيب، وبالتالى تم تخفيض الهامش بين حدى الكوريدور الأدنى والأعلى من ١,٥٪ إلى ١٪. كما تم زيادة سعر البنك المركزى للائتمان والخصم بمقدار ١٠٠ نقطة مئوية ليبلغ ٩,٥٠٪ سنويا، وكذا زيادة معدل العائد على عمليات إعادة الشراء ذات أجل ٧ أيام بمقدار ٥٠ نقطة مئوية ليصبح ٩,٧٥٪. وقد استهدف هذا الرفع فى أسعار العائد التحوط تجاه المخاطر المحتملة لزيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن عدم مرونة آليات العرض، واحتمال عودة الاختناقات فى قنوات توزيع السلع بالأسواق. هذا وقد تم الإبقاء على تلك الأسعار فى الاجتماعات التالية خلال سنة التقرير.

وفى ضوء التطورات المحلية والعالمية الجارية، والتى تأثر بها وضع السيولة فى السوق المحلية، قررت لجنة السياسة النقدية فى جلستها المنعقدة ١٤ يونيو ٢٠١٢ البدء فى إجراء عمليات إعادة شراء (Repo) لمدة ٢٨ يوماً وإضافتها إلى هيكل السياسة النقدية ابتداء من ١٠ يوليو ٢٠١٢ بمعدل عائد متغير بحد أدنى العائد على عمليات إعادة الشراء لمدة ٧ أيام، والتى كان البنك المركزى قد بدأ فى استخدامها منذ مارس ٢٠١١، ويتم إعلان أسعار العائد عليها من قبل لجنة السياسة النقدية. وفى هذا الإطار أيضاً، قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخى ٢٠ مارس، ٢٢ مايو ٢٠١٢ تخفيض نسبة الاحتياطى النقدى من ١٤٪ إلى ١٢٪ ثم إلى ١٠٪ . وقد أدى ذلك إلى إتاحة سيولة إضافية للجهاز المصرفى بهدف تيسير الأوضاع الائتمانية فى السوق.

وقد حققت نقود الإحتياطى زيادة قدرها ١٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٤٧,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٦٪ خلال السنة المالية السابقة لتصل إلى ٢٦٣,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وتعكس الزيادة فى نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير نمو النقد المتداول خارج البنك المركزى بنحو ٢٥,٨ مليار جنيه بمعدل ١٤,٤٪، حد منه تراجع ودائع البنوك لديه بالعملة المحلية بنحو ١٣,١ مليار جنيه بمعدل ١٨,٢٪ خلال سنة التقرير.

بلغت السيولة المحلية ١٠٩٤,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مسجلة زيادة قدرها ٨٥,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٩٢,٠ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاءت الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير كمحصلة لتصاعد صافى الأصول المحلية وتراجع صافى الأصول الأجنبية،حيث كانت مساهمة صافى الأصول المحلية فى معدل نمو السيولة المحلية

موجبة بمقدار ١٧,٩ نقطة مئوية، فى حين كانت مساهمة صافى الأصول الأجنبية سالبة بمقدار ٩,٥ نقطة مئوية. وانعكست الزيادة فى السيولة المحلية فى ارتفاع الودائع بالعملة المحلية لدى البنوك بمقدار ٤٩,٨ مليار جنيه بمعدل ٧,٥٪ لتصل إلى ٧١٤,٣ مليار جنيه وبما يمثل ما يقرب من ثلثى السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٢، بالإضافة إلى ارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بمقدار ٢٦,١ مليار جنيه بمعدل ١٥,٦٪، ونمو الودائع بالعملات الأجنبية بما يعادل ٩,١ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ .

ويشير التقرير إلى استمرار البنك المركزي فى تنفيذ خطته لتطوير القطاع المصرفى التي بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٤، حيث تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية وفقا للخطة الموضوعة، والتى استهدفت رفع كفاءة أداء وضمان سلامة الجهاز المصرفى وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بالدور المنوط به فى الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومى والإسهام فى تحقيق معدلات التنمية المستهدفة. وتتمثل أهم ركائز **المرحلة الثانية** فى إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة، وكذلك المتابعة الدورية لنتائج تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة بنوك الأهلى المصري ومصر والقاهرة والتى أظهرت تحسناً فى معدلات أدائها، واستكمال أية متطلبات لازمة لرفع كفاءتها في مجال الوساطة المالية وإدارة المخاطر. كما تستهدف المرحلة الثانية من خطة التطوير، تنفيذ مقررات بازل II فى البنوك المصرية لتدعيم قدرتها على إدارة المخاطر. وترتكز إستراتيجية البنك المركزي لتطبيق هذه المقررات على مبدأين أساسيين هما التيسير والمشاورة مع البنوك لضمان تطبيق كافة وحدات الجهاز المصرفي لتلك المقررات. وسيتم تطبيق هذه الاستراتيجية بصورة تدريجية على أربع مراحل، أخذا فى الاعتبار أن مقررات بازل تتطور وتتغير لتواكب تحديات السوق المصرفية العالمية. فقد تم إطلاق بازل III عالمياً، والتى من المتوقع استكمال تنفيذها حتى عام ٢٠١٩، وقام البنك المركزى المصرى بأخذ تطبيقات بازل III فى الاعتبار عند وضع تطبيقات بازل II لتيسير تطبيقها بالقطاع المصرفى المصرى مستقبلاً.

واستهدفت المرحلة الثانية من خطة التطوير أيضا العمل على مراجعة وإصدار قواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك فى القطاع المصرفى المصرى والبنك المركزى، وذلك بعد مراجعة أحكام تطبيق قواعد الحوكمة الدولية الخاصة بالبنوك. وفى هذا الإطار، صدر فى ٨ أكتوبر ٢٠١١ مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام قانون البنوك فى شأن مجلس إدارة البنك المركزى بهدف تفعيل الحوكمة وعدم تضارب المصالح . كما أصدر مجلس إدارة البنك المركزى فى ٥ يوليو ٢٠١١ قراراً بشأن تعليمات حوكمة البنوك فيما يتعلق بتشكيل مجلس إدارة البنك والتحديد الواضح لمسئولياته والتزاماته، ودور لجان المجلس، وكذا الدور الاشرافى للمجلس. وقد طالب القرار البنوك بالقيام بوضع أو تطوير نظم الحوكمة لديها وفقا لتلك التعليمات.

كما تبنت المرحلة الثانية من خطة التطوير مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفى هذا الصدد قرر البنك المركزى المصرى إعفاء البنوك التى تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية لهذه النوعية من الشركات والمنشآت من نسبة الاحتياطى المقررة، وذلك فى حدود ما يتم منحه من قروض وتسهيلات ائتمانية. كما تم إنشاء قاعدة بيانات لتلك المنشآت فى محافظات الجمهورية وتدشينها على الواصل الإلكترونى للمعهد المصرفى خلال فبراير ٢٠١٢.

وجاء البدء فى المرحلة الثانية من خطة التطوير بعد نجاح تنفيذ المرحلة الأولى التي تم خلالها دمج طوعى وجبرى بين بعض البنوك ليصل عدد البنوك إلى ٤٠ بنكاً فى نهاية فترة التقرير، مقابل ٥٧ بنكاً فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤. كما تم خلال هذه المرحلة إعادة هيكلة البنوك العامة، ومعالجة الديون المتعثرة لدى البنوك بعمل تسويات (غير شاملة مديونيات قطاع الأعمال العام) لأكثر من ٩٠٪ منها، وتم تسوية مديونيات قطاع الأعمال العام بالكامل. وتم أيضاً خلال تلك المرحلة تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزى.

واستمراراً لدور البنك المركزى فى تطوير الجهاز المصرفى والحفاظ على سلامته واستقراره، فقد صدر قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢ بشأن تعديل أحكام قرار المجلس بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ الخاص بالقواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزى المصرى، وذلك فيما يتعلق بفئات العملاء غير المنتظمين فى السداد شاملا التعليمات الخاصة بإدراج الأفراد فى القوائم السلبية وأسس التعامل مع هؤلاء العملاء. كما أصدر البنك المركزى بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١١ ضوابط يتعين على البنوك الالتزام بها عند تنفيذ تحويلات مباشرة على قوة عمليات استيرادية، وذلك لإحكام الرقابة على هذه النوعية من العمليات.

وفيما يتعلق **بالمركز المالى للبنوك** العاملة فى مصر (بخلاف البنك المركزى)، فقد سجل زيادة ملحوظة وبما يقرب من ضعف الزيادة المحققة خلال سنة المقارنة، حيث ارتفع بنحو ٩٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل زيادة قدرها ٤٩,٠ مليار جنيه بمعدل ٤,٠٪ خلال السنة المالية السابقة، ليصل الى ١٣٦٦,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ . وقد بلغت أرصدة الودائع بالبنوك ١٠٢٣,٥ مليار جنيه وبما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مسجلة زيادة قدرها ٦٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪، مقابل زيادة بلغت ٦٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٢٪ خلال السنة المالية السابقة. كما زادت أرصدة الإقراض والخصم بنحو أربعة أمثال الزيادة المحققة خلال السنة المالية السابقة لترتفع بنحو ٣٢,٦ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪، مقابل زيادة بمقدار ٨,١ مليار جنيه بمعدل ١,٧٪، لتبلغ ٥٠٦,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وارتفعت أرصدة استثمارات البنوك فى الأوراق المالية وأذون الخزانة بمقدار ٨١,٢ مليار جنيه بمعدل ١٧,١٪، مقابل زيادة بمبلغ ٦٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١٦,٨٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ٥٥٥,٣ مليار جنيه بنسبة ٤٠,٦٪ من مجموع المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

وفيما يخص **مؤشرات السلامة المالية للبنوك** المتعلقة بكفاية رأس المال ، والربحية، وجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر نحو ١٥,٧٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل ١٦,٠٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١ (مقابل ١٠٪ حد أدنى مقرر).

وفيما يخص **مؤشرات الربحية** عن العام المالى ٢٠١١، بلغ العائد على متوسط الأصول ٠,٨٪، والعائد على متوسط حقوق الملكية ١١,٧٪، وصافى هامش العائد ٢,٦٪، مقابل ١,٠٪، ١٤,٣٪، ٢,٣٪ على الترتيب عن العام المالى ٢٠١٠.

وفيما يتعلق **بمؤشرات جودة الأصول بالبنوك**، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالى القروض ٩,٩٪ بنهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل١١,٠٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١. وارتفعت نسبة مخصصات القروض إلى إجمالى القروض غير المنتظمة لتصل إلى ٩٥,٤٪ مقابل ٩٣,٦٪ فيما بين التاريخين المذكورين.

وفى مجال **نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات**، استمر البنك المركزى فى العمل على تطوير تلك النظم لتأكيد سلامة واستقرار النظام المالى والحد من المخاطر الائتمانية وزيادة السرعة وتحقيق المصداقية والسرية فى تسوية المدفوعات، وقد عزز من ذلك العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS). ومن أهم الإجراءات التى تم اتخاذها خلال سنة التقرير، دفع العمل فى مشروع صرف مرتبات العاملين بالدولة عن طريق البطاقات الإلكترونية بالتعاون مع وزارة المالية، ومراجعة القواعد الخاصة بخدمة الخصم المباشر بغرفة المقاصة الإلكترونية بين البنوك مع شركة بنوك مصر وبدأ التشغيل التجريبى فى أكتوبر ٢٠١٢. كما تم الانتهاء من إعـــداد كراسة

الشروط والمواصفات الخاصة بتجهيز البنيـــة الأساسية لإنشاء مركز معلومات احتياطى دائم للبنك المركزى بجانب مركز المعلومات الرئيسى الحالى بمبنى الجمهورية بالقاهرة. كما تم الانتهاء من إعداد الدارسة الخاصة بالاحتياجات التفصيلية لتكنولوجيا المعلومـات وتكلفتها المتوقعـة لإتاحة موقع عمل بديل (Business Continuity Site)، بحيث يمكن للعاملين بقطاع الاستثمارات والعلاقات الخارجية والوحدات المرتبطة به فى العمل، وكذا قطاع العمليات المصرفية، اللجوء إليه فى حالات الطوارىء والعمل على أنظمة البنك المختلفة، على أن يتم دراسة إمكانية إتاحة الخدمة لباقى قطاعات البنك المختلفة فيما بعد. ووفقاً لخطة تطوير فروع البنك المركزى المصرى وتحديث الأنظمة الالكترونية التى تعمل بها، تم تشغيل نظام الحسابات المعمول به بالبنك المركزى المصرى والمسمى CAS بفرع البنك بالإسكندرية، وذلك فيما يتعلق بالعمليات الخاصة بحسابات الحكومة، وجارى الانتهاء من استكمال تشغيله بباقى الفروع (المهندسين وبورسعيد). كما تمت المشاركة فى مشروع تركيب وتشغيل وإتاحة البنية التكنولوجية والتأمين اللازم لتطبيق نظام التحويلات الحكومية الالكترونية GATS، بهدف تمكين وزارة المالية من تحويل المدفوعات الحكومية للموردين والواردة للبنك المركزى المصرى إلى مدفوعات الكترونية بدلا من مستندات ورقية. كذلك تم البدء فى مشروع تركيب وتشغيل وإتاحة البنية التكنولوجية والتأمين اللازم لتطبيق نظام المقاصة الالكترونى، ويستهدف المشروع ربط البنك المركزى بالمقاصة الالكترونية القائمة بين البنوك حاليا.

وبالنسبة **لسوق الأوراق المالية**، شهـدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ تراجع المؤشر الرئيسى للبورصة (EGX ٣٠) بمعدل ١٢,٤٪ ليصل إلى ٤٧٠٨,٦ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٢، وكـذا تراجـع مؤشر البورصة المصرية (EGX ٢٠ Capped) محدد الأوزان بمعدل ٧,٤٪ ليبلغ ٥٤٥٢,٠ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وتراجع مؤشرا الأسعار (EGX ٧٠) و (EGX ١٠٠) بمعدل ٣٣,٠٪، ٢٥,٠٪ ليبلغـا ٤٢٢,٠ نقطة و ٧٢٩,٥ نقطة على الترتيب فى نهاية يونيو ٢٠١٢. ويُعزى هذا الانخفاض فى كافة المؤشرات خلال السنة أساساً إلى حالة الترقب التى سيطرت على المستثمرين العرب والأجانب لما ستسفر عنه الحالة السياسية والاقتصادية التى تشهدها مصر.

استمر البنك المركزى فى إدارته الناجحة **لسوق الصرف الأجنبى** من خلال نظام الانتربنك الدولارى، وهـو ما كان له أكبر الأثر فى عدم تعرض السوق لمشكلة نقص السيولة من النقد الأجنبى بما حال دون حدوث هـزات عنيفة، وبالتالى الحد من قلـق المتعـاملين تجـاه تحركـات أسـعار الـصرف، خاصـة بعـد خـروج قـدر كـبير مـن الاستثمارات وتراجع الإيرادات السياحية تأثراً بالظروف الاستثنائية التـى تمـر بهـا الـبلاد. وقـد بلـغ المتوسـط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٦,٠٥٩٠ جنيها فى نهاية يونيـو ٢٠١٢ مقابـل ٥,٩٦٩٠ جنيهـا فى نهاية يونيو ٢٠١١، بانخفاض فى قيمـة الجنيه اقتصر معدله على ١,٥٪. وأثناء فترة إعـداد التقريـر بلـغ سعر صرف الدولار ٦,١١١٣ جنيها فى نهاية نوفمبر ٢٠١٢، وبذلك يبلغ معـدل الانخفـاض فـى قيمـة الجنيـه المصرى ٢,٣٪ عن نهاية يونيو ٢٠١١.

تراجع **صافى الاحتياطيات الدولية** بنحو ١١,١ مليار دولار بمعدل ٤١,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ليصل إلى ١٥,٥ مليار دولار فى نهايـة يونيو ٢٠١٢، مقابل ٢٦,٦ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١، وذلك كنتيجة لخروج استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة والأوراق المالية بالبورصة المصرية، فضلا عن تراجع الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويغطى صافى الاحتياطيات الدولية ٣,٢ شهراً من الواردات السلعية فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وخلال فترة إعداد التقرير، بلغ صافى الاحتياطيات الدولية ١٥,٠ مليار دولار فى نهاية نوفمبر ٢٠١٢، وبما يغطـى ٣,٣ شهرا من الواردات السلعية.

وبالنسبة **للمعاملات الخارجية**، أسفر أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عن تحقيق عجز كلى بنحو ١١,٣ مليار دولار بما يمثل ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال سنة التقرير (مقابل ٩,٨ مليار دولار، بما يمثل ٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال السنة المالية السابقة)، وجاء العجز الكلى خلال سنة التقرير نتيجة لتصاعد عجز المعاملات الجارية بمعدل ٣٠,٢٪ ليبلغ نحو ٧,٩ مليار دولار (مقابل ٦,١ مليار دولار خلال سنة المقارنة)، وتحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للخارج بلغ نحو ١,٤ مليار دولار (مقابل ٤,٢ مليار دولار).

ويُعد تصاعد العجز فى ميزان المعاملات الجارية انعكاساً لارتفاع عجز الميزان التجارى بمعدل ١٧,٠٪ ليصل إلى ٣١,٧ مليار دولار، وتراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٣١,٩٪ ليقتصر على ٥,٤ مليار دولار، هذا فى حين ارتفع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ٤٠,١٪. أما المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجى فقد حققت صافى تدفق للخارج بلغ نحو ١,٤ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ٤,٢ مليار دولار)، حيث أظهرت البيانات تحقيق الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٥,٠ مليار دولار (مقابل ٢,٦ مليار دولار). بينما سجل الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢,١ مليار دولار (مقابل ٢,٢ مليار دولار).

وفى **مجال المالية العامة**، اتخذت عدة إجراءات خلال السنة من أهمها البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى من رفع أسعار الطاقة والمتمثلة فى زيادتها بنسبة ٢٥٪ لمصانع الأسمنت والحراريات والزجاج والسيراميك والألومنيوم باعتبارها كثيفة الاستهلاك، وتنفيذ خطة التقشف الحكومى من خلال خفض نفقات الجهات الحكومية التى لا تمس الخدمات الأساسية للجماهير بنحو ٤٪ من ميزانياتها. ومن ناحية أخرى، تم التركيز على إحكام تفعيل عمليات تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ومواجهة عمليات التهرب بما يسهم فى زيادة الحصيلة الضريبية والجمركية، والعمل على التخلص من ملف المتأخرات الضريبية، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصحفية القومية وشركات قطاع الأعمال العام .

وتشير البيانات الفعلية المبدئية للعمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة (الجهاز الادارى، الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية) للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، إلى أن إجمالى الإيرادات بلغ ٣٠٣,٦ مليار جنيه وإجمالى المصروفات ٤٧١,٠ مليار جنيه، مما أسفر عن عجـز نقدى بلغ ١٦٧,٤ مليار جنيه وبما يمثل ١٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال السنة. أما العجز الكلى فقد بلغ ١٦٦,٧ مليار جنيه بما يمثل ١٠,٨٪ من الناتج المحلى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. وتم الاعتماد على المصادر المحلية فى تمويل عجز الموازنة، وإجراء تسديدات للخارج بنحو ٩,١ مليار جنيه إلى جانب إجراء بعض التسديدات المحلية المتنوعة.

بلغ **الدين العام المحلى** ١٢٣٨,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ أو ما نسبته ٨٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى. ويعادل رصيد الدين العام المحلى صافى مجموع الدين المحلى الحكومى ومديونية الهيئات العامة الإقتصادية، ومديونية بنك الإستثمار القومى، مطروحاً منه المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الإقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور .

وبلغ إجمالى **الدين العام المستحق على الحكومة** (المحلى والخارجى) ١١٤٥,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، بما يمثل ٧٤,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وبزيادة ١٨,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

وبالنسبة **للدين الخارجى**، فقد انخفض فى نهاية يونيو ٢٠١٢ بنحو ٥٢١,٢ مليون دولار، ليبلغ رصيده القائم (العام والخاص) مقوما بالدولار الأمريكى نحو ٣٤,٤ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمـام الدولار الأمريكى مما أدى إلى انخفاض رصيد الدين بما يعادل ١,٦ مليار دولار من ناحية، وتحقيق صافى استخدام للقروض والتسهيلات والسندات أدى إلى ارتفاع رصيد الدين بنحو ١,١ مليار دولار من ناحية أخرى.

وفي ضوء مقارنة مؤشرات الدين الخارجي لمصر بنظيراتها السائدة لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية، وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي، يتضح أنها في الحدود الآمنة، حيث يأتي مؤشر الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ضمن أفضل المستويات العالمية والتي تراوحت ما بين ١٥,١٪ لمجموعة الدول الآسيوية النامية، و٦٣,٦٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا. كذلك سجل مؤشر خدمة الدين الخارجى المصرى إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ٦,١٪ بما يقل عن المستويات العالمية التي تراوحت ما بين ١٢,٢٪ في مجموعة دول إقليم أفريقيا جنوب لصحراء و ٥٥,٧٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا المقدرة لعام ٢٠١١ وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن البنك الدولي في أبريل ٢٠١٢.

الفصل الأول : التطورات فى الاقتصاد العالمى

١/١- النمو الاقتصادى
٢/١- معدلات البطالة والتضخم
٣/١- أسعار المواد الأوليـــــة
٤/١- أسعار الخصـــم
٥/١- أسعار الصـــرف
٦/١- الاحتياطيات الدولية

الفصل الأول
التطورات فى الاقتصاد العالمى

أظهر الاقتصاد العالمي مزيدا من الضعف خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ تأثرا بحالة التباطؤ الاقتصادي التى شهدتها الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية .وصاحب ذلك استمرار معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة في معظم دول العالم، وانخفاض معدلات التضخم في معظم الدول المتقدمة، فضلا عن استقرار تلك المعدلات عند مستويات مقبولة فى الدول النامية.

وشهدت الأسواق المالية اضطرابات شديدة خاصة في أسواق السندات في منطقة اليورو مع ارتفاع تكاليف الاقتراض، خاصة بالنسبة لايطاليا وأسبانيا واليونان، هذا إلى جانب تراجع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على مستوى الدول المتقدمة. و تراجعت أسعار الأسهم في معظم البورصات الرئيسية بصورة ملحوظة بسبب تصاعد المخاوف بشأن تفاقم أزمة الديون السيادية فى أوروبا.كما ارتفع سعر صرف الدولار أمام معظم العملات مع إحجام المستثمرين عن الأصول الخطرة بسبب المخاوف من تدهور أوضاع الاقتصاد العالمى.

وفي الوقت ذاته، انخفضت الأسعار العالمية للسلع نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمى، فقد تراجعت أسعار السلع الزراعية، وإن كانت مازالت عند مستويات مرتفعة. كما تراجعت أسعار البترول مع تزايد القلق بخصوص توقعات الاقتصاد العالمي، إلا أن استمرار التوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط خفف من حدة هذا التراجع.

وظلت منطقة اليورو تمثل المصدر الأساسي للتأثير السلبي الأكبر على أداء الاقتصاد العالمى، حيث احتدمت أزمة الديون السيادية، وتصاعدت المخاوف حول مدى الالتزام ببرامج التقشف، فضلا عن مشاكل القطاع المصرفي في أسبانيا، والقلق بشان جودة الأصول المصرفية في البنوك الأوروبية. كما تباطأ الاقتصاد الصينى تأثرا بانتهاج سياسة نقدية تقييدية للحد من التضخم والسيطرة على أسعار سوق العقارات بوجه خاص.

وإزاء تصاعد المخاوف من انتقال عدوى أزمة الديون بأوروبا إلى بقية الاقتصادات الهامة بالمنطقة، بل وإلى بقية دول العالم، شهدت سنة التقرير جهودا متواصلة لاحتواء تلك الأزمة. فقد أعلن قادة دول منطقة اليورو فى النصف الثاني من أكتوبر ٢٠١١ عن الاتفاق على حزمة من الإجراءات لحل أزمة الديون السيادية واستعادة ثقة الأسواق المالية، تتضمن تخفيض ديون اليونان بمقدار ٥٠٪ من قيمتها الاسمية، وإعادة رسملة البنوك الأوروبية. وفى الثلاثين من يناير٢٠١٢ وافقت ٢٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين على معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة فى الاتحاد الاقتصادي والنقدى الأوروبى والتي تضمنت الميثاق المالي الذي بموجبه تلتزم الدول الموقعة بضرورة أن تكون الموازنة العامة "متوازنة" على الأقل أو تحقق فائض. وفى فبراير ٢٠١٢ وافق وزراء مالية منطقة اليورو على خطة الإنقاذ الثانية لليونان بقيمة ١٣٠ مليار يورو، وتمكنت اليونان فى الشهر اللاحق من إعادة جدولة ديونها لدى دائنيها من حملة السندات بالقطاع الخاص. وكذا اتفق وزراء المالية فى ٣٠ مارس ٢٠١٢ على زيادة إجمالى المبالغ المتاحة لإقراض الدول المتضررة بأزمة المديونية (من خلال الصندوقين المؤقت والدائم) من ٥٠٠ مليار يورو إلى ٧٠٠ مليار يورو. كما تمت الموافقة أيضاً على تقديم حزمة إنقاذ مالى لإسبانيا كمساعدة أوروبية لمصارفها تصل إلى ١٠٠ مليار يورو. كما اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي في قمتهم التى عقدت يومى ٢٨–٢٩ يونيو ٢٠١٢ على السماح باستخدام صناديق الإنقاذ الأوروبية بمرونة أكثر لدعم الحكومات فى أسواق السندات، وبحث مقترحات بإنشاء سلطة مصرفية رقابية بالبنك المركزي الأوروبي بحلول نهاية ٢٠١٢، وذلك كخطوة نحو إنشاء اتحاد مصرفي أوروبى.

وأعلن عدد من الدول الأوروبية مثل ايطاليا و اسبانيا و اليونان عن حزم من الإجراءات التقشفية . كما تبنت اسبانيا في ١١ مايو ٢٠١٢ حزمة من الإجراءات لإصلاح الجهاز المصرفي في اسبانيا. وأعلنت فرنسا في التاسع من أكتوبر ٢٠١١ عن اعتزامها إعادة رسملة البنوك الفرنسية مع الحاجة لحفز النمو وتوفير التسهيلات المصرفية.

وفيما يتعلق بالبنوك المركزية، فقد أعلن البنك المركزي الأوروبي في أوائل أغسطس ٢٠١١ عن استئناف برنامج شراء السندات الحكومية، كما انه منح في نهاية فبراير ٢٠١٢ الدفعة الثانية من التسهيلات الائتمانية للبنوك الأوروبية في إطار عمليات إعادة التمويل التي تتضمن منح قروض بأجل ثلاث سنوات للبنوك الأوروبية دون حد أقصى. كما أعلن البنك فى السادس من أكتوبر ٢٠١١ عن البدء في برنامج جديد لشراء السندات المغطاة من البنوك، بما قيمته ٤٠ مليار يورو. وأعلن انه سيوسع نطاق الضمانات التي يقبلها في عمليات الإقراض، لتتضمن أصولا أقل جودة. وفي ذات الفترة ، قرر بنك انجلترا التوسع فى برنامج شراء الأصول بمقدار ٥٠ مليار استرلينى. كما شهدت الفترة قيام بعض البنوك المركزية الأخرى ، مثل البنك الأهلي السويسري وبنك اليابان، إلى جانب كوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند، بخفض قيمة عملاتها الوطنية عقب ارتفاعها باعتبارها ملاذ آمن للاستثمار.

وقام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكى في الشهور الأولى من فترة العرض بتطبيق برنامجه المعروف باسم operation twist والمتمثل في بيع جزء مما في حوزته من سندات قصيرة الأجل، واستبدالها بأخرى طويلة الأجل للعمل على تخفيض معدلات الفوائد طويلة الأجل وحفز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على استقرار الأسعار. وأشار إلى إمكانية إبقاء معدلات الفائدة عند نفس مستوياتها التي تقترب من الصفر حتى عام ٢٠١٤ على الأقل. و على جانب آخر، توصل الكونجرس الأمريكي لصيغة اتفاق يتم بموجبها رفع سقف الدين العام الفيدرالي البالغ ١٤,٣ تريليون دولار بمقدار ٢,١ تريليون دولار حتى تتمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المالية.

ولقد تعهدت دول مجموعة الثمانية خلال اجتماعها في العاشر من سبتمبر، بتقديم ٣٨ مليار دولار لكل من مصر وتونس والأردن والمغرب لدعم اقتصاداتها ، وذلك خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١١ من خلال مؤسسات الإقراض الدولية. كما عقد المؤتمر الوزارى الثامن لمنظمة التجارة العالمية فى الفترة ١٥– ١٧ ديسمبر ٢٠١١ ، حيث صدق المجلس على عضوية أربعة دول جديدة بالمنظمة، منها روسيا اعتبارا من عام ٢٠١٢ ، ليصبح إجمالى أعضاء المنظمة ١٥٧ دولة.

وفى محاولة من جانب صندوق النقد الدولى لتعزيز دوره في تدعيم اقتصادات الدول الأعضاء، وافق المجلس التنفيذى للصندوق فى ٢١ نوفمبر ٢٠١١ على مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف إضفاء مزيد من المرونة على الأدوات التي يستخدمها في الإقراض، وتوسيع نطاقها وتقديم المساعدات الطارئة للدول الأعضاء. وأعلن الصندوق فى ٢١ أبريل عن اتفاقه مع دول مجموعة العشرين على زيادة موارده لتصل إلى ما يفوق ٤٠٠ مليار دولار، وذلك بهدف تعزيز موارد الصندوق لمواجهة الأزمات الاقتصادية وحماية الدول من مخاطر انتشارها.

١/١ – النمو الاقتصادى

سجل الناتج الاجمالى العالمى معدلا سنويا للنمو يقدر بنحو ٣,٥٪ مقارنة بنحو ٤,٣٪ فى العام السابق انعكاسا لتراجع معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة و الناشئة. و يعزى ذلك لاستمرار حالة عدم التيقن على مستوى السياسات خاصة في منطقة اليورو، و الولايات المتحدة، و استمرار تراجع الإنفاق الخاص، إلى جانب تدني ثقة قطاع الأعمال.

وفيما يتعلق بالأداء الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى **للولايات المتحدة** ليقتصر على ٢٪ مقابل ٢,٢٪ في العام المالي السابق . ووفقا لتوزيع الناتج حسب الإنفاق، تقلص معدل نمو الاستهلاك العائلي من ٢,٧٪ إلى ٢٪ تقريبا، واستهلاك القطاع الخاص من ١٠٪ إلى ٩٪، كما استمر تراجع الإنفاق الحكومي وبمعدل أسرع من –١,٧٪ إلى – ٣٪.وقد جاء هذا التباطؤ مع المخاوف المتعلقة بسلامة اقتصاد منطقة اليورو، و استمرار الخلاف حول وضع ماليتها العامة، خاصة فيما يتعلق برفع سقف الدين الأمريكي، وما ترتب عليه من قيام مؤسسة ستاندرد أند بورز بخفض التصنيف الائتمانى للولايات المتحدة.

وتراجع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى **لمنطقة اليورو** ليقتصر على ٠,٤٪ مقابل٢,١٪ فى العام المالى السابق. وجاء ذلك فى ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية التى تفاقمت تداعياتها، حيث استمرت معاناة بعض دولها مثل اسبانيا وايطاليا والبرتغال وقبرص واليونان، وذلك مع تزايد الضغوط على حكوماتها لتنفيذ إجراءات التقشف المالى ،فضلا عن ارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومى بها. وكذا تصاعد المخاوف حول مدى الالتزام ببرامج التقشف، إلى جانب مشاكل القطاع المصرفي في اسبانيا والقلق بشان جودة الأصول المصرفية في البنوك الأوروبية. وقد تراجع معدل نمو الاقتصاد الألمانى، أكبر اقتصادات منطقة اليورو، إلى ١,٧٪ مقابل ٤,٢٪. كما تراجع معدل نمو الاقتصاد الفرنسى إلى ٠,٨٪ مقابل ١,٩٪. وانكمش الاقتصاد الإيطالي بمعدل ١,٠٪ مقابل نموه بمعدل ١,٦٪، كما انكمش الاقتصاد الأسباني بمعدل ٠,٣٪ مقابل نموه بمعدل ٠,٤٪. وقد تعرضت العديد من دول الاتحاد الأوروبى، خاصة بمنطقة اليورو، لخفض تصنيفها الائتماني مثل فرنسا والنمسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال وقبرص ومالطا وسلوفاكيا وسلوفينيا، واليونان

وفى المملكة المتحدة اقتصر معدل النمو على ٠,٢٪ مقابل ١,٥٪ مع التراجع الكبير في إنفاق القطاع العائلي حيث استمر التراجع في مساهمته في نمو الناتج من (–٠,١٪) إلى (– ٠,٤٪)، كما تراجعت مساهمة صافي الصادرات من ١٪ تقريبا إلى ٠,٢٪. ولقد دخل الاقتصاد البريطانى فى مرحلة ركود للمرة الثانية وهو الأسوأ من نوعه منذ خمسين عاماً، حيث انكمش الناتج المحلى الإجمالي له خلال الربعين الثالث والرابع من العام، فى ظل التحديات الخارجية والمتمثلة فى أزمة دول منطقة اليورو، وكذا السياسات التقشفية التى تستهدف تحسين المالية العامة بالمملكة المتحدة.

وفى اليابان، تراجع معدل النمو إلى ١,٢٪ مقابل ١,٨٪ خلال العام المالى المناظر، حيث أدى ارتفاع سعر صرف الين أمام الدولار الأمريكى وضعف الطلب الخارجى بسبب تداعيات أزمة ديون منطقة اليورو إلى التأثير سلبا على الصادرات اليابانية من السلع والخدمات. هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة استيراد الوقود مع استمرار إغلاق محطات توليد الطاقة النووية. ومما حد من تراجع الاقتصاد اليابانى بدرجة أكبر، عودة العمل بكثير من الشركات اليابانية، خاصة قطاع السيارات، بعد توقفها عقب الزلزال والتسونامي المدمر الذى ضرب اليابان فى مارس ٢٠١١.

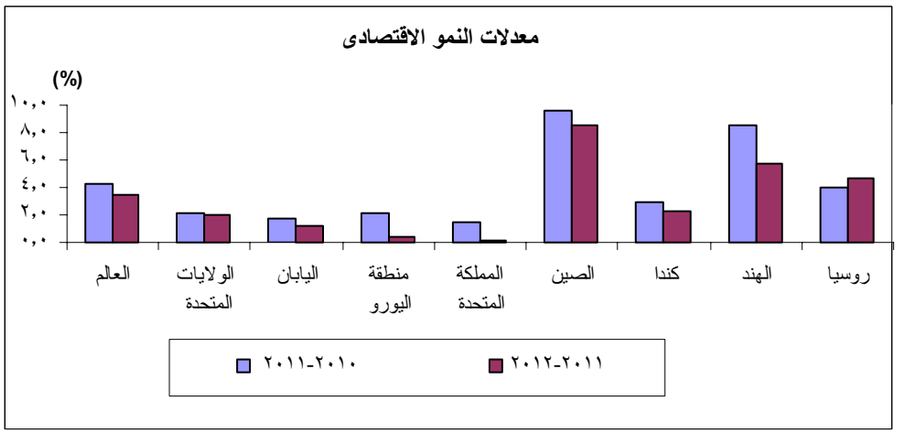

وبالنسبة لدول الاقتصادات الناشئة، فقد شهدت معظمها تباطؤاً فى معدلات النمو الاقتصادى، نظراً لتبنى العديد منها لسياسات تقييدية تستهدف خفض معدلات التضخم التى بلغت مستويات مرتفعة. كما انخفضت صادراتها نتيجة ضعف الطلب فى الدول التى تعانى من تراجع معدل النمو بها. فقد تباطأ الاقتصاد الصينى ليقتصر معدل نموه على ٨,٦٪ مقابل ٩,٦٪ وهو الأمر الذى يعكس ضعف الطلب الخارجى على صادراتها، خاصة من قبل الدول الأوروبية التى تعانى من أزمة المديونية وتتبع سياسات تقشفية. وفى الوقت ذاته، انخفض الطلب المحلي بالصين مع إتباعها إجراءات لتقييد المضاربات فى سوق العقارات. وكانت الصين قد وضعت معدلاً مستهدفاً للنمو الاقتصادى خلال عام ٢٠١٢ ككل بلغ ٧,٥٪، وهو الأدنى منذ عام ٢٠٠٤. كما بلغ معدل نمو الناتج فى الهند ٥,٨٪ مقابل ٨,٦٪، ويعكس هذا التباطؤ فشل السلطات فى الدفع بقوة لتنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادى، كما أن استمرار التوسع فى الإنفاق على برامج الضمان الاجتماعى، ساهم فى زيادة اتساع عجز الموازنة العامة وتغذية الضغوط التضخمية. ويأتى هذا فى وقت انخفضت فيه قيمة الروبية الهندية أمام الدولار الأمريكى، وهو الأمر الذى أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد.

وتراجعت أسعار الأسهم في معظم البورصات الرئيسية بصورة ملحوظة. فقد انخفض **مؤشر ستاندرد آند بورز (١٢٠٠) العالمى** بمعدل ٧,٢٪ خلال العام المالى محل العرض مقابل ارتفاعه بمعدل ٢٧,٨٪ خلال العام محل المقارنة. وجاء الانخفاض تأثراً بالمخاوف من ضعف وتيرة تعافى الاقتصاد العالمى والعودة الى الركود وذلك نتيجة لتصاعد المخاوف بشأن تفاقم أزمة الديون السيادية فى أوروبا وامتدادها لعدد من أهم الاقتصادات فى منطقة اليورو، هذا بالإضافة الى تبنى العديد من الاقتصادات الرئيسية لبرامج تقشفية لمواجهة العجز فى موازناتها، وما ترتب على ذلك من تخفيضات كبيرة فى الإنفاق العام. كما تأثرت البورصات أيضا بالخلافات التى أثيرت حول رفع سقف الدين الأمريكى، وقيام مؤسسة ستاندرد أند بورز بخفض التصنيف الائتمانى للولايات المتحدة.

٢/١- معدلات البطالة والتضخم

تحسنت معدلات البطالة بمعظم الدول الصناعية الكبرى تحسناً طفيفاً فى شهر يونيو ٢٠١٢ بالمقارنة بذات الشهر من عام ٢٠١١، إلا أنها لازالت عند مستويات مرتفعة تعكس عدم قدرة اقتصادات هذه الدول على خلق وظائف كافية. ففى الولايات المتحدة، تراجع معدل البطالة من ٩,٣٪ إلى ٨,٤٪ فى ظل الإجراءات التحفيزية للاقتصاد، وفى اليابان من ٤,٧٪ إلى ٤,٤٪. هذا فى حين سجل معدل البطالة بمنطقة اليورو أعلى مستوى له منذ تجميع البيانات عام ١٩٩٥، بعد تصاعده من ١٠٪ إلى ١١,٣٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢ ليصل أعداد العاطلين عن العمل خلال هذا الشهر ١٧,٨ مليون بزيادة مقدارها قرابة مليونى عاطل عن يونيو عام ٢٠١١. وجاء تصاعد هذا المعدل فى منطقة اليورو نتيجة لاتجاه الشركات نحو تقليص أعداد القوى العاملة بها لخفض تكاليف الإنتاج لمواجهة ضعف الطلب الخارجى فضلا عن تبنى بعض دول المنطقة خطط للتقشف. هذا بالإضافة إلى أجواء عدم التيقن بشان آفاق النمو الاقتصادى العالمى وهى عوامل تعزى جميعها إلى تفاقم أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو. وتصدرت أسبانيا دول منطقة اليورو حيث شهدت أعلى معدل للبطالة (من ٢١,٢٪ إلى ٢٤,٨٪) وايطاليا (من ٨,١٪ إلى ١٠,٨٪)، وفرنسا (من ٩,٧٪ إلى ١٠,١٪) فى حين تراجع معدل البطالة فى ألمانيا (من ٦,٩٪ إلى ٦,٦٪). هذا وقد استقر معدل البطالة فى المملكة المتحدة، كما تراجع فى كندا من ٧,٤٪ إلى ٧,٢٪ فى يونيو ٢٠١٢، وذلك مع زيادة التوظيف بالقطاع العام.

معدل البطالة(٪)

	فى يونيو ٢٠١١	فى يونيو ٢٠١٢
الولايات المتحدة	٩,٣	٨,٤
اليابان	٤,٧	٤,٤
منطقة اليورو	١٠,٠	١١,٣
ألمانيا	٦,٩	٦,٦
فرنسا	٩,٧	١٠,١
إيطاليا	٨,١	١٠,٨
اسبانيا	٢١,٢	٢٤,٨
المملكة المتحدة	٨,١	٨,١
كندا	٧,٤	٧,٢

المصدر: The Economist , IFS

وتراجعت معدلات التضخم في معظم الدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة خلال السنة المنتهية فى يونيو ٢٠١٢ فى ظل تباطؤ وتيرة تعافى النمو الاقتصادى فى معظم هذه الدول. فقد تراجع معدل التضخم فى الولايات المتحدة من ٣,٦٪ فى يونيو ٢٠١١ إلى ١,٧٪ فى يونيو من عام ٢٠١٢ مع انخفاض أسعار المنتجات البترولية. **وفي منطقة اليورو**، انخفض معدل التضخم من ٢,٧٪ إلى ٢,٣٪ في ظل المساهمات السلبية لكل من قطاعات الاتصالات والتعليم والثقافة. وجاء هذا التراجع في معدل التضخم مع استمرار ضعف معدل النمو الاقتصادى في المنطقة، وعدم استقرار الأحوال الاقتصادية تأثراً باستمرار التوتر في أسواق الديون السيادية فى المنطقة وأثر تلك الأزمة المتفاقمة على الظروف الائتمانية ككل، وكذلك إجراءات ضبط الماليات العامة فى دول المنطقة.

معدل التضخم (٪)

	فى يونيو ٢٠١١	فى يونيو ٢٠١٢
الولايات المتحدة	٣,٦	١,٧
اليابان	-٠,٤	-٠,١
منطقة اليورو	٢,٧	٢,٣
ألمانيا	٢,٣	١,٧
فرنسا	٢,١	١,٩
إيطاليا	٢,٧	٣,٣
أسبانيا	٣,٢	١,٩
المملكة المتحدة	٤,٢	٢,٤
كندا	٣,١	١,٥
الصين	٦,٤	٢,٢

المصدر: IFS

شهد معدل التضخم في المملكة المتحدة تراجعاً كبيراً ليصل إلى ٢,٤٪ فى يونيو ٢٠١٢ مقابل ٤,٢٪ فى فترة المقارنة. ويعزى هذا التراجع في الأسعار الذى يعد الأدنى منذ نوفمبر ٢٠٠٩ إلى المساهمات السلبية لبنود الملابس، والمواصلات، والطعام والمشروبات غير الكحولية. وفي اليابان، استمر انخفاض الرقم القياسي للأسعار ولكن بمعدل أقل بلغ (-٠,١٪) فى يونيو ٢٠١٢، مقابل (-٠,٤٪) فى فترة المقارنة. كما تراجع معدل التضخم فى الصين بشكل ملحوظ من ٦,٤٪ إلى ٢,٢٪ فى يونيو ٢٠١٢، ويعزى هذا التراجع أساسا إلى جهود السلطات للحد من ارتفاع الأسعار وخاصة فى مجال العقارات فضلا عن انخفاض أسعار المواد الغذائية خاصة أسعار لحوم الخنزير والتى كانت المصدر الأساسى للارتفاع الكبير فى معدل التضخم خلال العام الماضى.

٣/١- أسعار الخصم

استمرت معظم البنوك المركزية فى الدول الصناعية الكبرى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ فى الإبقاء على أسعار الخصم والفائدة لديها عند مستويات منخفضة للغاية، وذلك فى إطار السياسات النقدية التوسعية التى انتهجتها هذه البنوك لدعم مسار التعافى، الذى لايزال هشا، بالاقتصاد العالمى.

فقد أبقى الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى على سعر الخصم لديه عند ٠,٧٥٪ ، وكذلك بنك اليابان عند ٠,٣٠٪ ليظل عند نفس مستواه منذ ديسمبر ٢٠٠٨. **وأبقى بنك إنجلترا على سعر إعادة الشراء** عند مستواه المنخفض (٠,٥٪)، وهو مستواه أيضاً منذ مارس ٢٠٠٩. وفى كندا ظل سعر الخصم (bank rate) عند نفس مستواه البالغ ١,٢٥٪ منذ سبتمبر ٢٠١٠. وقام **البنك المركزى الأوروبى** برفع سعر إعادة الشراء فى يوليو ٢٠١١ بربع نقطة مئوية (من ١,٢٥٪ إلى ١,٥٠٪)، ثم تم تخفيضه بنفس المقدار فى شهر نوفمبر ٢٠١١ ليصبح ١,٢٥٪. وتم أخيراً فى ديسمبر تخفيضه مرة أخرى ليستقر عند ١٪ حتى آخر فترة العرض. وجاءت قرارات الخفض لتجنيب دخول اقتصاد المنطقة مرحلة جديدة من الركود في ظل الصعوبات التمويلية التى تواجهها الدول نتيجة أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو.

٤/١- أسعار الصرف

أدى تزايد الشكوك حول سلامة النمو الاقتصادي العالمي إلى عزوف المستثمرين عن المخاطر ومن ثم ارتفاع أسعار صرف العملات ذات العوائد المنخفضة التي توصف بأنها الملاذ الآمن للاستثمار مثل الدولار الأمريكي والين الياباني، بينما انخفضت أسعار العملات الأخرى ذات العوائد الأعلى مثل اليورو والاسترليني.

وارتفع سعر صرف الدولار أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى، عدا الين اليابانى ،خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. وقد جاء هذا الارتفاع مع الإقبال على شرائه في ظل المؤشرات الاقتصادية التى عكست ضعف وتيرة التعافي الاقتصادى بالاقتصادات المتقدمة والتخوف من حدوث هبوط حاد فى معدلات نمو الإقتصاد الصينى. هذا فضلا عن المخاوف التى سادت بالأسواق نتيجة لأزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو وتأثيرها على النمو العالمى.

وجاء تراجع سعر صرف **اليورو** في ظل المخاطر النزولية التى يتعرض لها اقتصاد منطقة اليورو تأثراً بأزمة الديون السيادية بالمنطقة والتى أدت إلى دخول معظم الدول الأعضاء بالمنطقة فى مرحلة من الركود الاقتصادى، ومواصلة البنك المركزي الأوروبى لسياسته النقدية التوسعية حيث قام بخفض سعر إعادة الشراء لليورو ليصل إلى (١,٠٠٪).كما أدى استمرار إخفاق صانعى السياسات الأوروبيين فى وضع خطة واضحة لوقف تفاقم هذه الأزمة إلى زيادة الضغوط على سعر صرف العملة. وعلاوة على ذلك، فقدت شهدت الأسواق مبيعات ضخمة من اليورو تحت تأثير المخاوف من احتمالات احتياج أسبانيا إلى خطة إنقاذ كاملة مع تدهور اقتصادها وزيادة الشكوك حول جدارتها الائتمانية عكستها الارتفاع الحاد للعوائد على السندات الحكومية الأسبانية ووثائق التأمين ضد مخاطر التعثر الائتمانى الخاصة بها.

وجاء انخفاض الاسترلينى فى ظل ضعف المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة، واستمرار بنك إنجلترا فى سياسته النقدية التوسعية لدعم النمو حيث أبقى على سعر إعادة الشراء عند مستواه المتدنى (٠,٥٪). كما ساهم فى حدوث مزيد من الانخفاض فى سعر الاسترليني قرار بنك إنجلترا فى التاسع من فبراير ٢٠١٢ بضخ مبلغ ٥٠ مليار استرلينى إضافية من خلال برنامج شراء الأصول، ليصل ما تم إنفاقه فى إطار هذا البرنامج ٣٢٥ مليار استرلينى، خاصة فى إطار انخفاض معدل التضخم فى انجلترا. كما ضعف الإقبال على الاسترلينى فى ظل المخاوف من التأثير السلبى لأزمة المديونية بدول منطقة اليورو على نمو الاقتصاد البريطانى.

هذا بينما جاء ارتفاع **الين** لتزايد الإقبال عليه كملاذ آمن، إلى جانب الدولار، نتيجة القلق الذى ساد الأسواق بشأن أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو، وخفض التقديرات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد الأمريكى، والمخاوف من عدم قدرة الصين، ثانى اكبر اقتصاد فى العالم، على تجنب حدوث هبوط حاد فى معدلات نموها (hard landing).

أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكى
(وحدات من العملة لكل دولار أمريكى)

	نهايـــــة يونيو		معدل التغير(٪)
	٢٠١١	٢٠١٢	خلال السنة
اليورو	٠,٦٩٢٠	٠,٧٩٤٠	١٤,٧٤
الين الياباني	٨٠,٧٢٠٠	٧٩,٣٠٠٠	(١,٧٦)
الجنيه الاسترليني	٠,٦٢٥٠	٠,٦٤١٠	٢,٥٦
الدولار الكندي	٠,٩٦٤٠	١,٠١٩٠	٥,٧١
وحدة حقوق السحب الخاصة	٠,٦٢٥٠	٠,٦٥٩٠	٥,٤٤

المصدر : IFS

٥/١- أسعار المواد الأولية

انخفض الرقم القياسى لأسعار السلع الأولية، الصادر عن صندوق النقد الدولى (٢٠٠٥ = ١٠٠) بمعدل ١٣,٢٣٪ فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي وتدهور توقعات النمو للعديد من الدول المتقدمة والناشئة. وشمل التراجع كافة مكونات المؤشر، حيث هبطت أسعار الطاقة بنحو ١٢,٣١٪، و أسعار المعادن بنحو ٢١,٢١٪ والمواد الغذائية بنحو ٧,٠٥٪ والخامات الزراعية بنحو ١٧,٧٨٪ والمشروبات بنحو ٢٣,١٤٪.

وفيما يتعلق بأسعار الطاقة، فعلى الرغم من استمرار التوتر السياسي بين طهران والغرب والحظر المفروض على تصدير البترول الإيراني من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أن أسعار البترول قد تراجعت بنحو ١٤,٤٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. ويعزى ذلك التراجع إلى قيام دول الأوبك بزيادة سقف الإنتاج لتعويض النقص فى المعروض من البترول، فضلا عن تباطؤ الاقتصاد الصيني مع زيادة مخزون الولايات المتحدة الأمريكية منه. كما انخفضت أسعار الغاز الطبيعي بمعدل كبير بلغ ٤٥,٩٠٪ بسبب ارتفاع درجات الحرارة فى النصف الشمالي من العالم، وذلك فى أعقاب أسوأ موجة جفاف أصابت الولايات المتحدة، مما أدى إلى انخفاض الطلب عليه.

أما عن أسعار المعادن، فقد تراجعت تأثرا بتراجع أداء معظم الاقتصادات الكبرى خلال العام. وانخفضت أسعار النحاس بنحو ١٨,٠٧٪ والرصاص بنحو ٢٦,٦٩٪ والنيكل بنحو ٢٥,٩٥٪، وذلك كنتيجة أساسية لضعف طلب القطاع الصناعي حول العالم، خاصة في منطقة اليورو، بالإضافة إلى تراجع مشتريات الصين، أكبر مستهلك للمعادن على مستوى العالم. ويستثنى الذهب من هذا الاتجاه حيث ارتفع بنحو ٤,٥٩٪ خلال العام محل العرض. ويأتي ذلك نتيجة زيادة الإقبال على شراء المعدن الثمين كأداة تحوط ضد التضخم فى ظل استمرار معظم البنوك المركزية فى الاقتصادات الكبرى فى تقديم حزم تحفيزية للاقتصاد، وتصاعد المخاوف من ارتفاع معدلات التضخم.

كما انخفضت أسعار المواد الغذائية خلال العام محل العرض بعد ارتفاعها بشدة خلال العام السابق خاصة في النصف الثاني منه، وأرجع البنك الدولي ذلك الانخفاض في الأسعار إلى تراجع الطلب بوجه عام نتيجة المخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي، ولاسيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين. وقد تراجعت أسعار القمح بنحو ١٥,٣٩٪، بعد تقارير من وزارة الزراعة الأمريكية والتي أفادت بأن مخزون القمح العالمي يعد هو الأعلى خلال العام وذلك بفضل تعافي الإنتاج في البلدان الرئيسية المنتجة له، مثل الولايات المتحدة ودول الكومنولث الروسي وأستراليا. كما تراجعت أسعار الأرز بنحو ٢١,٣٧٪ نتيجة زيادة الإنتاج في الهند بعد موسم من الأمطار الغزيرة، مع السماح بتصديره لأول مرة منذ ثلاثة أعوام بعد تراكم المخزون الحكومي منه. وفيما يتعلق بالذرة، فقد شهدت أسعارها هي الأخرى تراجعا بلغ ١٣,٩٢٪ على الرغم من تراجع الإنتاج الأمريكي منها، وذلك نتيجة زيادة إنتاجها في كل من الصين والكومنولث الروسي وأوكرانيا والأرجنتين والبرازيل. كما تراجعت أسعار السكر بنحو ١٩,٣٤٪ بعد زيادة المعروض منه من قبل الهند والاتحاد الأوروبي وتايلاند بالإضافة إلى البرازيل.

كما انخفضت أسعار الخامات الزراعية، خاصة زيت النخيل بنحو ١٣,٧٨٪، نتيجة تراجع الطلب العالمي عليه، فضلا عن تزايد المخزون فى ماليزيا. كما انخفضت أسعار الدخان (بنحو ٢,٤٣٪) والمطاط (٣٢,٧٥٪) نتيجة الأمطار الموسمية الغزيرة التي أصابت العديد من الدول الآسيوية التى تعد المنتج الأساسى لهما.

كذلك فقد شهدت الفترة محل العرض تراجع أسعار المشروبات، نتيجة انخفاض أسعار البن بنحو ٧,٢١٪، مع تحسن ظروف زراعته فى أفريقيا. فى حين ارتفعت أسعار الشاى بنحو ٢,٠٨٪ نتيجة تدنى مستوى الإنتاج فى عدد من الدول المصدرة له مثل البرازيل وكولومبيا تأثرا بالعوامل المناخية.

٦/١- الاحتياطيات الدولية

بلغ إجمالي الاحتياطيات الدولية (بخلاف الذهب) على المستوى العالمي ٧,٢٣ تريليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل ٦,٥٨ تريليون وحدة فى نهاية يونيو ٢٠١١، لتسجل معدل سنوي للزيادة مقداره ١٠,٠٪ تقريبا (٦٥٦,٥ مليار وحدة). وساهمت الدول المتقدمة بنحو ٥٠,٥٪ من إجمالي تلك الزيادة بينما استحوذت الدول النامية والناشئة على ٤٩,٥٪. واحتلت الصين واليابان المركز الأول والثاني في حجم المساهمة فى إجمالى الزيادة العالمية حيث بلغ نصيب الأولى ٢٠,٨٪ والثانية ١٨,٨٪.

وفيما يتعلق بالدول المتقدمة، فقد ارتفعت احتياطياتها من ٢,٢١ تريليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية يونيو ٢٠١١ إلى ٢,٥ تريليون وحدة سحب في نهاية يونيو ٢٠١٢. وكانت اليابان صاحبة النصيب الأكبر من هذه الزيادة حيث بلغت حصتها ٣٧,٢٪ فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢ بالمقارنة بيونيو ٢٠١١، وذلك انعكاسا للزيادة المستمرة فى فائض ميزانها الجارى. وتلا ذلك سويسرا بحصة بلغت ٣٢,٨٪ كمحصلة لتدخل سويسرا فى أسواق الصرف لضمان عدم ارتفاع سعر صرف عملتها الوطنية، "الفرنك السويسرى" أمام اليورو. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت احتياطيات أستراليا بنحو ٣,٨ مليار وحدة وكندا بنحو ٤,٥ مليار وحدة وألمانيا ٣,٦ مليار وحدة. كما ارتفعت أيضا احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٦,٠ مليار وحدة والمملكة المتحدة بمقدار ٥,٨ مليار وحدة.

وعلى صعيد الدول الناشئة والنامية، فقد ارتفعت احتياطياتها من ٤,٣ تريليون وحدة سحب خاصة في نهاية يونيو ٢٠١١ إلى ٤,٧ تريليون وحدة سحب في نهاية ٢٠١٢. وجاءت الصين في مقدمة الدول التي ساهمت في ارتفاع الاحتياطيات الدولية لتلك المجموعة، حيث احتلت مساهمتها ٤٢,١٪ من إجمالي زيادة هذه المجموعة، وبلغت احتياطيات هذه الدولة فى فترة العرض نحو ٢,١٥ تريليون وحدة مقابل نحو ٢,٠١ تريليون وحدة تقريبا في فترة المقارنة. كما ارتفعت احتياطيات المملكة العربية السعودية بنحو ٨٤,٦ مليار وحدة، ليصل إجمالي احتياطياتها فى نهاية يونيو ٢٠١٢ إلى ٣٩٥,٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفى أمريكا الجنوبية، ارتفعت احتياطيات البرازيل بنحو ١٧,٥٪ أو ٣٦,٥ مليار وحدة لتصل إلى ٢٤٥,٢ مليار وحدة فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

الفصل الثانى : البنك المركزى المصرى

٢/١- السياسة النقدية
٢/٢- نقود الاحتياطى
٢/٣- نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات
٢/٤- السيولة المحلية والأصول المقابلة لها
٢/٥- نشاط قطاع الرقابة والإشراف
٢/٦- تطوير القطاع المصرفى
٢/٧- إدارة سوق الصرف والاحتياطيات الدولية
٢/٨- الدين العام المحلى و الدين الخارجى
٢/٩- تنمية الموارد البشرية فى القطاع المصرفى

الفصل الثاني
البنك المركزى المصرى

١/٢ – السياسة النقدية

فى إطار تحقيق الهدف النهائى للسياسة النقدية المتمثل فى استقرار الأسعار، يسعى البنك المركزى المصرى إلى الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى منخفض ومستقر يساهم فى بناء الثقة ودعم الاستثمار لتحقيق معدل النمو الاقتصادى المستهدف.

ويعتبر سعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة Overnight Inter-bank Interest Rate هو الهدف التشغيلى للسياسة النقدية، حيث أن تنفيذ السياسة النقدية يعتمد على نظام إطار لأسعار الفائدة Corridor System، ويمثل سعر عائد الإقراض لليلة واحدة من البنك المركزى حده الأقصى وسعر عائد الإيداع لليلة واحدة لديه حده الأدنى.

ونورد فيما يلى نتائج اجتماعات لجنة السياسة النقدية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١:

- قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى فى اجتماعاتها الدورية، والتى بلغ (عددها ٣ اجتماعات) خلال الفترة يوليو/أكتوبر من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، الإبقاء على كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪، ٩,٧٥٪ سنويا على الترتيب، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم عند ٨,٥٠٪ سنويا، وكذا معدل العائد على عمليات إعادة الشراء لأجل ٧ أيام عند مستوى ٩,٢٥٪ سنويا.

- قررت اللجنة فى اجتماعها بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ زيادة كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة بمقدار ١٠٠ نقطة مئوية و٥٠ نقطة مئوية على الترتيب، ليصلا الى ٩,٢٥٪، ١٠,٢٥٪ سنويا على الترتيب. وبالتالى تم تخفيض الهامش بين حدى الكوريدور الأدنى والأعلى من ١,٥٪ إلى ١٪، كما تم زيادة سعر البنك المركزى للائتمان والخصم بمقدار ١٠٠ نقطة مئوية ليبلغ ٩,٥٠٪ سنويا، وكذا زيادة معدل العائد على عمليات إعادة الشراء ذات أجل ٧ أيام بمقدار ٥٠ نقطة مئوية ليصبح ٩,٧٥٪.

- قررت اللجنة فى اجتماعاتها الدورية خلال الفترة فبراير/يونيو ٢٠١٢ (وعددها ٤ اجتماعات) الإبقاء على كل من سعرى عائد البنك المركزى للإيداع والإقراض لليلة واحدة، وكذا سعر البنك المركزى للائتمان والخصم، وكذا معدل العائد على عمليات إعادة الشراء ذات أجل ٧ أيام. وخلال فترة إعداد التقرير، قررت اللجنة فى اجتماعها بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٢ الإبقاء على نفس المعدلات.

- كما قررت لجنة السياسة النقدية فى جلستها المنعقدة فى ١٤ يونيو ٢٠١٢ البدء فى إجراء عمليات إعادة شراء (Repo) الأطول أجلا ضمن الإطار التشغيلى للسياسة النقدية للبنك المركزى المصرى بصورة شهرية لأجل ٢٨ يوما وبمعدل عائد متغير بحد أدنى العائد على عمليات إعادة الشراء لمدة ٧ أيام (تم البدء فى إجراء هذه العمليات اعتبارا من ١٠ يوليو ٢٠١٢).

- فى ضوء وضع السيولة فى السوق المحلى الناتج عن التطورات المحلية والعالمية الجارية، قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخى ٢٠ مارس، ٢٢ مايو ٢٠١٢ تخفيض نسبة الاحتياطى النقدى من ١٤٪ إلى ١٢٪ ثم إلى ١٠٪، الأمر الذى أدى إلى إتاحة سيولة إضافية للجهاز المصرفى، وذلك بهدف تيسير الأوضاع الائتمانية فى السوق.

ويوضح الجدول التالى أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزى وفقاً لقرارات لجنة السياسة النقدية فى الاجتماعات الثمانية التى عقدت خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١:

	سعر عائد الإيداع لليلة واحدة	سعر عائد الإقراض لليلة واحدة	سعر الائتمان والخصم
٩ يونيـــو ٢٠١١	٨,٢٥٪	٩,٧٥٪	٨,٥٠٪
٢١ يوليـــو ٢٠١١	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٢٥ أغسطس ٢٠١١	"	"	"
١٣ أكتوبـــر ٢٠١١	"	"	"
٢٤ نوفمبـــر ٢٠١١	٩,٢٥٪	١٠,٢٥٪	٩,٥٠٪
٢ فبرايـــر ٢٠١٢	تثبيت	تثبيت	تثبيت
٢٢ مـــارس ٢٠١٢	"	"	"
٣ مايـــو ٢٠١٢	"	"	"
١٤ يونيـــو ٢٠١٢	"	"	"

تطورات أسعار العائد

انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية التى تم اتخاذها خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ على أسعار العائد فى سوق النقد سواء للمعاملات بين البنوك لليلة واحدة أو لأسعار العائد على الودائع والقروض بالعملة المحلية، وذلك وفقاً لما يلى:-

١- أسعار العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة

بالنظر إلى التراجع المستمر فى حجم السيولة المتاح لدى الجهاز المصرفى خلال الفترة محل العرض، فقد ارتفع المتوسط المرجح لسعر العائد على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة ليتراوح حول منتصف الكوريدور، وهو ما يظهره الرسم البيانى التالى:-

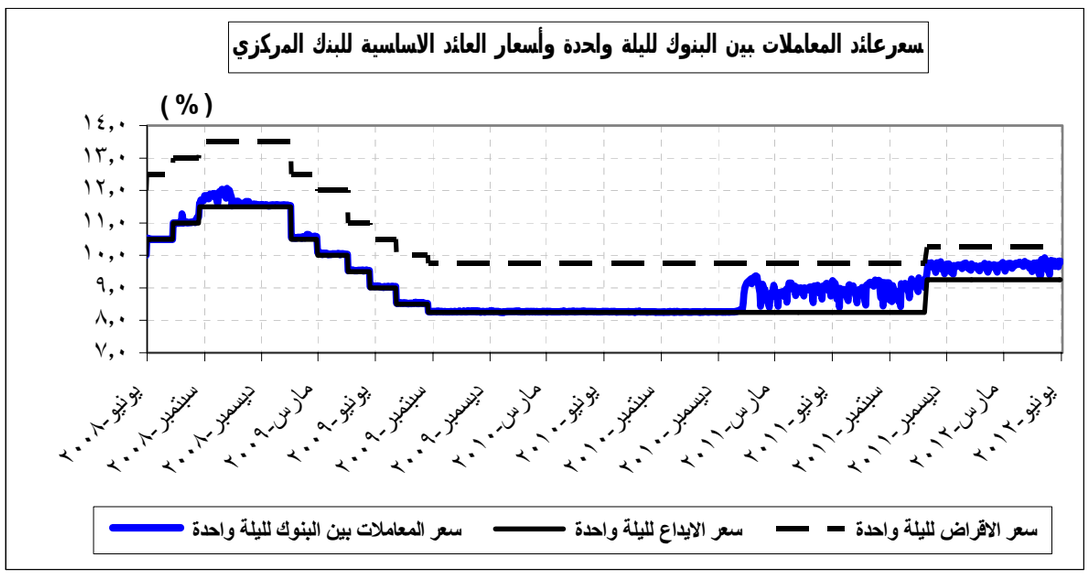

٢- أسعار العائد على الودائع والقروض بالعملة المحلية

انعكست قرارات لجنة السياسة النقدية على أسعار العائد على ودائع وقروض العملاء، حيث ارتفع المتوسط المرجح لأسعار العائد على الودائع ذات أجل ٣ و ٦ شهور وسنة ليبلغ ٧,٧٪، ٧,٦٪، ٨,٤٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٢ على الترتيب، مقابل ٦,٦٪، ٦,٩٪، ٧,٤٪ خلال شهر يونيو ٢٠١١ لذات الآجال. كما ارتفع المتوسط المرجح لمعدل العائد على إقراض العملاء لأجل سنة ليبلغ ١١,٩٪[+] خلال شهر يونيو ٢٠١٢ مقابل ١١,٠٪ خلال شهر يونيو ٢٠١١.

عمليات السوق المفتوح :

فى ضوء التطورات السياسية التى شهدتها مصر عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التى أدت إلى تغير فى مستوى النشاط الاقتصادى وعمل الأسواق المالية، وهو ما انعكس سلبا على موقف السيولة المتاحة فى السوق، قام البنك المركزى المصرى بتوفير السيولة اللازمة لوحدات الجهاز المصرفى التى قد تواجه ضغوطا فى موقف السيولة المتاحة لديها وذلك من خلال عمليات إعادة الشراء الأسبوعية ذات أجل ٧ أيام .

هذا وقد بلغ متوسط عمليات إعادة الشراء التى قام البنك المركزى بإجرائها خلال شهر يونيو ٢٠١٢ نحو ٣٣,١ مليار جنيه مقابل ٨,٢ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١١.

+ سعر العائد على القروض للشركات بعد تطبيق نظام (DMMS).

٢/٢- نقود الاحتياطى

بلغت نقود الاحتياطى ٢٦٣,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ بزيادة قدرها ١٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٤٧,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٦٪ خلال السنة المالية السابقة. وتعكس الزيادة فى نقود الاحتياطى خلال سنة التقرير نمو النقد المتداول خارج البنك المركزى، والتى حد منها تراجع ودائع البنوك لديه بالعملة المحلية.

نقود الاحتياطى والأصول المقابلة*

(القيمة بالمليون جنيه)

	الأرصدة فى نهاية	التغير خلال السنة المالية +(–)	
	يونيو ٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
		قيمة	قيمة
أ- نقود الاحتياطى	**٢٦٣٦٦٨**	**٤٧٩٢١**	**١٢٦٧٦**
– النقد المتداول خارج البنك المركزى	٢٠٤٨٧٠	٣٤٨٤٣	٢٥٧٧٤
– ودائع البنوك بالعملة المحلية	٥٨٧٩٨	١٣٠٧٨	(١٣٠٩٨)
ب- الأصول المقابلة	**٢٦٣٦٦٨**	**٤٧٩٢١**	**١٢٦٧٦**
صافى الأصول الأجنبية	**٧٦٠٥٩**	**(٤٣٠٣٧)**	**(٧١١٣٨)**
الأصول الأجنبية	٩٢١٦٨	(٤٢٢٧٤)	(٦٤١٦٣)
الخصوم الأجنبية	١٦١٠٩	٧٦٣	٦٩٧٥
صافى الأصول المحلية	**١٨٧٦٠٩**	**٩٠٩٥٨**	**٨٣٨١٤**
المطلوبات من الحكومة (صافى)	١٦٥٣٧٤	٢١٩٥١	٦٢٨١٢
المطلوبات من البنوك (صافى)	–٢٧٠٦	(٢٨٨٦٣)	(٢٨٥٣)
صافى البنود الموازنة	٢٤٩٤١	٩٧٨٧٠	٢٣٨٥٥

* مشتقة من ميزانية البنك المركزى .

ويلاحظ أن النقد المتداول خارج البنك المركزى (المكون الأول لنقود الاحتياطى) قد سجل زيادة قدرها ٢٥,٨ مليار جنيه بمعدل ١٤,٤٪ خلال سنة التقرير مقابل ٣٤,٨ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٢٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل رصيده إلى ٢٠٤,٩ مليار جنيه، وبما يمثل ٧٧,٧٪ من نقود الاحتياطى فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وجاءت الزيادة فى النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى خلال سنة التقرير بدورها انعكاساً لزيادة النقد المصدر بمقدار ٢٧,٧ مليار جنيه ليصل إلى ٢٠٧,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

ويقابل النقد المصدر فى نهاية يونيو ٢٠١٢ غطاء مكون من الذهب، وسندات الحكومة المصرية، والنقد الأجنبى. وقد بلغت قيمة سندات الحكومة المصرية ١٧٨,٨ مليار جنيه وبما يمثل ٨٦,٢٪ من هيكل غطاء الإصدار، أما الذهب فقد بلغت قيمته ٢٠,٠ مليار جنيه وبما يمثل ٩,٦٪، وبالنسبة للنقد الأجنبى، فقد بلغ ما يعادل ٨,٧ مليار جنيه وبما يمثل ٤,٢٪.

النقد المصدر*

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	رصيد النقد المصدر	التغير خلال السنة	
		القيمة	٪
٢٠٠٨	١١٢٧٠٥	١٩٢٠٦	٢٠,٥
٢٠٠٩	١٢٧٩١٢	١٥٢٠٧	١٣,٥
٢٠١٠	١٤٦٢٢٠	١٨٣٠٨	١٤,٣
٢٠١١	١٨٠١١٨	٣٣٨٩٨	٢٣,٢
٢٠١٢	٢٠٧٨٢٤	٢٧٧٠٦	١٥,٤

* يتضمن العملة المعاونة التى تصدرها وزارة المالية

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إعادة تقييم الذهب سنوياً، وفى نهاية سنة التقرير تم إعادة التقييم على أساس ٨٥٪ من متوسط سعر أوقية الذهب فى سوق لندن فى نهاية السنة المالية أو ٨٥٪ من متوسط سعر الأوقية فى تلك السوق خلال الثلاثة شهور الأخيرة من السنة المالية (أبريل – مايو – يونيو) أيهما أقل. وجاء ذلك بعد قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٢، بتعديل نسبة إعادة تقييم الذهب المودع بغطاء الإصدار لتصبح ٨٥٪ بدلاً من ٧٥٪، مع بقاء كافة أسس إعادة التقييم الأخرى كما هى.

ويشير توزيع النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزى إلى ارتفاع الأهمية النسبية لفئات النقد الكبيرة (مائتا جنيها، مائة جنيها، خمسون جنيها)، حيث بلغت تلك النسبة ٩٣,٢٪ من إجمالى النقد المتداول فى نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ٩٠,٥٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١، وذلك نتيجة لتصاعد الأهمية النسبية للمتداول من فئة المائتى جنيه لتبلغ ٤٢,٦٪ مقابل ٣٧,٢٪.

النقد المتداول حسب الفئات*

(القيمة بالمليون جنيه)

فئات النقد	يونيو ٢٠١١		يونيو ٢٠١٢		معدل التغير خلال السنة المالية +(–)	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
الاجمالى	**١٧٩٠٩٦**	**١٠٠,٠**	**٢٠٤٨٧٠**	**١٠٠,٠**	**٢٤,٢**	**١٤,٤**
البنكنوت المتداول	**١٧٨٧٧٢**	**٩٩,٨**	**٢٠٤٥١٨**	**٩٩,٨**	**٢٤,٢**	**١٤,٤**
٢٥ قرشـــا	١٦١	٠,١	١٤٧	٠,١	(١٢,٥)	(٨,٧)
٥٠ قرشـــا	٣٠٢	٠,٢	٢٩٦	٠,١	٣,٥	(٢,٠)
١ جنيـــه	٩٠٧	٠,٥	٨٨٨	٠,٤	٧,٦	(٢,١)
٥ جنيهات	٢٦٥٤	١,٥	١٨٩٧	٠,٩	٧٧,٥	(٢٨,٥)
١٠ جنيهات	٢٨٨٦	١,٦	٢٧٩٧	١,٤	١,٥	(٣,١)
٢٠ جنيهـا	٩٦٧٢	٥,٤	٧٥٢٧	٣,٧	٧٦,٥	(٢٢,٢)
٥٠ جنيهـا	٢٢٢٤٦	١٢,٤	٢٠٦٢٩	١٠,١	١٨,٩	(٧,٣)
١٠٠ جنيـــه	٧٣٢٦٩	٤٠,٩	٨٢٩٦١	٤٠,٥	٦,٧	١٣,٢
٢٠٠ جنيـه **	٦٦٦٧٥	٣٧,٢	٨٧٣٧٧	٤٢,٦	٤٦,٧	٣١,٠
العملة المعاونة	**٣٢٤**	**٠,٢**	**٣٥١**	**٠,٢**	**٥,٩**	**٨,٣**

* يمثل الفرق بين النقد المصدر والنقدية بخزائن البنك المركزى

** تم طرح الورقة فئة المائتا جنيه للتداول ابتداءا من مايو ٢٠٠٧ .

وقد تراجعت ودائع البنوك بالعملة المحلية لدى البنك المركزى (المكون الثانى لنقود الاحتياطى) بمقدار ١٣,١ مليار جنيه بمعدل ١٨,٢٪ خلال سنة التقرير مقابل زيادة بمقدار ١٣,١ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٢٪ خلال سنة المقارنة لتصل إلى ٥٨,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة إلى قرارى مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخى ٢٠ مارس، ٢٢ مايو ٢٠١٢ بتخفيض نسبة الاحتياطى النقدى الإلزامى من ١٤٪ إلى ١٢٪ ثم إلى ١٠٪، وذلك بهدف إتاحة سيولة إضافية للجهاز المصرفى لتيسير الأوضاع الائتمانية فى السوق.

وفيما يتعلق **بالأصول المقابلة لنقود الاحتياطى** فتعزى الزيادة فيها خلال سنة التقرير أساساً إلى زيادة صافى الأصول المحلية، حد منه تراجع صافى الأصول الأجنبية. فقد كان لصافى الأصول المحلية مساهمة موجبة فى معدل نمو نقود الاحتياطى بنحو ٣٣,٤ نقطة مئوية، بينما كان لصافى الأصول الأجنبية مساهمة سالبة بنحو ٢٨,٣ نقطة مئوية.

فقد تصاعد صافى الأصول المحلية بمقدار ٨٣,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل زيادة بلغت ٩١,٠ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ١٨٧,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وقد جاء تصاعد صافى الأصول المحلية كمحصلة لعدة تغيرات تمثلت فى ارتفاع كل من صافى المطلوبات من الحكومة وصافى بنود الموازنة، وانخفاض صافى المطلوبات من البنوك، حيث ارتفع صافى مطلوبات البنك المركزى من الحكومة بمقدار ٦٢,٨ مليار جنيه تبعا لزيادة المطلوبات منها بمقدار ٦٧,٠ مليار جنيه بمعدل ٣٥,٣٪ (منها ٤٨,٢ مليار جنيه زيادة فى الأوراق المالية، ١٨,٨ مليار جنيه زيادة فى القروض المقدمة لها)، وارتفاع ودائع الحكومة لديه بنحو ٤,٢ مليار جنيه بمعدل ٤,٨٪، كما ارتفع صافى البنود الموازنة بمقدار ٢٣,٩ مليار جنيه. ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة رصيد عمليات السوق المفتوحة بنحو ١٨,٥ مليار جنيه نتيجة لزيادة رصيد اتفاقات إعادة الشراء بنحو ١٩,٣ مليار جنيه، بينما انخفض صافى مطلوبات البنك المركزى من البنوك بمقدار ٢,٩ مليار جنيه كمحصلة لتراجع المطلوبات منها بمقدار ١,٢ مليار جنيه (نتيجة لانخفاض إيداعات البنك المركزى لدى هذه البنوك بالعملات الأجنبية)، وارتفاع ودائع البنوك لديه بالعملات الأجنبية بما يعادل ١,٧ مليار جنيه.

أما صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى فقد تراجع بما يعادل ٧١,١ مليار جنيه بمعدل ٤٨,٣٪ ، مقابل تراجع بما يعادل ٤٣,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٦٪، ليصل إلى ٧٦,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، حيث انخفضت الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٦٤,١ مليار جنيه بمعدل ٤١,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل انخفاض بما يعادل ٤٢,٣ مليار جنيه بمعدل ٢١,٣٪ خلال السنة المالية السابقة، لتبلغ ٩٢,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. ويعزى الانخفاض أساساً إلى تدبير الاحتياجات التمويلية اللازمة لاستيراد بعض السلع الأساسية، مع الأخذ فى الاعتبار تراجع موارد النقد الأجنبى من السياحة، والاستثمار الأجنبى المباشر.

بينما ارتفعت الخصوم الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٧,٠ مليار جنيه بمعدل ٧٦,٤٪ خلال السنة المالية٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ما يعادل ٠,٨ مليار جنيه بمعدل ٩,١٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ١٦,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

٣/٢- نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات

استمر البنك المركزى المصرى فى العمل على تطوير نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات بهدف تعزيز سلامة واستقرار النظام المالى والحد من المخاطر الائتمانية، وزيادة السرعة وتحقيق المصداقية والسرية فى تسوية المدفوعات، وقد عزز من ذلك العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS). ومن الإجراءات التى اتخذت فى هذا المجال خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مايلى:

فى إطار نظم الدفع

- دفع العمل فى مشروع صرف مرتبات العاملين بالدولة عن طريق البطاقات الالكترونية بالتعاون مع وزارة المالية، وذلك بعد توقفه منذ ثورة ٢٥ يناير، وقد تم تشغيل عدد من الوحدات الحكومية الجديدة مع البنك الأهلى المصرى. ومن فوائد المشروع، تقليص المخاطر المرتبطة بنقل المرتبات من البنوك الى الوحدات الحكومية.

- تمت مراجعة القواعد الخاصة بخدمة الخصم المباشر بغرفة المقاصة الإلكترونية بين البنوك مع شركة بنوك مصر، وقد بدأ تشغيل الخدمة بالفعل بشكل تجريبى فى أكتوبر ٢٠١٢. وتساعد هذه الخدمة فى توسيع قاعدة عمليات الدفع الالكترونى.

- يتم العمل حاليا بالبنك المركزى المصرى على التجهيز للاشتراك فى غرفة المقاصة الالكترونية لدول الكوميسا. ويستهدف المشروع دعم التبادل التجارى مع تلك الدول لما تمثله من بعد للأمن القومى المصرى. وجارى دراسة قواعد وإجراءات العمل الداخلية بالبنك وتوقيع الاتفاقيات الخاصة بالمشروع مع منظمة الكوميسا ومع بنك موريشيوس المركزى.

فى إطار تكنولوجيا المعلومات

- الانتهاء من إعداد كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بتجهيز البنية الأساسية لإنشاء مركز معلومات احتياطى دائم للبنك المركزى ليتم استخدامه كبديل لمركز المعلومات الرئيسى الحالى بمبنى الجمهورية فى حالة عدم توافر الخدمة من المركز الرئيسى الحالى، وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمة. وجارى اتخاذ إجراءات طرحها على الشركات المتخصصة فى هذا الشأن.

- الانتهاء من إعداد الدارسة الخاصة بالاحتياجات التفصيلية لتكنولوجيا المعلومات وتكلفتها المتوقعة لإتاحة موقع عمل بديل Business Continuity Site يمكن للعاملين بقطاع الاستثمارات والعلاقات الخارجية والوحدات المرتبطة به فى العمل، وكذا قطاع العمليات المصرفية، اللجوء إليه فى حالات الطوارئ والعمل على أنظمة البنك المختلفة، وعلى أن يتم دراسة إمكانية إتاحة الخدمة لباقى قطاعات البنك المختلفة لاحقاً.

- فى إطار خطة تطوير الأنظمة الالكترونية بدار طباعة النقد، جارى حالياً تطوير الأنظمة الثلاثة الباقية (الحسابات – مراقبة المخزون – التكاليف) مع تحديث البنية التكنولوجية التحتية الخاصة بالدار.

- وفقـــاً لخطة تطوير فروع البنك المركزى المصرى وتحديث الأنظمة الالكترونية التى تعمل بهـا، تم تـشغيل نظام الحسابات المعمول به بالبنك المركزى المصرى والمـسمى CAS بفـرع البنـك بالإسـكندرية، وذلـك فيمـا يتعلـــق بالعمليات الخاصة بحـسابات الحكومـة. وجـارى الانتهـاء مـن اسـتكمال تـشغيله ببـاقى الفـروع (المهندسين وبورسعيد).

- المشاركة فى مشروع تركيب وتشغيل وكذا إتاحة البنية التكنولوجية والتأمين اللازم لتطبيق نظام التحويلات الحكومية الالكترونية GATS. ويهدف المشروع إلى تمكـين وزارة الماليـة مـن تحويـل المـدفوعات الحكوميـة الواردة إلى البنك المركزى المصرى إلى مدفوعات الكترونية بدلاً من مستندات ورقية، مما يزيد من كفاءة تنفيذ تسوية تلك القيود المحاسبية بشكل أدق وأسرع فى نفس يوم ورودها.

- البدء فى مشروع تركيب وتشغيل وكـذا إتاحـة البنيـة التكنولوجيـة والتـأمين الـلازم لتطبيـق نظـام المقاصـة الالكترونى ذو التأثير الآلى المباشـر الــ ACH – STP. ويهـدف المـشروع إلى ربـط البنـك المركـزى بالمقاصـة الالكترونية القائمة بين البنوك حالياً ACH، بما يتيـح للبنك استقبال التحويلات الالكترونيـة الـواردة مـن البنوك والتأثير التلقائى والمباشر لها على حسابات الحكومة بنظام الحسابات المركزى (CAS) بالبنك، وهو ما يزيد من كفاءة وسرعة تسوية المتحصلات الحكومية الواردة عبر المقاصة الالكترونية للبنوك.

١/٣/٢- خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

سجلت التحويلات المصرفية المحلية بالجنيه المصرى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، والمنفذة بنظام التسوية اللحظية (RTGS) الذى بدأ العمل به منذ منتصف مارس ٢٠٠٩، ارتفاعاً فى عدد الرسائل المنفذة لتبلغ ١٢٩٨,٨ ألف رسالة مقابل ١٢٤٨,٧ ألف رسالة خلال السنة المالية السابقة، بينما انخفضت قيمة تلك الرسائل لتبلغ ٩٤٠٢,٣ مليار جنيه، مقابل ١٥٨٧٩,٧ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحويلات تشمل تحويلات البنوك والعملاء وعمليات أذون الخزانة ومصر للمقاصة والمحول القومى، وعمليات الكوريدور والإيداعات لأغراض السياسة النقدية.

خدمة التحويلات المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS)
وشبكة السويفت بالعملة المحلية

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون جنيه)	التغير خلال السنة +(-) العدد	التغير خلال السنة +(-) القيمة
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٨٩٧٢٠٥	٥٢٩٤٣٥٧	١٩٦٥٣٧	٢٢٠١٩٥٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٩١٣٧٤	١٣٢٧٤٦٧٧	٢٩٤١٦٩	٧٩٨٠٣٢٠
٢٠١١/٢٠١٠	١٢٤٨٦٩٢	١٥٨٧٩٧٠١	٥٧٣١٨	٢٦٠٥٠٢٤
٢٠١٢/٢٠١١	١٢٩٨٧٦٣	٩٤٠٢٣٠٠	٥٠٠٧١	(٦٤٧٧٤٠١)

ويتضح من متابعة إحصاءات غرفة المقاصة الإلكترونية بالبنك المركزى المصرى، والتى أصبحت داخل نظام (RTGS) منذ بداية تطبيقه، انخفاض عدد الأوراق المتبادلة ليبلغ ١٢٨٢٩ ألف ورقة، مقابل ١٣٠١٢ ألف ورقة، بينما ارتفعت قيمة تلك الأوراق خلال سنة التقرير لتبلغ ٦٦١,٢ مليار جنيه مقابل ٦٢٦,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وقد ترتب على ذلك ارتفاع متوسط قيمة الورقة إلى ٥١,٥ ألف جنيه خلال السنة مقابل ٤٨,٢ ألف جنيه خلال السنة المالية السابقة.

نشاط غرفة المقاصة بالبنك المركزى المصرى

خلال السنة المالية	عدد الأوراق (بالألف)	قيمة الأوراق (بالمليون جنيه)	معدل التغير +(-) العدد	معدل التغير +(-) القيمة
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٢٠٦٢	٥٤٨٠٣٨	٢,٩	١٣,٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٩٩٤	٥٨٤٥٤٦	٧,٧	٦,٧
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٠١٢	٦٢٦٧٥٧	٠,١	٧,٢
٢٠١٢/٢٠١١	١٢٨٢٩	٦٦١١٩٦	(١,٤)	٥,٥

وقد أظهرت العمليات المنفذة بالعملات الأجنبية وفقا لنظام (Fin-Copy) ـ باستخدام نظام السويفت ـ انخفاض كل من عددها وقيمتها، حيث بلغ عدد العمليات المنفذة ١٤,١ ألف عملية قيمتها ٦٢,٣ مليار دولار، مقابل ١٥,١ ألف عملية بقيمة قدرها ٨٨,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

خدمة التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار الأمريكى

خلال السنة المالية	عدد الرسائل المنفذة (بالوحدة)	قيمة التحويلات المنفذة (بالمليون دولار)	التغير خلال السنة +(-) العدد	التغير خلال السنة +(-) القيمة
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٢٣٦٥	٨٣٠١٩	(١٥٦٠)	(٢٢٥٦٧)
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٢٠٤	٧٠٠٠٨	(١٦١)	(١٣٠١١)
٢٠١١/٢٠١٠	١٥٠٦٦	٨٨٠٥٢	٢٨٦٢	١٨٠٤٤
٢٠١٢/٢٠١١	١٤٠٨٠	٦٢٣٢١	(٩٨٦)	(٢٥٧٣١)

٤/٢ – السيولة المحلية والأصول المقابلة لها

بلغت السيولة المحلية ١٠٩٤,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مسجلة زيادة قدرها ٨٥,٠ مليار جنيه بمعدل ٨,٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٩٢,٠ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاءت الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير كمحصلة لتصاعد صافى الأصول المحلية وتراجع صافى الأصول الأجنبية. فقد كانت مساهمة صافى الأصول المحلية موجبة فى معدل نمو السيولة المحلية بمقدار ١٧,٩ نقطة مئوية، فى حين كانت مساهمة صافى الأصول الأجنبية سالبة بمقدار ٩,٥ نقطة مئوية. وتركز ما يقرب من ٦٠,٠٪ من الزيادة فى السيولة المحلية فى نمو الودائع بالعملة المحلية لدى البنوك والتى ارتفعت بمقدار ٤٩,٨ مليار جنيه بمعدل ٧,٥٪ لتصل إلى ٧١٤,٣ مليار جنيه وبما يقارب ثلثى السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٢. هذا بالإضافة إلى ارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بمقدار ٢٦,١ مليار جنيه بمعدل ١٥,٦٪، ونمو الودائع بالعملات الأجنبية بما يعادل ٩,١ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪.

وتعكس الزيادة فى السيولة المحلية خلال سنة التقرير نمو المعروض النقدى وأشباه النقود. فقد ارتفع المعروض النقدى (وسائل الدفع الجارية) بمقدار ٢٥,٨ مليار جنيه بمعدل ١٠,٤٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٣٤,٧ مليار جنيه بمعدل ١٦,٢٪ خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ٢٧٤,٥ مليار جنيه وبما يمثل ٢٥,١٪ من اجمالى السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وجاء الارتفاع محصلة لزيادة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى، وتراجع الودائع الجارية بالعملة المحلية بشكل طفيف. حيث ارتفع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى بمقدار ٢٦,١ مليار جنيه بمعدل ١٥,٦٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٣٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٢٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى ١٩٤,٠ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

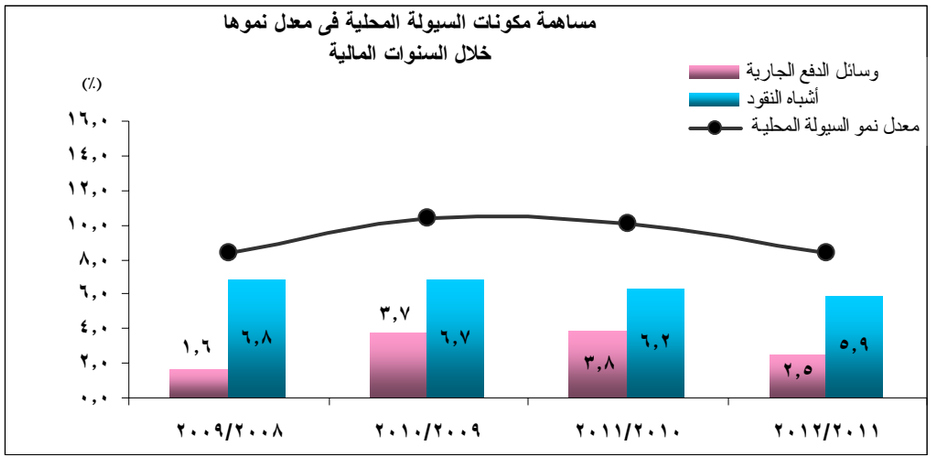

واقتصر تراجع الودائع الجارية بالعملة المحلية على ٠,٣ مليار جنيه بمعدل ٠,٤٪ خلال سنة التقرير، مقابل ارتفاع بنحو ٢,٠ مليار جنيه بمعدل ٢,٥٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ٨٠,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وجاء التراجع نتيجة لانخفاض ودائع قطاع الأعمال الخاص بنحو ٤,٣ مليار جنيه، وحد منه زيادة ودائع القطاع العائلى بنحو ٣,٣ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بنحو ٠,٧ مليار جنيه.

أما أشباه النقود (الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية) فقد بلغت ٨١٩,٩ مليار جنيه تمثل نحو ثلاث أرباع السيولة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مسجلة بذلك زيادة قدرها ٥٩,٢ مليار جنيه بمعدل ٧,٨٪ خلال سنة التقرير، مقابل ٥٧,٣ مليار جنيه بمعدل ٨,١٪ خلال السنة المالية السابقة. وتعكس هذه الزيادة نمو كل من الودائع غير الجارية بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية.

حيث تصاعدت الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بمقدار ٥٠,١ مليار جنيه بمعدل ٨,٦٪ لتصل إلى ٦٣٣,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٧٧,٣٪ من اجمالى أشباه النقود فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وقد فاقت الزيادة فى الودائع غير الجارية بالعملة المحلية للقطاع العائلى مقدار الزيادة فى اجمالى تلك الودائع، حيث ارتفعت ودائع هذا القطاع بمقدار ٦٢,١ مليار جنيه، حد منها تراجع ودائع قطاعى الأعمال الخاص والعام بنحو ٦,٩ مليار جنيه، و٥,١ مليار جنيه على الترتيب.

كما ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية (جارية وغير جارية) بما يعادل ٩,١ مليار جنيه بمعدل ٥,١٪ خلال سنة التقرير، مقابل ١٨,٩ مليار جنيه بمعدل ١١,٩٪ خلال السنة المالية السابقة، لتصل إلى ما يعادل ١٨٦,٠ مليار جنيه بما يمثل ٢٢,٧٪ من اجمالى أشباه النقود. وقد ساهم فى زيادة الودائع بالعملات الأجنبية كافة القطاعات خلال سنة التقرير، حيث نمت ودائع قطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٤,٢ مليار جنيه، وودائع القطاع العائلى بما يعادل ٣,٦ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بما يعادل ١,٣ مليار جنيه.

وقد أسفرت التطورات السابقة عن تراجع طفيف فى نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى اجمالى الودائع (معدل الدولرة) من ٢١,٠٣٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١ إلى ٢٠,٦٦٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

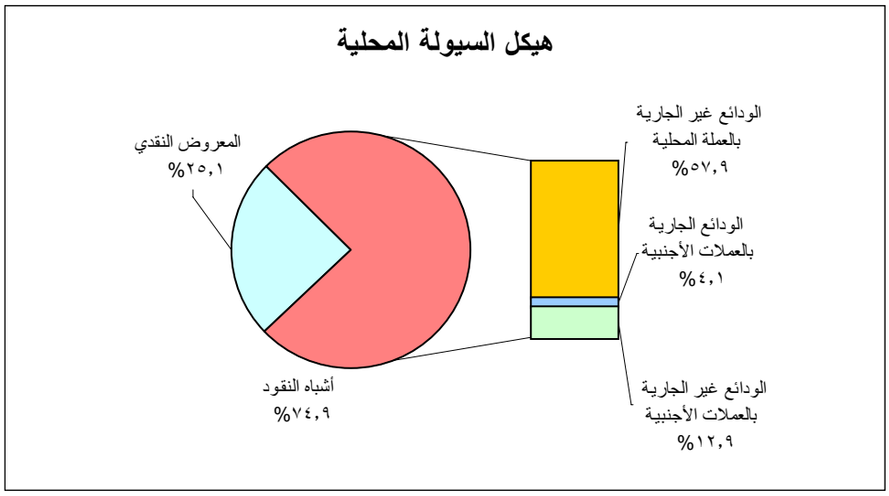

وتعزى الزيادة فى **الأصول المقابلة للسيولة المحلية** خلال سنة التقرير الى زيادة صافى الأصول المحلية وتراجع صافى الأصول الأجنبية، حيث سجل صافى الأصول المحلية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ زيادة قدرها ١٨٠,٩ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٩٪، مقابل ١٢٠,٩ مليار جنيه بمعدل ١٩,٠٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى نحو ٩٣٦,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

فقد ارتفع الائتمان المحلى بمقدار ١٧٩,٨مليار جنيه بمعدل ٢٠,١٪ خلال سنة التقرير، مقابل ١١٧,٥ مليار جنيه بمعدل ١٥,٢٪ خلال السنة المالية السابقة، ليصل إلى ١٠٧٢,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

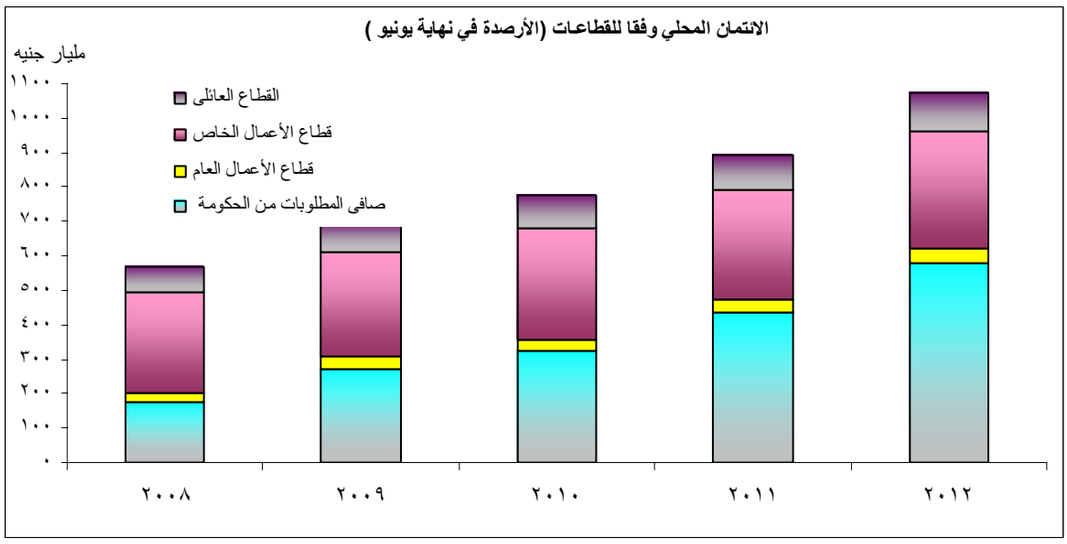

ويعزى أكثر من ثلاثة أرباع (٧٨,٦٪) الزيادة فى الإئتمان المحلى خلال سنة التقرير إلى تصاعد صافى الإئتمان المقدم للحكومة (شاملاً الهيئات العامة الإقتصادية) بمقدار ١٤١,٣ مليار جنيه بمعدل ٣٢,٣٪، مقابل ١١١,٢ مليار جنيه بمعدل ٣٤,١٪ خلال السنة المالية السابقة، ليبلغ ٥٧٨,٧ مليار جنيه وبما يمثل أكثر من نصف (٥٣,٩٪) الإئتمان المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وتعد هذه الزيادة إنعكاساً لارتفاع ما فى حوزة البنوك من الأوراق المالية الحكومية بمقدار ١٣٤,٤ مليار جنيه، وزيادة القروض المقدمة للحكومة بمقدار ١٢,٥مليار جنيه من ناحية، وزيادة الودائع الحكومية بمقدار ٥,٦ مليار جنيه من ناحية أخرى.

كما ارتفع الإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص بمقدار ١٧,٦ مليار جنيه بمعدل ٥,٥٪ خلال سنة التقرير مقابل تراجع بمقدار ٣,١ مليار جنيه بمعدل ١,٠٪ خلال السنة المالية السابقة لتصل مديونيته تجاه البنوك إلى ٣٤٠,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٣١,٨٪ من جملة الإئتمان فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

كما ارتفع الإئتمان المقدم للقطاع العائلى بمقدار ١٣,٢ مليار جنيه بمعدل ١٣,٣٪، مقابل ٦,٤ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪، لتبلغ مديونيته ١١٢,٤ مليار جنيه وبما يمثل ١٠,٥٪ من إجمالى الإئتمان فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وزاد الإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام بمقدار ٧,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٢٪ مقابل ٣,٠ مليار جنيه بمعدل ١٠,٠٪ لتصل مديونيته تجاه البنوك إلى ٤٠,٦ مليار جنيه، بنسبة ٣,٨٪ من اجمالى الائتمان فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

أما صافى البنود الموازنة، والذى يمثل مجموع حسابات رأس المال، وصافى المديونية والدائنية بين البنوك تجاه بعضها البعض وتجاه البنك المركزى، وصافى الأصول والخصوم غير المبوبة، فكان له أثر توسعى على السيولة المحلية خلال سنة التقرير. فقد انخفض رصيده السالب بمقدار ١,١ مليار جنيه، كمحصلة لزيادة صافى الأصول والخصوم غير المبوبة بمقدار ٤٠,٤ مليار جنيه من جهة، وتدعيم حسابات رأس المال بمقدار ٢٢,٢ مليار جنيه، وزيادة الرصيد السالب لصافى المديونية والدائنية بين البنوك بمقدار ١٧,١ مليار جنيه من جهة أخرى.

وقد حد من الزيادة فى صافى الأصول المحلية تراجع صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى بما يعادل ٩٥,٩ مليار جنيه بمعدل ٣٧,٨٪ ليصل إلى ما يعادل ١٥٧,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل ٢٨,٩ مليار جنيه بمعدل ١٠,٢٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاء التراجع خلال سنة التقرير نتيجة لانخفاض صافى الأصول الأجنبية لكل من البنك المركزى والبنوك، حيث تراجع صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٧١,١ مليار جنيه (لنقص أصوله الأجنبية بما يعادل ٦٤,١ مليار جنيه، وزيادة التزاماته الأجنبية بما يعادل ٧,٠ مليار جنيه). كما انخفض صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٢٤,٨ مليار جنيه تبعا لنقص أصولها الأجنبية بما يعادل ٢٤,٤ مليار جنيه، وزيادة التزاماتها الأجنبية بما يعادل ٠,٤ مليار جنيه.

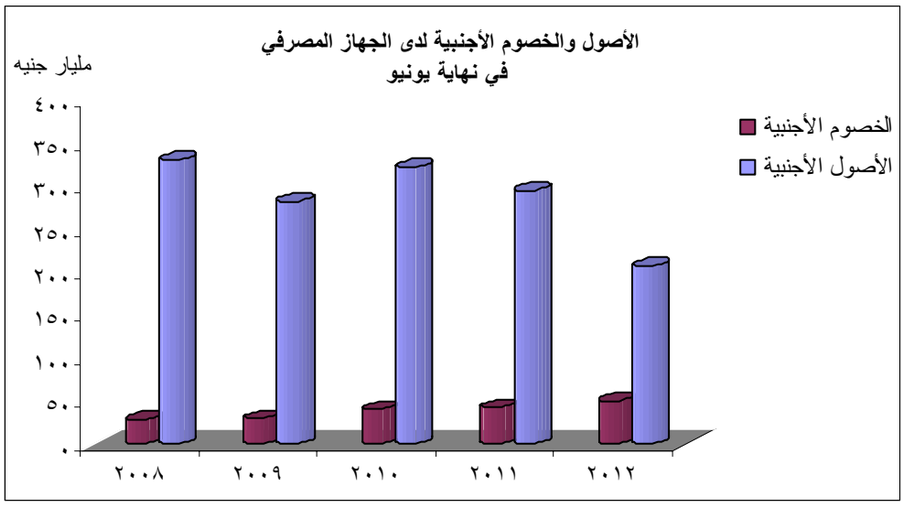

٥/٢ – نشاط قطاع الرقابة والإشراف

يتولى البنك المركزى المصرى الإشراف على البنوك العاملة فى مصر للتأكيد على سلامة المراكز المالية لها وتقييم أدائها آخذاً فى الاعتبار تحقيق مفهوم الرقابة بالمخاطر إلى جانب التزام البنوك بالمعايير الرقابية التى يصدرها البنك المركزى المصرى. ومن بين هذه المعايير، الحدود الدنيا لنسب الإحتياطى والسيولة والحدود القصوى للتوظيفات لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، والتوظيفات بالخارج، وكذا مدى توافق آجال استحقاقات الأصول والالتزامات لكل عملة على حده، فضلا عن بعض المعايير النوعية والتى تكفل – بجانب ما تقدم – حسن أداء البنوك وضمان أموال المودعين مثل قواعد الحوكمة وكفاءة نظم المعلومات ومعايير اللياقة والملاءمة بالنسبة لمسئولى ومديرى القطاعات الرئيسية بالبنوك.

وقد أوضحت تداعيات الأزمات العالمية الأخيرة أن التعليمات الموضوعة والسياسات الإصلاحية التى سبق وأن قام بها البنك المركزى بإعادة هيكلة البنوك وزيادة رؤوس أموالها وتدعيم إدارة المخاطر بها قد ساهمت إلى حد كبير فى استيعاب آثارها. كما قام البنك المركزى بمتابعة الأزمات التى شهدتها العديد من الدول، خاصة بمجموعة اليورو، عن كثب بما يمكن من اتخاذ القرارات السريعة – إذا ما استدعت الحاجة – لتفادى تداعياتها السلبية فى الوقت المناسب.

هذا وقد صدر خلال فترة التقرير قرارات لمجلس إدارة البنك المركزى بتنظيم النشاط المصرفى بالإضافة لما أصدره قطاع الرقابة والإشراف من تعليمات إلى البنوك، وكان من أهمها:

- قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى رقم ٢٠١٢/١٠٤ بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢ بشأن تعديل أحكام قرار المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ الخاص بالقواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزى المصرى، وذلك فيما يتعلق بفئات العملاء غير المنتظمين فى السداد شاملا التعليمات الخاصة بإدراج الأفراد فى القوائم السلبية وأسس التعامل مع هؤلاء العملاء. وقد تناول القرار تحديث نظام تسجيل بيانات الائتمان بالبنك المركزى المصرى استمراراً للمجهودات المبذولة حتى يكون نظام تسجيل الائتمان أكثر فاعلية وشفافية، وبالتالى اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة عند منح الائتمان، ولمواكبة مختلف تغيرات وظروف القطاع المصرفى. هذا بالإضافة إلى التأكد من توفير بيانات ائتمانية دقيقة وواضحة عن فئات العملاء غير المنتظمين فى السداد، وتنقية القوائم السلبية الحالية من حالات لا ينبغى إدراجها بها، ووضع قواعد عادلة للإدراج مستقبلاً فى هذه القوائم بحيث تتسم معاملات البنوك مع هذه الفئات بالشفافية المطلوبة لتحقيق سلامة النظام الائتمانى بالقطاع المصرفى.

- قيام البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١١ بإصدار ضوابط يتعين على البنوك الالتزام بها عند تنفيذ تحويلات مباشرة على قوة عمليات استيرادية، وذلك لإحكام الرقابة على هذه النوعية من العمليات، الأمر الذى تم بناءً على مناقشة طلبات العملاء تنفيذ التحويلات المباشرة للموردين الخارجيين على قوة عمليات استيرادية لضمان التنفيذ، ودون ورود المستندات، خلال اجتماع إتحاد البنوك بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١١.

- مد فترة استثناء عمليات استيراد اللحوم والدواجن بجميع أنواعها والسكر بجميع أنواعه لحساب التجار بغرض الاتجار أو لصالح الجهات الحكومية من الحد الأدنى لنسبة الغطاء النقدي لمدة ستة أشهر تنتهى فى ٣١ ديسمبر٢٠١٢ .

- قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسة ٥ يوليو ٢٠١١ بشأن تعليمات حوكمة البنوك وبحيث تلتزم البنوك بوضع أو تطوير نظم الحوكمة لديها، على أن يقوم كل بنك بتطبيق تلك التعليمات بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقيدها وسياساته وبما يتماشى مع قدرته على استيعاب المخاطر بحد أقصى أول مارس ٢٠١٢. وفى حالة تعذر الالتزام بأى مما ورد فى تلك التعليمات فإنه يتعين عرض الموضوع على البنك المركزى مصحوبا بمبررات قوية للنظر فيه.

وأهم ما تناولته تعليمات الحوكمة المشار إليها ما يلى:-

- تشكيل المجلس.
- وجود تحديد واضح لمسئوليات والتزامات أعضاء المجلس مع تأكيد دور المجلس فى مساءلة الإدارة العليا.
- دور لجان المجلس و تشكيلها .
- الدور الاشرافى للمجلس على نظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية .
- وضع سياسات فعالة للمرتبات والمكافآت وكذلك سياسة إدارة التعارض فى المصالح .
- مبدأ الشفافية والإفصاح عن المعلومات الهامة غير المالية بخلاف المعلومات المالية ، وكذا الإفصاح عن القيمة الإجمالية (على أساس متوسط شهرى للسنة) لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين بدءا من القوائم المالية المعدة فى ديسمبر٢٠١١ ، ويونيو ٢٠١٢ وفقاً لتاريخ انتهاء السنة المالية لكل بنك.

وفى ذات الشأن فقد سبق أن وافق مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ أبريل ٢٠٠٤ على معايير للتحقق من مدى صلاحية رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك، وكذا المديرين التنفيذيين المسئولين للوظائف المرشحين لشغلها. كما وافق المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩ على تحديث تلك المعايير بإضافة معيار يقضى بعدم الجمع بين وظيفة من وظائف الإدارة العليا فى بنك وعضوية مجلس إدارة بنك آخر على أن يسرى هذا المعيار بالنسبة للترشيحات المستقبلية وباستثناء البنوك المملوكة بالكامل للبنك المركزى، وذلك بهدف منع أى تعارض فى المصالح وبما يتفق والممارسات السليمة لمبادئ الحوكمة. كما يتم إجراء مقابلة شخصية مع السادة رؤساء ونواب الرئيس والأعضاء المنتدبين والأعضاء التنفيذيين لمجالس إدارة البنوك والمديرين التنفيذيين للتأكد من مدى صلاحيتهم لشغل الوظائف المرشحين لها مع التركيز على شاغلى وظائف المخاطر والتطابق والالتزام.

وفيما يتعلق بالمرشحين الأجانب بالبنوك (أعضاء مجالس الإدارة، المديرين التنفيذيين)، تم وضع ضابط بشان استطلاع رأى السلطة الرقابية للبنك الأم أو السلطة الرقابية لآخر بنك كان يتم العمل به (بحسب الحالة) للوقوف على مدى صلاحيتهم لشغل الوظائف المرشحين لها.

وفى هذا الصدد فقد تم التأشير فى سجل البنوك خلال فترة التقرير بإضافة عدد (١١١) عضو مجلس إدارة بالمناصب المختلفة بمجلس إدارة البنوك ، وعدد (٢٨) مدير تنفيذى وفقا لما تقضى به المادة ٤٣ من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

وفى ضوء ما تقضى به المادة ٣/٣٢ من القانون سالف الذكر بأن يعتمد محافظ البنك المركزى بعد موافقة مجلس إدارته النظام الأساسى للبنك وكل تعديل له، فقد تم خلال فترة التقرير تعديل بعض مواد النظام الأساسى لعدد (١٤) بنكاً .

وتماشيا مع سياسة البنك المركزى المصرى بشأن تشجيع البنوك على النمو والانتشار من خلال فتح فروع جديدة فى مختلف محافظات الجمهورية، فقد تم مراجعة المعايير المطبقة لتنظيم وتسهيل إجراءات الموافقة على فتح فروع/ وكالات جديدة للبنوك، ووضع ضوابط استرشادية تأخذ بعين الاعتبار سلامة المراكز المالية ونظم الرقابة الداخلية وقدرة وكفاءة نظم المعلومات بالبنوك المتقدمة بطلبات لفتح فروع جديدة، فضلا عن كفاية رؤوس أموالها بهدف ضمان مواجهة أفضل للمخاطر الناجمة عن الزيادة فى حجم النشاط . وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه تم خلال فترة التقرير إضافة عدد ٥٧ فرعا جديدا لعدد ١٩ بنكاً.

ونظرا لما شهدته الآونة الأخيرة من اهتمام ملحوظ من قبل البنوك لتقديم العمليات المصرفية الالكترونية بما يواكب التقدم التكنولوجى فى هذا المجال والتى تشتمل على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الالكترونية، فقد سبق أن أقر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٢ الضوابط اللازمة لممارسة البنوك تلك الخدمات للعمل بمقتضاها، وكذا قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٠ بشان إقرار قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول فى جمهورية مصر العربية. ويقوم البنك المركزى حاليا بتحديث الضوابط الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية والقواعد المنظمة لخدمات الدفع الالكترونية، وذلك للحد من المخاطر التى قد تتعرض لها البنوك نتيجة تقديم تلك الخدمات. وفى هذا الإطار، فقد تم خلال فترة التقرير الموافقة لعدد (١٩) بنكا للقيام بتقديم عدد (٢٦) خدمة مصرفيه الكترونية منها على سبيل المثال خدمة الاستعلام عن الحساب عن طريق الانترنت ، وسداد وعرض الفواتير الكترونيا، وكشوف الحساب الالكترونية، والإخطار عن العمليات التى تتم على الحساب بـ Sms.

وفى إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى فى السوق المصرى وتعظيم مدخرات العاملين فى الخارج، تتم الرقابة المكتبية وفقا لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد على شركات الصرافة وشركات تحويل الأموال العاملة فى مصر. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه تم خلال فترة إعداد التقرير التأشير فى سجل شركات الصرافة بشطب عدد ١ شركة صرافة. كما صدر قرار محافظ البنك المركزى رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بالترخيص لعدد ١ شركة صرافة، وكذا إضافة عدد ٣٧ فرعاً لشركات صرافة قائمة ليصبح اجمالى منافذ شركات الصرافة داخل الجمهورية ٤٨٤ منفذا بعد إلغاء فرع لإحدى شركات الصرافة.

وفى مجال الخدمات السياحية يقوم البنك المركزى ـ وفقا لأحكام ذات القانون ـ بالترخيص للمحلات التجارية داخل الدوائر الجمركية بالمطارات بالبيع بالنقد الأجنبى بجانب الجنيه المصرى بهدف تغطية جانب من موارد الدولة من العملات الأجنبية وتشجيع السياحة. ويبلغ عدد المحلات التى تم الترخيص لها من جانبٍ البنك المركزى عدد ٢ محل، وبذلك بلغ عدد المحلات المرخص لها فى نهاية فترة إعداد التقرير(٨١) محلاً. وبلغ عدد الموافقات الصادرة من البنك المركزى بالترخيص بالبيع بالنقد الأجنبى بجانب الجنيه المصرى بالمحلات بنظام الأسواق الحرة عدد ٤ محلٍ، وبذلك يبلغ عدد المحلات المرخص لها بالبيع بنظام الأسواق الحرة فى نهاية ذات الفترة (٢٧) محلاً.

ويقوم البنك المركزى المصرى بالموافقة للبنوك على المساهمة فى تأسيس صناديق استثمار بأنواعها لمخاطبة المستثمرين الذين تتوفر لديهم السيولة النقدية ولكن تنقصهم الخبرة والدراية أو ليس لديهم الوقت الكافى لتشغيل تلك السيولة فى أدوات استثمار تمنحهم عائداً جيداً ولا يرغبون فى تحمل قدر عال من المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وقد تمت الموافقة لثلاثة بنوك خلال فترة التقرير على السير فى إجراءات تأسيس ثلاثة صناديق استثمار جديدة.

كما يتم فى إطار تشجيع الأفراد الطبيعيين على الادخار، الموافقة للبنوك العاملة فى مصر لإصدار أنظمة ادخارية ذات آجال ثلاث سنوات فأكثر تتمتع ببعض المزايا بهدف تمكين البنوك من رفع عائدها للعملاء بالمقارنة بأسعار العوائد ذات الأجل القصير. وقد تمت الموافقة خلال فترة التقرير على قيام البنوك بإصدار ٣٩ نظاماً ادخارياً جديداً بالعملة المحلية، وكذا الموافقة على إجراء بعض التعديلات على القائم منها بهدف زياد حجم المدخرات متوسطة وطويلة الأجل لمساعدة البنوك فى تمويل المشروعات الإنتاجية والصناعية. كما تمت الموافقة على إصدار ثلاثة أنظمة ادخارية جديدة بالدولار الأمريكى.

وانطلاقا من رغبة البنك المركزى المصرى فى تدعيم نظام "**المتعاملون الرئيسيون**" الصادر بشأنه قرار السيد وزير المالية رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠٠٢ واتخاذ كافة السبل لإنجاحه لما له من آثار ايجابية على سوق الأوراق المالية الحكومية بما يسمح باختيار عدد من البنوك تتعهد بتغطية الاكتتاب فى الإصدارات الأولية لتلك الأوراق والتعامل عليها بنشاط فى السوق الثانوية، فقد تم تجديد الترخيص بمزاولة نشاط المتعاملون الرئيسيون لعدد ١٣ بنكا فى ضوء التزام تلك البنوك بالضوابط التى حددها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بقراره بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٢ للسماح للبنوك بمزاولة هذا النشاط.

وفيما يتعلق بالرقابة الميدانية فقد تواصلت خطة التفتيش وذلك بالنسبة لوحدات الجهاز المصرفى ـ البنوك ـ أو شركات الصرافة، ووفقاً لمستوى مخاطر كل بنك وكذا نوعية منتجاته وأنشطته. كما يتم التركيز على التحويلات الخارجية الصادرة من البنوك المصرية ومعرفة أغراضها وأطرافها فى إطار التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن بحيث يتم اتخاذ أى قرار تصحيحى بصورة سريعة.

كما يتم العمل أيضاً وفقا لنظام التخصص فى الفحص، حيث يقوم بذلك مفتشون متخصصون فى النشاط مثل التجزئة المصرفية ومخاطر السوق ونظم المعلومات مما يعطى الفحص مزيداً من العمق والفاعلية، وذلك فى إطار النظرة الشاملة لمخاطر البنك الذى يتم التفتيش عليه مع قياس مدى التقدم فى الإجراءات التصحيحية بالتعاون مع الرقابة المكتبية.

ومن ناحية أخرى، فقد استمر قطاع الرقابة والإشراف فى التعاون مع الأجهزة الرقابية والقضائية فيما يتعلق بانجاز عديد من قضايا النقد والبنوك وفحص الشكاوى الواردة من عملاء الجهاز المصرفى والعمل على تقديم الخبرة المصرفية اللازمة فى هذا الشأن.

٦/٢ - تطوير القطاع المصرفي

استمرارا لتنفيذ خطة البنك المركزى لتطوير القطاع المصرفى المصرى والتى بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٤، تم الانتهاء من المرحلة الثانية من برنامج التطوير والتى امتدت من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١. وتستهدف تلك المرحلة رفع كفاءة أداء وضمان سلامة الجهاز المصرفى وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر ليقوم بالدور المنوط به فى الوساطة المالية لخدمة الاقتصاد القومى والإسهام فى تحقيق معدلات التنمية المستهدفة. وترتكز المرحلة الثانية من البرنامج المشار إليه على عدة محاور هى:

- ❖ إعداد وتنفيذ برنامج شامل لإعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتخصصة (البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، البنك العقارى المصرى العربى، بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى) والتى من المتوقع أن تنعكس إيجابيا على أداء تلك البنوك.

- ❖ المتابعة الدورية لنتائج المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة البنوك العامة التجارية (الأهلى المصرى، مصر والقاهرة)، والتى أظهرت تحسن معدلات أدائها وأنها قد بدأت بالفعل تجنى ثمار المرحلة الأولى من خطه التطوير وإعادة هيكله القطاع المصرفى ٢٠٠٤–٢٠٠٨. كما تم خلال المرحلة الثانية من تلك الخطة استكمال أية متطلبات لازمة لرفع كفاءة أدائها فى مجالات الوساطة المالية، إدارة المخاطر، الموارد البشرية والحاسب الآلى لضمان استمرارية تحسن معدلات أدائها المالى والتنافسى.

- ❖ تنفيذ تطبيقات بازل II في البنوك المصرية بهدف زيادة قدرتها على إدارة المخاطر. وتم فى هذا السياق توقيع بروتوكول مع البنك المركزى الأوروبى وسبعة من البنوك المركزية الأوروبية لتقديم برنامج المساعدة الفنية لمدة ثلاث سنوات بداية من يناير ٢٠٠٩ لتطبيق مقررات بازل II بالقطاع المصرفى. وجدير بالذكر أن إستراتيجية البنك المركزى المصرى فى تطبيق تلك المقررات والتى تم إعلانها للبنوك المصرية والأطراف ذوى العلاقة بالشأن المصرفى فى اجتماع موسع عقد فى أكتوبر ٢٠٠٩ ، ترتكز على مبدأين أساسيين هما التيسير والمشاورة مع البنوك لضمان تطبيق كافة وحدات الجهاز المصرفى لتلك المقررات. ووفقا للإستراتيجية المنوه عنها يتم تطبيق تلك المقررات بصورة تدريجية من خلال عدة مراحل، وذلك كما يلى:

  - المرحلة الأولى (يناير ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠٠٩)، حيث تناولت تطوير المهارات الفنية لفريق العمل المختص بالبنك المركزى ووضع إستراتيجية التطبيق، وتم الانتهاء من تلك المرحلة بنجاح.

  - المرحلة الثانية (يوليو ٢٠٠٩ حتى يونيو ٢٠١١) والتى تعد المرحلة الأساسية للبرنامج، وتتضمن التنسيق المكثف مع الجهاز المصرفى من خلال طرح أوراق للمناقشة تتعلق بأهم الموضوعات واختيار أفضل وأنسب الأساليب للتطبيق فى مصر، أخذا فى الاعتبار التجارب المماثلة فى بعض الدول التى طبقت تلك المقررات ويتشابه الوضع لديها مع الوضع فى مصر، مع قياس الأثر الكمى لتقييم النتائج المحتملة لبازل II قبل التطبيق الالزامى لها. وقد تم الانتهاء من تلك المرحلة أيضا بنجاح.

- المرحلة الثالثة (يوليو ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١١) وفيها تم تناول التعليمات الرقابية المناسبة والمتعلقة بتطبيق مقررات بازل II، أخذا فى الاعتبار دراسة الجوانب القانونية مع وضع خطط تصحيحية تتناسب ونوعيات البنوك وفقا لنتائج المحاكاة بالنسبة لكل بنك على حده. ومن المقرر عند تطبيق تلك المقررات أن يتم ذلك بالتوازى مع التعليمات الرقابية القائمة حاليا. وقد تم بالفعل إعداد مشروع مبدئى لها وكذا بعض المقترحات المناسبة للبنوك التى قد تحتاج لأية إجراءات إضافية للمساعدة فى الالتزام بالحد الأدنى المقرر لمعيار كفاية رأس المال. كما تم إجراء دراسة للأثر النوعى على عينة من البنوك بالنسبة لمستوى إجراءات الرقابة الداخلية بها تمهيداً لصدور تعليمات رقابية فى هذا الشأن. كذلك يتم الاستفادة من بعض الموارد المتاحة من الاتحاد الأوروبى فى تطوير الأداء الرقابى لقطاع الرقابة والإشراف، ويتضمن ذلك أيضا إقامة آلية جديدة لتحسين عملية تجميع وحفظ البيانات للمساعدة فى التوافق مع الإطار الرقابى المستقبلى.
- المرحلة الرابعة (استمرارية التنفيذ) وتتضمن العمل بمقررات بازل II بالتوازى مع التعليمات القائمة الخاصة بمعيار كفاية رأس المال مع الانتهاء من آلية حفظ البيانات.

هذا وقد اختتم البرنامج المذكور بنهاية مارس ٢٠١٢، والذى جاء في ضوء النتائج الايجابية التى تحققت خلال المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المصرفى ٢٠٠٤–٢٠٠٨، والتى كان من أهمها الحد من آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة قياساً بما حدث في اغلب الأسواق المالية والأنظمة المصرفية الدولية، فضلا عن صمود الجهاز المصرفى فى أعقاب أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وقد ساهم البنك المركزى الأوروبى فى المرحلة الأولى من تطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزى المصرى من خلال اتفاق تعاون تم توقيعه فى عام ٢٠٠٥، حيث انتقلت الرقابة المصرفية من منهج الرقابة بالالتزام إلى منهج الرقابة المعتمد على المخاطر، وفى ذات الوقت تم تطوير نظام إدارة المعلومات لضمان نوعية وحسن توقيت البيانات المطلوبة.

بناء على ما تقدم، كان من الطبيعى أن يصبح تطبيق اتفاقية بازل II بالقطاع المصرفى المصرى أحد المحاور الأساسية للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح المصرفى التي بدأها البنك المركزى المصرى فى عام ٢٠٠٩ لتصبح جزءا من الإطار الرقابى المصرى، وذلك لثلاث أسباب رئيسية:

- تعزيز إدارة جميع أنواع المخاطر وبالتالى ضمان الاستقرار المصرفى.
- إدارة رأس المال بكفاءة أكبر بما يؤدى إلى مواجهة المخاطر الحقيقية.
- مواكبة أفضل الممارسات الدولية بما يساعد على تحسين القدرة التنافسية للجهاز المصرفى المصرى.

أخذا فى الإعتبار أن اتفاقات بازل فى حد ذاتها تتطور وتتغير نظرا لطبيعتها الديناميكية لتواكب تحديات السوق المصرفية العالمية، فقد تم إطلاق بازل III عالميا، والتى من المتوقع تطبيقها فى السوق المصرفية العالمية بصورة كاملة ونهائية بحلول عام ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى قيام البنك المركزى المصرى بوضع تطبيقات بازل III فى الاعتبار خلال الإعداد لتطبيقات بازل II لتيسير تطبيقها بالقطاع المصرفى المصرى فى المستقبل.

هذا ومن المقرر، إن شاء الله، أن يتم العمل بالتعليمات التنفيذية لتطبيق مقررات بازل II بالقطاع المصرفى المصرى خلال عام ٢٠١٢ بحيث يبدأ الالتزام بها اعتبارا من يونيو ٢٠١٣ للبنوك التى تنتهى السنة المالية الخاصة بها فى يونيو، واعتبارا من ديسمبر ٢٠١٢ بالنسبة لبقية البنوك.

- تبنى مبادرة لزيادة وتحسين فرص إتاحة التمويل والخدمات المصرفية وبالأخص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفى هذا الصدد قرر البنك المركزى المصرى إعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية لهذه النوعية من الشركات والمنشآت من نسبة الاحتياطى البالغة ١٤٪ (تم تخفيضها إلى ١٢٪ ثم إلى ١٠٪ خلال الربع الأول والثانى من عام ٢٠١٢ على التوالى)، وذلك فى حدود ما يتم منحه من قروض وتسهيلات ائتمانية مباشرة. وجدير بالذكر أن عدم كفاية المعلومات والبيانات الإحصائية الحديثة والشاملة والتي يمكن الاعتماد عليها، يعد أحد أهم المعوقات التي تواجه تطوير وتمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعليه فقد قام البنك المركزى المصرى والمعهد المصرفى بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على إجراء مسح ميدانى بأسلوب الحصر الشامل لتلك المنشآت بمحافظات الجمهورية على مراحل. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى بمحافظة الشرقية وفى ضوء نتائجها تم استكمال تنفيذ المسح الميدانى فى باقى المحافظات. وجدير بالذكر أنه قد تمت تغطية جميع المحافظات الأخرى حتى ديسمبر ٢٠١١، كما تم تدشين قاعدة البيانات الكترونياً على الواصل الالكترونى للمعهد المصرفى فى خلال شهر فبراير ٢٠١٢، على أن يتم تحديثها دورياً.

- مراجعة وإصدار قواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك العاملة بالقطاع المصرفى المصرى والبنك المركزى المصرى. وفى هذا الصدد فقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١ بالموافقة على القواعد الخاصة بحوكمة البنوك ، علما بأنه تم عرض التعليمات المذكورة على المسئولين بالهيئة العامة للرقابة المالية فى إطار التنسيق بين الجهات الرقابية للقطاع المالى. كما تم عرض مشروع التعليمات على كل البنوك والحصول على تعليقاتهم ومقترحاتهم لتفادى صعوبات التطبيق وذلك قبل صدورها.

هذا وقد جاء تنفيذ المرحلة الثانية من خطة التطوير بعد نجاح تنفيذ المرحلة الأولى التي تضمنت أربعة محاور هى الاندماجات والخصخصة فى القطاع المصرفى، وإعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإداريا، وحل مشكلة الديون المتعثرة بالقطاع المصرفى، وتطوير قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزى المصرى.

فقد تم من خلال المحور الأول، عمليات دمج طوعى وجبرى بين عدد من البنوك أدت إلى انخفاض عدد البنوك العاملة في مصر من ٥٧ بنكاً فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٩ بنكا فى نهاية ديسمبر٢٠٠٨. كما تم فى إطار هذه الخطة بيع ٨٠٪ من رأسمال بنك الإسكندرية إلى بنك سان باولو الإيطالى، فضلا عن بيع مساهمات البنوك العامة فى البنوك المشتركة.

وفى إطار المحور الثانى، فقد تمت إعادة هيكلة البنوك العامة بتنفيذ خطة شاملة محددة التواريخ أعدتها وحدة إعادة الهيكلة بالبنك المركزى المصرى لتطوير كافة الإدارات والنظم التكنولوجية واستحداث إدارات جديدة، خاصة إدارة المخاطر والنظم التكنولوجية والموارد البشرية، حيث تم الانتهاء من مشروع تطبيق أفضل الممارسات الدولية من خلال استشاريين خارجيين فى الميعاد المقرر. كما تم الانتهاء من عملية مراجعة البنوك العامة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية للأعوام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨. وأخيرا، فان تعيين قيادات وكوادر مصرفية متميزة بالبنوك العامة قد دعم تلك البنوك بالكفاءات والخبرات اللازمة للاستمرار فى تنفيذ متطلبات التطوير ودفع عجلة التقدم.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث الخاص بمعالجة الديون المتعثرة، فقد تم عمل تسويات (غير شاملة مديونيات قطاع الأعمال العام) لأكثر من ٩٠٪ منها، وذلك عن طريق استحداث عدة أساليب وبرامج مختلفة بالقطاع المصرفى المصرى من قبل وحدة الديون المتعثرة بالبنك المركزى. أما المديونية غير المنتظمة لشركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك العامة، فقد تم سداد ٦٢٪ نقداً لبنوك القطاع العام التجارية، وبالنسبة للمبالغ المتبقية (٣٨٪) فقد تم توقيع اتفاق إطارى بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٤ تم بموجبه السداد العينى للمديونية القائمة بنهاية شهر يونيو ٢٠١٠.

وفى مجال تطوير قطاع الرقابة والإشراف، تم وضع برنامج استهدف رفع كفاءة القطاع من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وتطبيق مفهوم الرقابة بالمخاطر لضمان قوة وسلامة القطاع المصرفى. كما تم الاستعانة بقيادات تمتاز بالكفاءة والقدرة والتقنية المصرفية الحديثة ورفع كفاءة الكوادر البشرية الموجودة لإدارة هذا القطاع الهام والارتقاء بمستوى نظم إدارة المعلومات للحصول على معلومات دقيقة وبالسرعة المطلوبة. وفى ضوء ما سبق تم الانتهاء من برنامج مساعدة فنية بالتنسيق مع البنك المركزى الأوروبى وأربعة من البنوك المركزية الأوروبية، وذلك فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، فضلا عن البرنامج الخاص بتطبيقات بازل II بالقطاع المصرفى المصرى والذى شارك فيه سبعة من البنوك المركزية الأوروبية وبالتنسيق أيضا مع البنك المركزى الأوروبى والذى انتهى فى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٢ كما سبق الإشارة إليه سلفا.

٧/٢- إدارة سوق الصرف و الاحتياطيات الدولية

١/٧/٢- سوق الصرف الأجنبى والانتربنك الدولارى

استمر البنك المركزى فى إدارته الناجحة لسوق الصرف الأجنبى من خلال نظام الانتربنك الدولارى، وهو ما كان له أكبر الأثر فى عدم تعرض السوق لمشكلة نقص السيولة من النقد الأجنبى وبما حال دون حدوث هزات عنيفة، وبالتالى الحد من قلق المتعاملين تجاه تحركات أسعار الصرف، خاصة بعد خروج قدر كبير من الاستثمارات وتراجع الإيرادات السياحية تأثراً بالظروف الاستثنائية التى تمر بها البلاد. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار فى سوق الانتربنك ٦,٠٥٩٠ جنيها فى نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ٥,٩٦٩٠ جنيهاً فى نهاية يونيو ٢٠١١، بانخفاض فى قيمة الجنيه اقتصر معدله على ١,٥٪. وأثناء إعداد التقرير بلغ سعر صرف الدولار ٦,١١١٣ جنيهاً فى نهاية نوفمبر ٢٠١٢، وبذلك يبلغ معدل الانخفاض فى قيمة الجنيه المصرى ٢,٣٪ عن نهاية يونيو ٢٠١١.

وقد بلغ حجم التعامل فى سوق الإنتربنك الدولارى ٣٦,٤ مليار دولار خلال سنة التقرير (مثلت مشتريات بنوك القطاع الخاص ٩٦,٢٦٪ منه، ومبيعاتها ٨٥,٥٤٪) مقابل ٥٣,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، وليصل بذلك اجمالى التعامل بالسوق إلى ٣٣٧,٤ مليار دولار منذ بداية عملها فى نهاية ٢٠٠٤ وحتى نهاية يونيو ٢٠١٢.

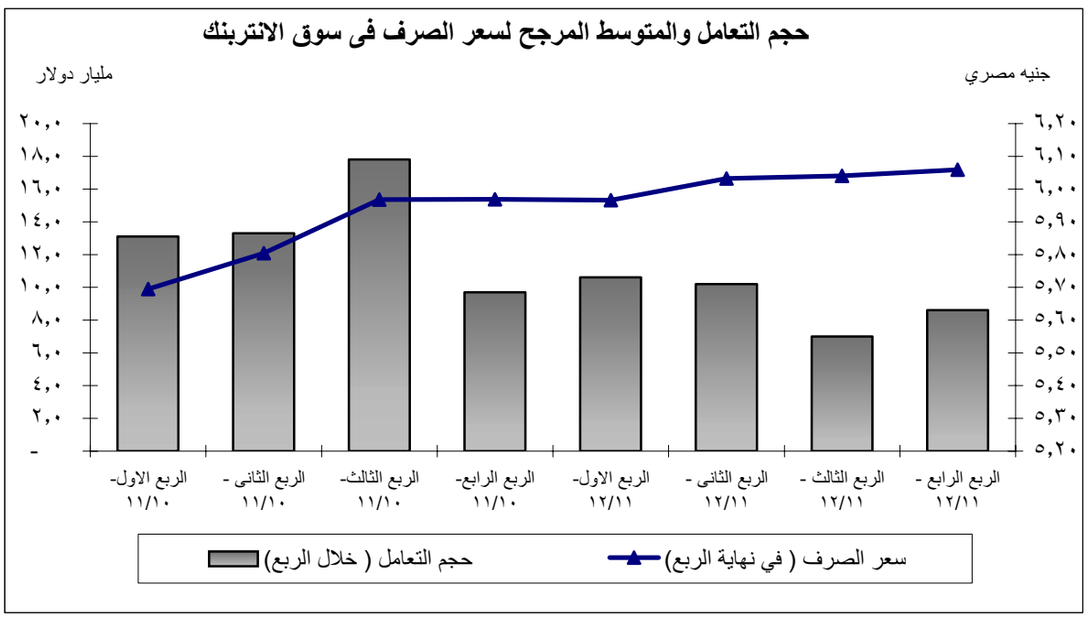

موارد واستخدامات البنك المركزى

وعن موارد واستخدامات البنك المركزى من النقد الأجنبى ، فقد ارتفعت الموارد خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ١٩,٣٩ مليار دولار مقابل ١٧,١٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ فى حين بلغت الاستخدامات ٣١,٣١ مليار دولار خلال سنة التقرير مقابل ٣٣,٣٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة.

٢/٧/٢- الاحتياطيات الدولية

تراجع **صافى الاحتياطيات الدولية** بنحو ١١,١ مليار دولار بمعدل ٤١,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ليصل إلى ١٥,٥ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل ٢٦,٦ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١. وجاء ذلك كنتيجة أساسية لمواجهة التداعيات المصاحبة للمرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد، والتى أسفرت عن خروج استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة والأوراق المالية بالبورصة المصرية، فضلا عن تراجع الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويغطى صافى الاحتياطيات الدولية ٣,٢ شهرا من الواردات السلعية فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وخلال فترة إعداد التقرير، بلغ صافى الاحتياطيات الدولية ١٥,٠ مليار دولار فى نهاية نوفمبر ٢٠١٢، وبما يغطى ٣,٣ شهراً من الواردات السلعية.

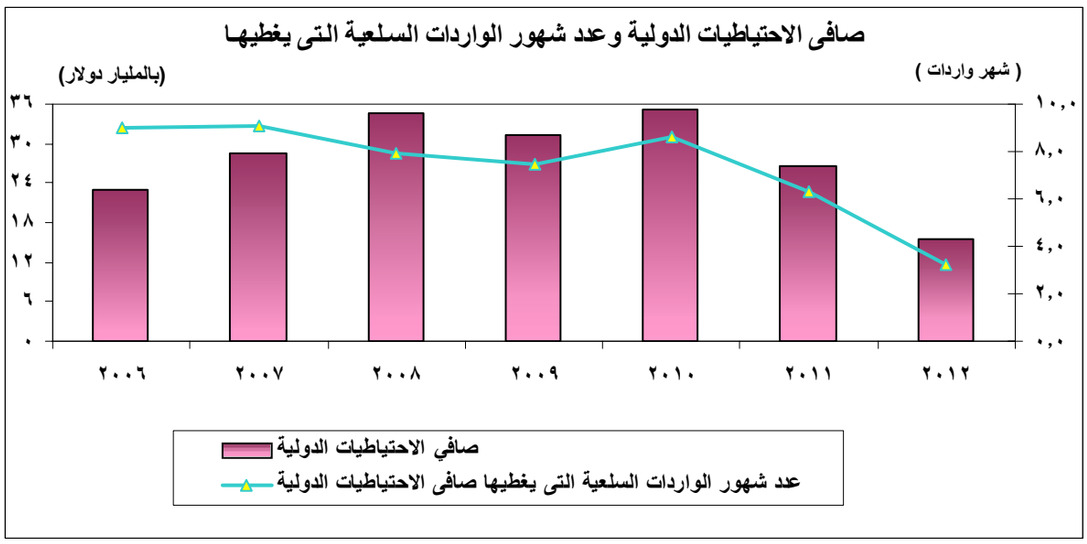

٨/٢- الدين العام المحلى والدين الخارجى

١/٨/٢ – الدين العام المحلى

بلغ اجمالى رصيد الديـــن العـام المحلـى ١٢٣٨,١مليـار جنيـه فـى نهايـة يونيـو ٢٠١٢، أو مـا نـسبته ٨٠,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق الجـارى، مـسجلا زيـادة قـدرها ١٩٣,٢ مليـار جنيـه بمعـدل ١٨,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. ويعادل رصـيد الـدين العـام المحلـى صـافى مجمـوع الـدين المحلـى الحكومى، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومى، مطروحاً منه المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل البنك المذكور.

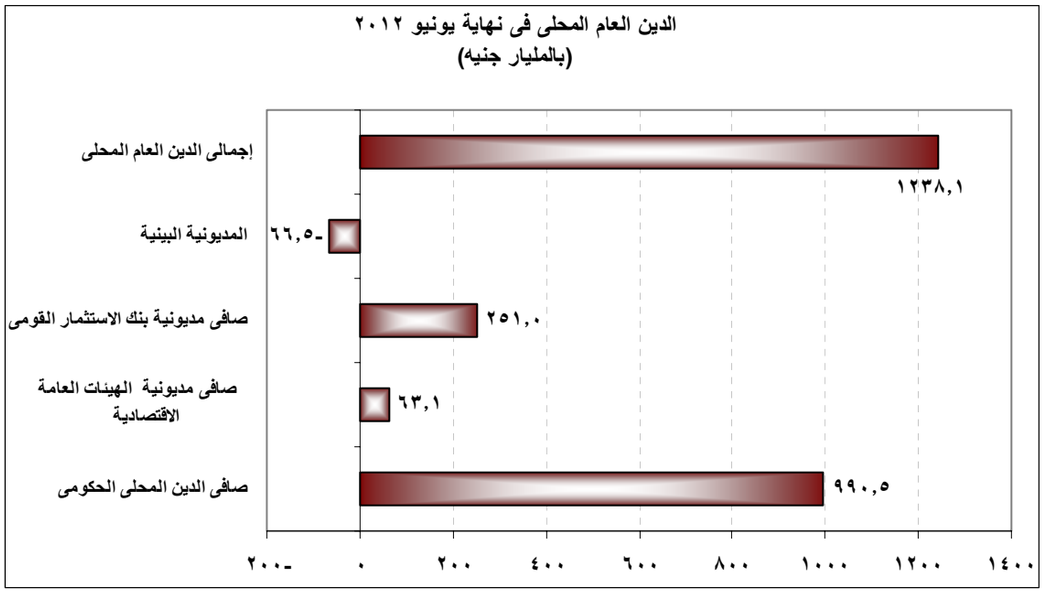

١/١/٨/٢- صافى الدين المحلى الحكومى

ارتفع صافى رصيد الدين المحلى المستحق على الحكومة بنحو ١٨٢,٤ مليار جنيـه بمعـدل ٢٢,٦٪ خـلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ليصل إلى ٩٩٠,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ بمـا نـسبته ٦٤,٢٪ مـن النـاتج المحلى الاجمالى. وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع أرصدة السندات والأذون الـصادرة علـى الخزانـة العامـة بمقدار ١٦١,٢ مليار جنيه، وتراجع المركز الدائن لصافى أرصـدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفى بمقدار ١٠,٦ مليار جنيه (نتيجة لزيادة كل من القروض الحكومية بمقدار ١٦,٢ مليار جنيه، والودائع الحكومية بمقدار ٥,٦ مليار جنيه)، وزيادة الاقتراض من جهات محلية أخرى بنحو ١١,٠ مليار جنيه، وإصدار شـهادة المـصرى الدولارية* بقيمة ٠,٢ مليار جنيه. هذا فى حين تراجعت التسهيلات الائتمانية من صندوقى التأمين الاجتمـاعى بمقدار ٠,٦ مليار جنيه.

* شهادة ادخارية جديدة بالدولار الأمريكى أصدرها البنك الأهلى فى مايو ٢٠١٢، مدتها ٣ سنوات وبعائد سنوى ٤٪ وغـير قابلـة للاسـترداد قبـل ستة أشهر، وبحد أدنى ألف دولار وبدون حد أقصى. وطرحت هذه الشهادة للمصريين المقيمين فـى الخـارج بغـرض توظيـف مـدخراتهم بالـسوق المحلى لدعم الاقتصاد المصرى وتمويل خطة التنمية.

صافى الدين المحلى الحكومى

(القيمة بالمليار جنيه)

الأرصدة فى نهاية	يونيو ٢٠١١		يونيو ٢٠١٢		التغيـــر (+) (–) ٢٠١٢/٢٠١١
	قيمة	٪	قيمة	٪	
صافى الدين المحلى الحكومى	**٨٠٨,١**	**١٠٠,٠**	**٩٩٠,٥**	**١٠٠,٠**	**١٨٢,٤**
– **الأرصدة من السندات والأذون** +	**٩١٧,٠**	**١١٣,٥**	**١٠٧٨,٢**	**١٠٨,٩**	**١٦١,٢**
. سندات	٥٦٠,٩	٦٩,٤	٦٦٩,٦	٦٧,٦	١٠٨,٧
منها : المتداول بالبورصات	٢١٨,٤	٢٧,٠	٢٧٨,٨	٢٨,١	٦٠,٤
. أذون على الخزانة العامة	٣٥٦,١	٤٤,١	٤٠٨,٦	٤١,٣	٥٢,٥
– **تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمين الاجتماعى**	**٢,٣**	**٠,٣**	**١,٧**	**٠,٢**	**–٠,٦**
– **اقتراض من جهات أخرى**	**٢,٠**	**٠,٢**	**١٣,٠**	**١,٣**	**١١,٠**
– **شهادة المصرى الدولارية**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٢**	**٠,٠**	**٠,٢**
– **صافى ارصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفى**	**–١١٣,٢**	**–١٤,٠**	**–١٠٢,٦**	**–١٠,٤**	**١٠,٦**
. التسهيلات	٤٦,٠	٥,٧	٦٢,٢	٦,٢	١٦,٢
. الودائع (–)	١٥٩,٢	١٩,٧	١٦٤,٨	١٦,٦	٥,٦
صافى الدين المحلى الحكومى/الناتج المحلى الإجمالى (٪)	**٥٨,٩**		**٦٤,٢**		

المصدر: وزارة المالية، البنك المركزى المصرى، وبنك الاستثمار القومى

النسب محسوبة على القيم بالمليون جنيه.

+ تشمل السندات على الخزانة العامة، وسندات الإسكان ، والسندات الصادرة بالعملات الأجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية، ونسبة الـ ٥٪ المجنبة من أرباح الشركات الخاضعة للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ لشراء سندات حكومية، وحيازة المؤسسات المالية (الجهاز المصرفـــى وقطاع التأمين) المقيمة فى مصر من السندات المطروحة فى الخارج، وسندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار إلى الخزانة العامة.

وجاءت الزيادة فى رصيد السندات الحكومية والأذون، البالغة ١٦١,٢ مليار جنيه، كمحصلة لما يلى :

أ– ارتفاع رصيد السندات الحكومية بما قيمته ١٠٨,٧ مليار جنيه لتبلغ ٦٦٩,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ وذلك كمحصلة لما يلى:

١– زيادة رصيد السندات الصادرة على الخزانة المصرية بما قيمته ٦٣,٨ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ تمثلت فى:

– إصدار الدفعة السادسة والستون فى ٣ أبريل ٢٠١٢ بمقدار ٢,٠ مليار جنيه لمدة ٣ سنوات وبعائد ١٦,١٥٪ سنويا، وتمت زيادتها بمقدار ٨,٠ مليار جنيه (٢,٠ مليار جنيه فى أبريل ٢٠١٢ ، ٤,٠ مليار جنيه فى مايو ٢٠١٢، ٢,٠ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١٢) بنفس شروط إصدارها ليصبح اجمالى قيمتها ١٠,٠ مليار جنيه.

– إصدار الدفعة السابعة والستون فى ٣ أبريل ٢٠١٢ بمقدار ١,٠ مليار جنيه لمدة سبعة سنوات وبعائد ١٦,٨٥٪ سنويا، وتمت زيادتها بمقدار ٤,٥ مليار جنيه (٣,٥ مليار جنيه فى مايو ٢٠١٢، ١,٠ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١٢) بنفس شروط إصدارها ليصبح اجمالى قيمتها ٥,٥ مليار جنيه.

- إصدار الدفعة الثامنة والستون فى ٣ أبريل ٢٠١٢ بمقدار ١,٠ مليار جنيه لمدة عشر سنوات وبعائد ١٧,٠٪ سنويا، وتمت زيادتها بمقدار ٣,٠ مليار جنيه (١,٠ مليار فى أبريل ٢٠١٢، ١,٠ مليار جنيه فى مايو ٢٠١٢، ١,٠ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١٢) بنفس شروط إصدارها ليصبح اجمالى قيمتها ٤,٠ مليار جنيه.

- إصدار الدفعة التاسعة والستون فى ١٠ أبريل ٢٠١٢ بمقدار ١,٥ مليار جنيه لمدة خمسة سنوات وبعائد ١٦,٥٥٪ سنويا، وتمت زيادتها بمقدار ٥,٥ مليار جنيه (١,٥ مليار جنيه فى أبريل ٢٠١٢، ٢,٥ مليار جنيه فى مايو ٢٠١٢، ١,٥ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١٢) بنفس شروط إصدارها ليصبح اجمالى قيمتها ٧,٠ مليار جنيه.

- إصدار ما قيمته ٥٤,٣ مليار جنيه من هذه السندات خلال الفترة يوليو / مارس من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

- حلول أجل استهلاك السندات الصادرة على الخزانة المصرية بقيمة ١٧,٠ مليار جنيه (الدفعة الحادية عشر فى ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ بقيمة ٥,٠ مليار جنيه ، والدفعة السادسة والثلاثين فى ١٣ يناير ٢٠١٢ بقيمة ٦,٠ مليار جنيه، والدفعة التاسعة والثلاثون فى ٢٨ أبريل ٢٠١٢ بقيمة ٦,٠ مليار جنيه).

٢- إصدار سندات على الخزانة العامة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ لمدة ٣ سنوات بعائد ١٦,٢١٪ سنويا بقيمة ٥٠,٠ مليار جنيه .

٣- تم فى أغسطس ٢٠١١ تخفيض السند الصادر على الخزانة العامة بدون عائد الصادر فى أول يوليو ٢٠٠٩ بمقدار ١,٥ مليار جنيه. كما تم تخفيضه فى يونيو ٢٠١٢ بمقدار ٢٦٦ مليون جنيه ليصبح قيمته ٧,٣ مليار جنيه.

٤- زيادة رصيد السندات المطروحة فى الخارج بالجنيه المصرى بما يعادل ٠,٣ مليار جنيه .

٥- تراجع رصيد السندات المطروحة فى الخارج بالدولار الأمريكى بما يعادل ٣,٧ مليار جنيه لاستحقاق الشريحة الثانية منها فى يوليو ٢٠١١ .

٦- زيادة رصيد مقابل نسبة الـ ٥٪ المجنبة من أرباح الشركات لشراء سندات حكومية بنحو ٠,١ مليار جنيه.

ب – ارتفع الرصيد القائم للأذون على الخزانة العامة بنحو ٥٢,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ ليصل لنحو ٤٠٨,٦ مليار جنيه وذلك كمحصلة لما يلى :

- إصدار أذون على الخزانة العامة بالدولار الأمريكى لمدة ٣٦٣ يوم فى ١٦ مايو ٢٠١٢ بما يعادل ٦,٢ مليار جنيه، وفى ٢٢ يونيو ٢٠١٢ بما يعادل ٣,٢ مليار جنيه، بالإضافة إلى ما سبق إصداره خلال الفترة يوليو/مارس بمقدار ٢٥,٨ مليار جنيه، ليصبح اجمالى رصيدها ٣٥,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

- زيادة الرصيد القائم من الأذون على الخزانة العامة الصادرة بالجنيه المصرى بنحو ١٧,٣ مليار جنيه ليصل اجمالى رصيدها لنحو ٣٧٣,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ٣٥٦,١ مليار جنيه فى يونيو ٢٠١١.

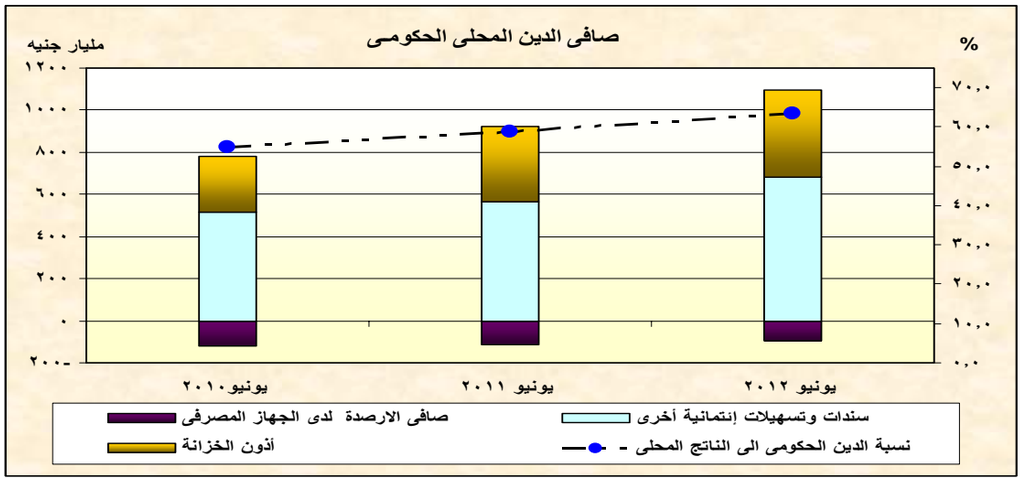

٢/١/٨/٢- صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية

تراجع صافى المديونية المستحقة على الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمقدار ٣,٢ مليار جنيه ليبلغ ٦٣,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وجاء هذا التراجع كمحصلة لانخفاض صافى اقتراضها من الجهاز المصرفى بمقدار ٣,٧ مليار جنيه (والذى يرجع أساسا إلى تراجع مطلوباتها بمقدار ٣,٧ مليار جنيه، بينما بلغ التراجع فى ودائعها نحو ٢٣ مليون جنيه فقط)، بالإضافة إلى زيادة اقتراضها من بنك الاستثمار القومى بمقدار ٠,٥ مليار جنيه.

٣/١/٨/٢- صافى مديونية بنك الاستثمار القومى

بلغ صافى مديونية بنك الاستثمار القومى (قبل طرح المديونية البينية)، نحو ٢٥١,٠ مليار جنيه خلال سنة التقرير بزيادة قدرها نحو ١٢,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وجاءت هذه الزيادة إنعكاساً لزيادة إجمالى الموارد المستثمرة لديه بمقدار ١٢,٨ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥٣,٧مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، فضلاً عن تراجع ودائعه لدى الجهاز المصرفى بمقدار ٢١,٠ مليون جنيه.

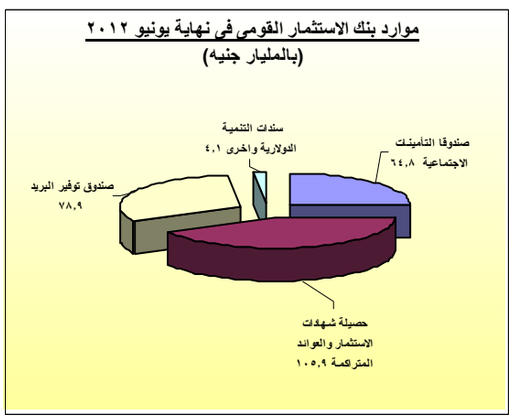

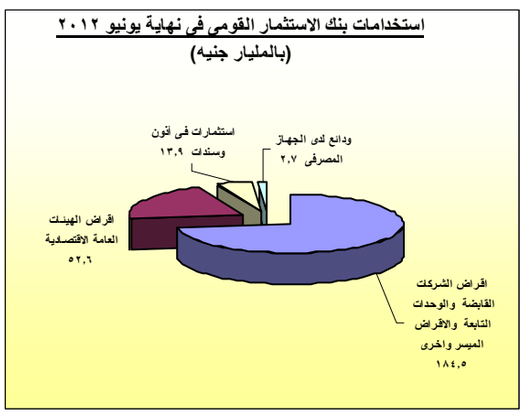

٤/١/٨/٢- المديونية البينية

بلغت المديونية البينية لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل بنك الاستثمار القومى، نحو ٦٦,٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل ٦٧,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. حيث بلغت القروض الممنوحة من بنك الإستثمار لتلك الهيئات نحو ٥٢,٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ٠,٥ مليار جنيه خلال سنة التقرير، وبلغت استثمارات البنك فى الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات) ١٣,٩ مليار جنيه بتراجع ١,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

٢/٨/٢- الدين الخارجى *

تراجع رصيد الدين الخارجى القائم (العام والخاص) بكافة آجاله مقوماً بالدولار الأمريكى بنحو ٥٢١,٢ مليون دولار ليبلغ نحو ٣٤,٤ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢، (مقابل نحو ٣٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١). ويأتى هذا الانخفاض كمحصلة للآتى:

- انخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكى بما يعادل ١٦٥١,٤ مليون دولار.
- تحقق صافى استخدام القروض والتسهيلات والودائع بكافة آجاله بنحو ١٠٤٦,٢ مليون دولار.
- ارتفاع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة فى الأسواق العالمية بما قيمته ٨٤,٠ مليون دولار .

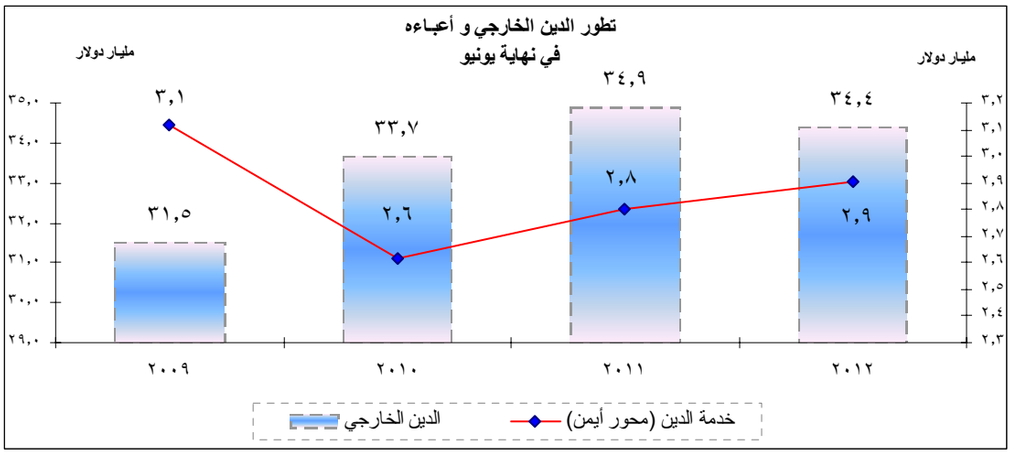

وفيما يتعلق بأعباء خدمة الدين الخارجى (متوسط وطويل الأجل)، فقد ارتفع إجمالى مدفوعات خدمة الدين الخارجى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١٠٥,٤ مليون دولار لتصل إلى نحو ٢,٩ مليار دولار، مقابل نحو ٢,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع المسدد من الأقساط بمقدار ٨٤,٤ مليون دولار ليصل إلى ٢,٢ مليار دولار، والعوائد المدفوعة بنحو ٢١,٠ مليون دولار لتصل إلى نحو ٦٥٩,٠ مليون دولار.

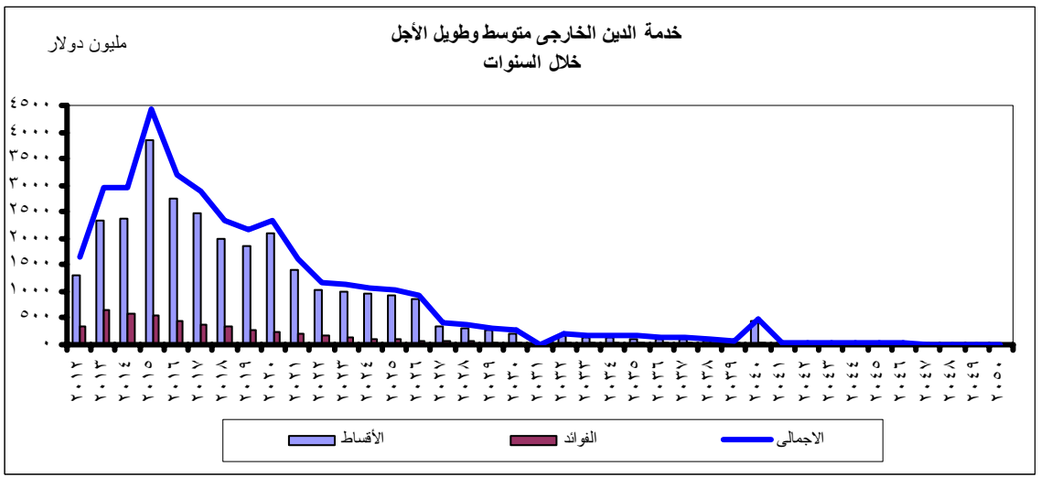

* تعد تركيبة الدين الخارجى لمصر بحسب عملات سداد القروض والالتزامات الخارجية من المؤشرات الرئيسية التى يستخدمها البنك المركزى فى تحديد هيكل الاحتياطيات الدولية وفقا للعملات.

بلغت المديونية الخارجية للقطاع العام (ديون رسمية) نحو ٣٢,٧ مليار دولار وهى تمثل الغالبية العظمى بنسبة ٩٥,١٪ من اجمالى الدين الخارجى، بينما اقتصرت مديونية القطاع الخاص على نحو ١,٧ مليار دولار بنسبة ٤,٩٪ من الإجمالى فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

ونورد فيما يلى عرضا تفصيليا للدين الخارجى متضمنا:

١– هيكل الدين.
٢– القطاعات المدينة.
٣– أهم العملات
٤– أهم الدول والجهات الدائنة.

١– هيكل الدين الخارجى

يتضح من تحليل المديونية الخارجية وفقا لآجال الاستحقاق، أن الديون متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير مضمونة) بلغت نحو ٣١,٥ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٢ بما يمثل ٩١,٥٪ من اجمالى الدين الخارجى (منها ٣٠,٣ مليار دولار ديون طويلة الأجل، و ١,٢ مليار دولار ديون متوسطة الأجل). فى حين مثلت الديون قصيرة الأجل ٨,٥٪ من اجمالى الدين الخارجى أى نحو ٢,٩ مليار دولار.

- ويستحق من المديونية متوسطة وطويلة الأجل نحو ١٥,٣ مليار دولار (تمثل ٤٤,٦٪ من اجمالى الدين) للدول أعضاء نادى باريس (عبارة عن قروض ثنائية معاد أو غير معاد جدولتها) بالإضافة إلى تسهيلات المشترين والموردين، فى حين بلغت الديون المستحقة للدول غير الأعضاء فى نادى باريس نحو ١,١ مليار دولار (بنسبة ٣,٢٪ من اجمالى الدين) فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

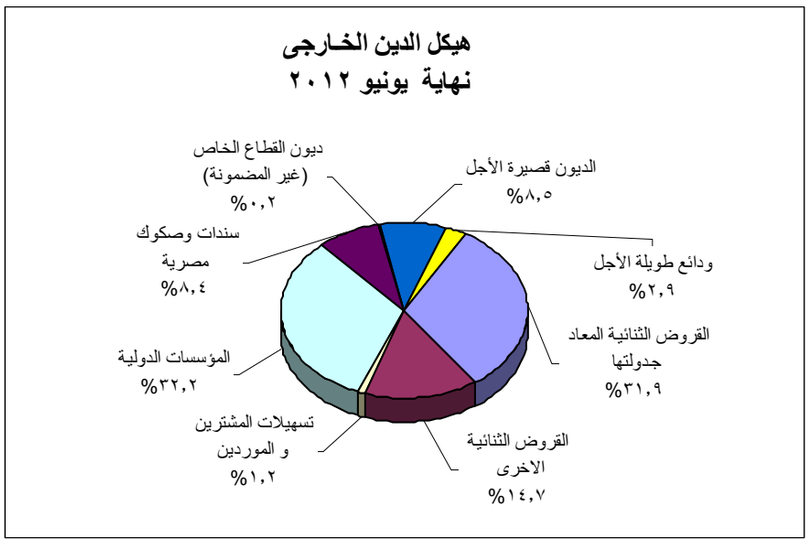

- بلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية فى نهاية يونيو ٢٠١٢ نحو ١١,١ مليار دولار (بما يمثل ٣٢,٢٪ من إجمالى رصيد الدين يستحق ٩٩,٥٪ منها على القطاع العام).

- بلغ رصيد السندات والصكوك المصرية (حيازة غير المقيمين) نحو ٢,٩ مليار دولار (بنسبة ٨,٤٪ من إجمالى الدين الخارجى) ويشمل ذلك:
  - سندات حكومية مضمونة بمقدار ١٢٥٠,٠ مليون دولار، مصدرة فى سبتمبر ٢٠٠٥ وتستحق فى سبتمبر ٢٠١٥.
  - سندات بالجنيه المصرى بنحو ٢٨٤,٥ مليون دولار، مصدرة فى يوليو ٢٠٠٧ استحقت فى يوليو ٢٠١٢ .
  - سندات سيادية بنحو ٨٦٦,٢ مليون دولار، مصدرة فى ابريل ٢٠١٠ وتستحق على شريحتين فى عامى ٢٠٢٠ و ٢٠٤٠.
  - سندات حكومية* بنحو ٥٠٠,٠ مليون دولار تم إصدارها فى يونيو ٢٠١٢ وتستحق فى يونيو ٢٠١٧.

- بلغت الديون غير المضمونة المستحقة على القطاع الخاص ٥١,٣ مليون دولار (بنسبة ٠,٢٪ من اجمالى الدين الخارجى).

- هذا فى حين بلغت الودائع طويلة الأجل نحو ١,٠ مليار دولار (بنسبة ٢,٩٪ من إجمالى الدين الخارج) متمثلة فى وديعة صندوق التنمية السعودى لدى البنك المركزى المصرى.

- أما بالنسبة لرصيد الدين قصير الأجل (٨,٥٪ من الإجمالى) فقد ارتفع بمعدل ٥,٢٪ ليبلغ نحو ٢,٩ مليار دولار، (٥٤,٩٪ منه يستحق على القطاع الخاص)، وجاء ذلك محصلة لزيادة التسهيلات التجارية قصيرة الأجل بمعدل ١١,٤٪ لتصل إلى ٢,٠ مليار دولار، وانخفاض ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل بمعدل ٦,١٪ لتبلغ ٩١٣,٧ مليون دولار.

٢- الدين الخارجى حسب القطاعات المدينة

يشير هيكل توزيع الدين الخارجى وفقاً للقطاعات المدينة، إلى أن ديون الحكومة المركزية ظلت تمثل القدر الأكبر، حيث مثلت ٧٤,٤٪ من اجمالى الدين الخارجى فى نهاية يونيو ٢٠١٢، السلطة النقدية بنسبة ٧,٥٪، البنوك بنسبة ٤,٨٪ وديون القطاعات الأخرى بنسبة ١٣,٣٪.

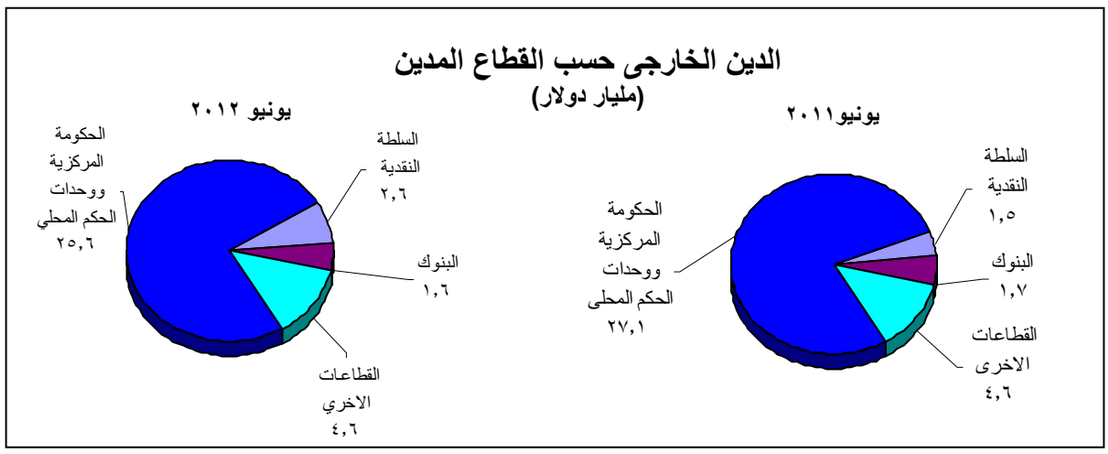

* مصدرة من قبل وزارة المالية لصالح صندوق التنمية السعودى.

ويتضح أيضا من توزيع الدين الخارجى وفقا للقطاعات المدينة فى نهاية يونيو ٢٠١٢، انخفاض رصيد الدين الخارجى المستحق على كل من الحكومة المركزية بنحو ١,٥ مليار دولار ليصل إلى ٢٥,٦ مليار دولار ، وعلي البنوك بنحو ١٠٠,٩ مليون دولار ليصل إلى ١,٦ مليار دولار ، و علي القطاعات الأخرى ٣٤,٨ مليون دولار ليبلغ نحو ٤,٦ مليار دولار . هذا في حين ارتفع الدين المستحق علي السلطة النقدية(البنك المركزى) بنحو ١,١ مليار دولار ليصل إلى ٢,٦ مليار دولار(نتيجة لوديعة صندوق التمويل السعودى طويلة الاجل التى بلغت ١,٠ مليار دولار).

٣- الدين الخارجى حسب العملات

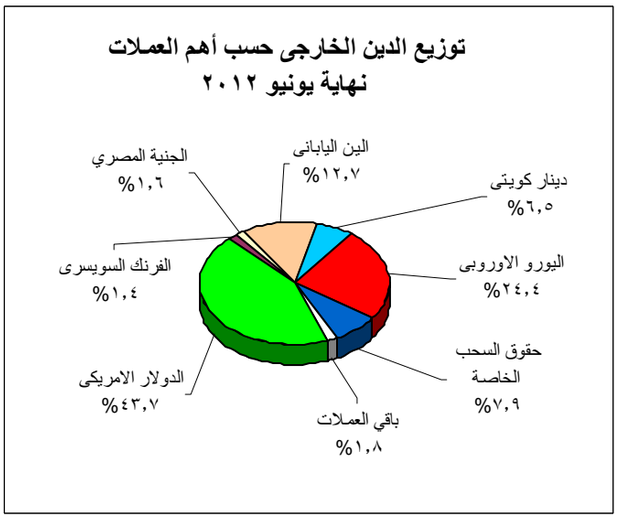

ويعكس توزيع الدين الخارجى حسب العملات الرئيسية المكونة له استحواذ الدولار الأمريكى على النصيب الأكبر من إجمالى المديونية الخارجية بأهمية نسبية ٤٣,٧٪، نظرا لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكى تستحق لدول دائنة بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، يليه اليورو بما نسبته ٢٤,٤٪، فالين اليابانى بنسبة ١٢,٧٪، تليه حقوق السحب الخاصة بنسبة ٧,٩٪، ثم الدينار الكويتى بنسبة ٦,٥٪.

٤- الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة

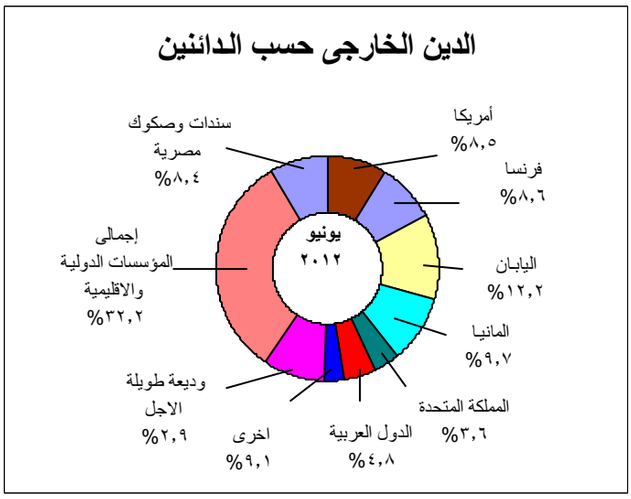

ويتضح أيضا من توزيع الدين الخارجى* وفقا للدول والجهات الدائنة أن ٣٩,٠٪ من إجمالى رصيد الدين يستحق لأهم أربع دول أعضاء فى نادي باريس هى اليابان (١٢,٢٪) ، وألمانيا (٩,٧٪) ، وفرنسا (٨,٦٪)، والولايات المتحدة الأمريكية (٨,٥٪)، يستحق للمؤسسات الدولية والإقليمية (٣٢,٢٪). وبلغ اجمالى ما يستحق للدول العربية الدائنة ٤,٨٪ من اجمالى الدين، تأتى الكويت فى المقدمة بنسبة (٢,٨٪) والسعودية** (٠,٨٪) .

---

* تتمثل الديون الثنائية فقط. فى الاقتراض بين الحكومات.

** لاتتضمن ١,٥ مليار دولار قيمة الوديعة لدى البنك المركزى المصرى والسند الحكومى المستحق على وزارة المالية، حيث يصنف كل منهما كما يلى: مليار دولار وديعة طويلة الأجل ، و٥٠٠ مليون ضمن الصكوك والسندات المصرية.

الدين الخارجى حسب الدول والجهات الدائنة

(مليون دولار)

فى نهاية	يونيو ٢٠١١		يونيو ٢٠١٢	
	القيمة	الأهمية النسبية	القيمة	الأهمية النسبية
إجمالى الدين الخارجى	**٣٤٩٠٥,٧**	**١٠٠,٠**	**٣٤٣٨٤,٥**	**١٠٠,٠**
الولايات المتحدة الأمريكية	**٣١٣٢,٥**	**٩,٠**	**٢٩٢٨,٠**	**٨,٥**
اليابان	**٤٢٥٨,٣**	**١٢,٢**	**٤١٧٦,٠**	**١٢,٢**
إجمالى دول الاتحاد الأوروبى	**١٠٨٧٩,٠**	**٣١,٢**	**٩٤٦٦,٠**	**٢٧,٤**
فرنسا	٣٧٤١,٤	١٠,٧	٢٩٦٧,٦	٨,٦
ألمانيا	٣٨٥٤,٩	١١,٠	٣٣٣٩,٧	٩,٧
المملكة المتحدة	٩٤٢,٦	٢,٧	١٢٣٤,٨	٣,٦
أسبانيا	٦٤٥,٩	١,٩	٥٦٢,٦	١,٦
إيطاليا	٧١٨,٩	٢,١	٤٨٣,١	١,٤
النمسا	٤٠٣,٤	١,٢	٣٢٨,٨	١,٠
الدانمارك	٢٨٥,٧	٠,٨	٢٤٧,٧	٠,٧
هولندا	١١٢,٨	٠,٣	١٣٣,٨	٠,٤
بلجيكا	٨٧,٩	٠,٣	٩٥,٥	٠,٣
السويد	٤٢,٠	٠,١	٤٠,٦	٠,١
أخرى	٤٣,٥	٠,١	٣١,٨	٠,٠
إجمالى الدول العربية	**١٦٢٦,٥**	**٤,٦**	**١٦٥٧,٦**	**٤,٨**
الكويت	٨٥٤,١	٢,٣	٩٦٧,٠	٢,٨
السعودية	٣٠٧,٦	٠,٩	٢٩٠,٦	٠,٨
الإمارات	١٦٢,٤	٠,٥	١٠٧,٧	٠,٣
ليبيا	٥٥,٤	٠,٢	٥٣,٩	٠,٢
قطر	١٦,١	٠,٠	٤٦,٢	٠,١
الأردن	٣٢,٨	٠,١	٢٩,١	٠,١
اليمن	٥٥,٨	٠,٢	١٩,٣	٠,١
السودان	٢٤,٧	٠,١	٢٥,٠	٠,١
أخرى	١١٧,٦	٠,٣	١١٨,٨	٠,٣
ودائع طويلة الأجل	**٠,٠**	**٠,٠**	**١٠٠٠,٠** *	**٢,٩**
إجمالى المؤسسات الدولية والإقليمية	**١٠٨٠٨,٦**	**٣٠,٩**	**١١٠٦٨,١**	**٣٢,٢**
هيئة التنمية الدولية	١٣٦٩,٥	٣,٩	١٢٥٦,٤	٣,٦
الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى	١٣٢٥,٤	٣,٨	١٣٣٢,٩	٣,٩
بنك الاستثمار الأوروبى	٢٠٣٢,٦	٥,٨	١٧٣٩,٧	٥,١
البنك الدولى	٢٦٢٠,٤	٧,٥	٢٩٤٠,٦	٨,٦
صندوق النقد العربى	٢٩,٨	٠,١	٣٣٦,٥	١,٠
صندوق وبنك التنمية الأفريقيين	١٥٣٧,٠	٤,٤	١٦٢١,٤	٤,٧
البنك الإسلامي للتنمية بجدة	١٠٦,٤	٠,٣	١١٨,٤	٠,٣
مؤسسات أخرى	١٧٨٧,٥	٥,١	١٧٢٢,٢	٥,٠
سندات وصكوك مصرية	**٢٨٢١,٠**	**٨,١**	**٢٩٠٠,٧**	**٨,٤**
دول أخرى	**١٣٧٩,٨**	**٤,٠**	**١١٨٨,١**	**٣,٦**

* تتمثل فى الوديعة طويلة الأجل المقدمة المستحقة على البنك المركزى المصرى لصالح صندوق السعودى للتنمية.

- **الارتباطات الجديدة على قروض وتسهيلات**

بالنسبة للارتباطات الجديدة على القروض والتسهيلات خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، فقد بلغت نحو ٢,٧ مليار دولار، بزيادة قدرها ٩٦٠,١ مليون دولار عن مستوى العام السابق. وقد تمثلت الارتباطات الجديدة فى قروض من المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو ٢,٣ مليار دولار بنسبة ٨٥,٦٪ من إجمالى الارتباطات، وقروض ثنائية بلغت ٣٩٠,٧ مليون دولار بنسبة ١٤,٤٪ من اجمالى الارتباطات (نتيجة الارتباطات الجديدة على القروض مع كل من بنك التنمية الأفريقى والمعهد الدولى الاسلامى لتمويل التجارة وكذا القروض الثنائية من كل من اليابان وايطاليا).

أهم مؤشرات الدين الخارجى

أظهرت أهـــم مؤشرات الدين الخارجى خلال العام المالى المنتهى فى يونيو ٢٠١٢ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١١ ما يلى:

انخفاض كل من:-

- نسبة رصيد الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الاجمالى لتبلغ ١٣,٥٪ مقابل ١٥,٢٪.
- متوسط نصيب الفرد من المديونية الخارجية من ٤١٣,٦ دولار إلى ٣٨٩,٧ دولار.
- نسبة الدين الحكومى الخارجى إلى اجمالى الدين الخارجى ليقتصر على ٧٤,٤٪ مقابل ٧٧,٦٪.

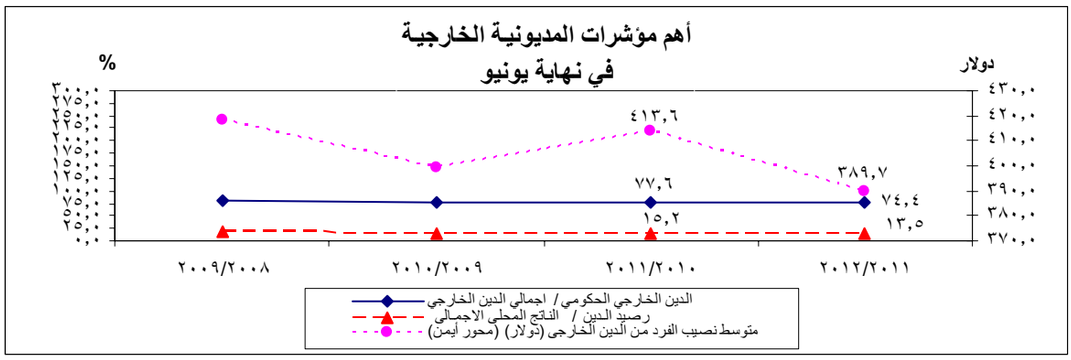

وعلى الجانب الآخر ارتفع كل من:-

- نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات لتصل إلى ٦,١٪ مقابل ٥,٧٪ نتيجة انخفاض حصيلة الصادرات السلعية والخدمية بمعدل ٢,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.
- نسبة الدين الخارجى قصير الأجل إلى اجمالى الدين الخارجى لتبلغ ٨,٤٪ مقابل ٧,٩٪ نتيجة زيادة الدين الخارجى قصير الأجل بنسبة ٥,٢٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة.
- نسبة الدين الخارجى قصير الأجل إلى صافى الاحتياطيات الدولية لتسجل ١٨,٧٪ مقابل ١٠,٤٪ نتيجة لانخفاض الاحتياطيات الدولية بمعدل ٤١,٥٪.

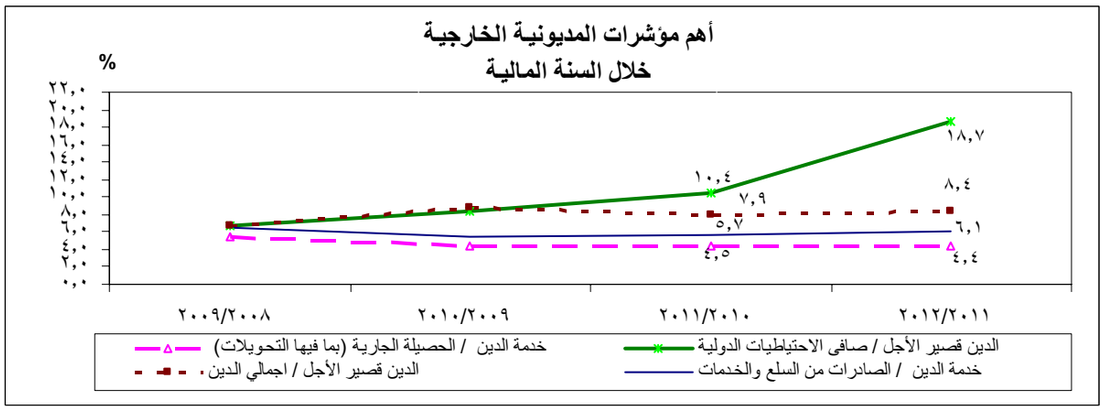

وبمقارنة مؤشرات الدين الخارجى لمصر بنظيراتها السائدة لمجموعات دول الأقاليم الاقتصادية، ويتضح أن مؤشرات الدين الخارجى لمصر فى الحدود الآمنة وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولى كما يتضح من الجدول. يأتى مؤشر الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (١٣,٥٪) خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ضمن أفضل المستويات العالمية والتى تراوحت ما بين ١٥,١٪ لمجموعة الدول الآسيوية النامية، و٦٣,٦٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا. وكذلك سجل مؤشر خدمة الدين الخارجى إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ما نسبته ٦,١٪ بما يقل عن المستويات العالمية التى تراوحت ما بين ١٢,٢٪ فى مجموعة دول إقليم أفريقيا جنوب الصحراء و ٥٥,٧٪ لمجموعة دول شمال ووسط أوروبا المقدرة لعام ٢٠١١ وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمى الصادر عن صندوق النقد الدولى فى ابريل ٢٠١٢.

أهم مؤشرات الدين الخارجى فى مصر مقارنة بمجموعة من الأقاليم الاقتصادية

الإقليم	الدين الخارجى / الناتج المحلى الاجمالى		الدين الخارجى / الصادرات من السلع والخدمات		خدمة الدين / الصادرات من السلع والخدمات	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١
شمال ووسط أوروبا	٦٥,٦	٦٣,٦	١٧٨,٧	١٥٩,١	٥٩,١	٥٥,٧
آسيا	١٥,٥	١٥,١	٤٩,٥	٤٨,٣	١٩,٥	٢٢,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢١,٣	٢٢,٠	١٠٤,٤	١٠١,٠	٣١,٤	٣٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٣,٦	٢٢,٢	٦٦,٣	٥٨,٦	١٥,٨	١٢,٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٠,٩	٢٧,٩	٦٣,٩	٥٣,٥	١٧,٩	١٥,٣

المصدر : أفاق الاقتصاد العالمى – أبريل ٢٠١٢ الملحق الاحصائى.

٩/٢ – تنمية الموارد البشرية

يهتم البنك المركزى بتنمية الموارد البشرية بالجهاز المصرفي رغبة منه فى تأهيل كوادر مصرفية ذات كفاءة لتتولى قيادة هذا الجهاز الحيوى. ويتولى المعهد المصرفي التابع للبنك المركزى تحقيق ذلك من خلال قيامه بإعداد برامج تدريبية متميزة ومتنوعة، يتم فيها الاستعانة بالخبرات المحلية والخارجية لتقديم أحدث المستجدات المصرفية على الساحة الدولية.

١/٩/٢ – نشاط المعهد المصرفى

حرص المعهد المصرفي منذ بداية برنامج الإصلاح المصرفي الذى تبناه البنك المركزى المصرى أن تساعد البرامج والخدمات التى يقدمها فى العمل على تطبيق هذا البرنامج. وقد استهدف هذا البرنامج رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي، وزيادة تنافسيته وقدرته على إدارة المخاطر المصرفية من خلال ثلاث ركائز أساسية تتمثل فى تطبيق مقررات (بازل II) فى البنوك المصرية، تطبيق قواعد الحوكمة فى الجهاز المصرفي، وتحفيز البنوك على تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفى هذا الإطار، قام المعهد المصرفي المصري بإنشاء وحدة متخصصة بالحوكمة تعمل على نشر الوعي بمبادئ ونظم الحوكمة وتطبيقاتها، من أجل الوصول إلى أفضل الممارسات العالمية الخاصة بها في قطاع الخدمات المالية بصفة خاصة وغيره من القطاعات الأخرى الراغبة في تطبيق نظم الحوكمة بهدف تعزيز فرص تعاملها مع المؤسسات المالية.

كما قام المعهد المصرفي بإطلاق البوابة الإلكترونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي يتم من خلالها إتاحة البيانات والمعلومات لما يزيد عن ستة وثلاثين ألف منشأة وشركة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية. كما يتيح الموقع حزمة من الأبحاث والتقارير والأخبار الدولية والمحلية التي تعكس تطبيق أفضل الممارسات لخدمة هذا القطاع. ويأتي إطلاق هذا الموقع تتويجاً لعدة جهود قام بها المعهد في إطار تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفى إطار التجديد والتطوير فى نشاط المعهد المصرفى، فقد اشتملت الخطة الاستراتيجية للمعهد على محورين: يتمثل **المحور الأول** فى الإهتمام بتحديث مجموعة برامج إدارة وتطوير الأداء التي تهتم بتقويم السلوك البشري وتنمية المهارات اللازمة لأداء المهام بالجودة والفاعلية المطلوبة، حيث تم التوسع في التخصصات المقدمة لتشمل خمسة مجموعات أكثر تخصصاً من ذى قبل وهي (تنمية المهارات القيادية – تنمية المهارات الأساسية – التسويق والمبيعات – الموارد البشرية والتدريب – الإدارة العليا). كما تم التوسع في البرامج التي تندرج تحت كل مجموعة من المجموعات السابقة. أما **المحور الثانى** فيعتمد على تقديم العديد من هذه البرامج بالتعاون مع أكبر المؤسسات الدولية المتخصصة في هذه المجالات، وذلك للحفاظ علي إنفراد وتميز المعهد في تقديم هذا النوع الهام من البرامج عن المراكز التدريبية المثيلة.

وقد قدم المعهد المصرفي فى سنة التقرير من خلال خطته التدريبية العديد من البرامج السنوية والخاصة والتعاقدية الي جانب الاهتمام المتزايد بالشهادات المتخصصة مع التركيز علي شهادتي إعداد القيادات المصرفية والشابة. ويوضح الشكل التالي إجمالي عدد المشاركين والساعات التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بالسنة السابقة لها:

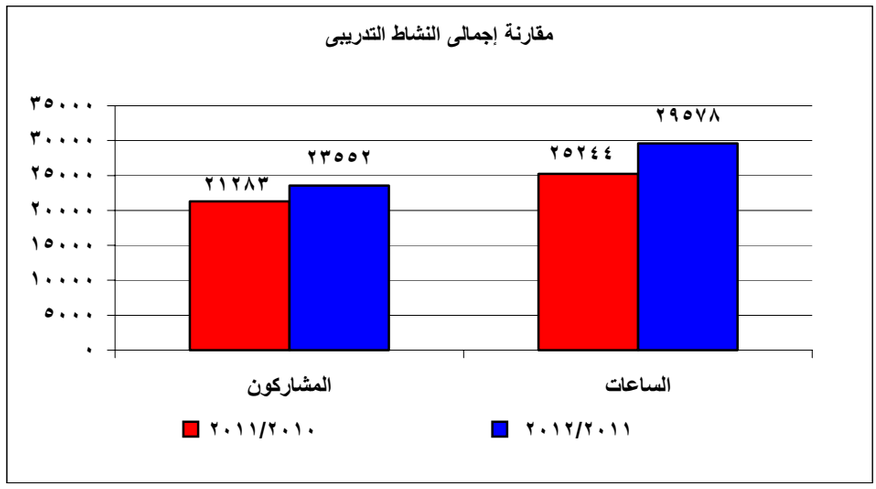

وتوضح الأشكال البيانية التالية توزيع أعداد المشاركين والساعات التدريبية وفقاً لمجموعات البرامج التدريبية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

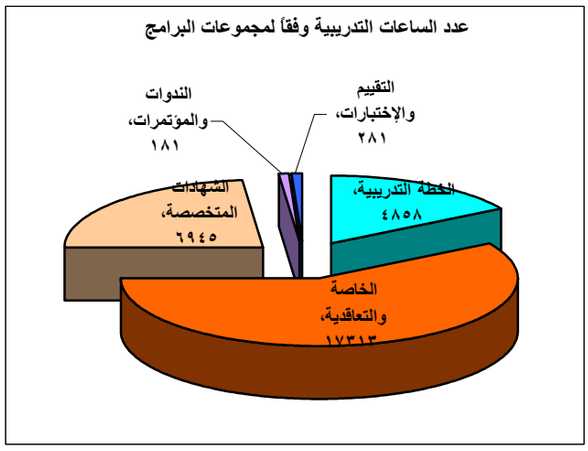

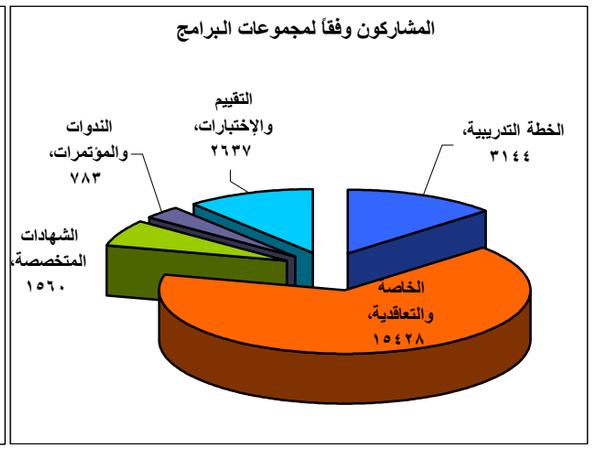

وفيما يتعلق بنشاط المعهد على المستوى المحلى، فقد تم خلال السنة تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والمحاضرات العامة للعاملين بالبنوك والأكاديميين والباحثين وغيرهم من المهتمين بالأمور المالية والمصرفية، شارك فيها خبراء محليون ودوليون. فقد تم تنظيم ٢٢ ندوة خلال السنة شارك فيها ٦٠٨ متدرباً. ورغبةً فى تشجيع شباب العاملين بالقطاع المصرفى على إعداد الدراسات والأبحاث، يعلن المعهد المصرفي سنوياً عن مسابقة بحثية لشباب العاملين بالقطاع المصرفي تتناول أهم الموضوعات المصرفية الملحة على الساحة الاقتصادية، ويتم اختيار الموضوعات ومراجعة الأبحاث من قِبَل مجموعة مميزة من الأكاديميين وكبار العاملين بالقطاع المصرفي لتقييمها، ويتم تكريم الفائزين ومنحهم جوائز مالية وأدبية تقديراً لمجهوداتهم.

كما قام المعهد المصرفي بإعداد برنامج تدريبي متكامل للهيئة القومية للبريد في بعض المجالات القيادية والإدارية بالإضافة للمراجعة الداخلية والتفتيش، ودراسات الجدوي بإجمالي ١٠٠ مشارك وإجمالي ١١٢ ساعة تدريبية.

وفى إطار العمل على تقليص الفجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل، ينظم المعهد برنامج التدريب من أجل التوظيف، حيث تم تدريب ١٥٠٨ من حديثي التخرج من الجامعات المصرية.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد تم توقيع بروتوكول تعاون بين المعهد المصرفي ومعهد الدراسات المصرفية والمالية التابع لمصرف ليبيا المركزي بهدف تقديم خبرات المعهد المصرفي في رفع قدرات وتدريب العاملين بالمصرف. وفى إطار خطة البنك الدولى لتطوير القطاع المصرفى لدولة العراق، قام المعهد بتنفيذ برنامج متكامل فى مجال الرقابة على البنوك، بالإضافة للبرامج التدريبية عن المحاسبة والمراجعة وإدارة المخاطر بإجمالي ١٧٤ مشاركاً خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢.

أما على الصعيد الدولى فقد تم تفعيل وتطوير الشراكة مع المؤسسات الدولية فى بعض المجالات مثل:

- فى مجال القيادة، وكالة لكسمبورج لنقل التكنولوجيا المالية " ATTF "
- فى مجال الائتمان، مؤسسة " Global Talent Intelligence Strategies (GTIS) "
- فى مجال المخاطر، مؤسسة " ToneStar Consulting "
- فى مجال المراجعة الداخلية، مؤسسة " MIS "
- في مجال الحوكمة تم تنفيذ عدد ٤٧ برنامجاً ومنحة دولية لعدد ٧٧٠ متدرباً خلال ذلك العام،وذلك مع مؤسسة " Darien middle east "

هذا بالإضافة إلى البرامج التى تم تنفيذها مع المؤسسات الدولية مثل: " GARP "، " The Institute of Internal Auditors (IIA) "، " International Faculty of Finance (IFF) "، "IIR Middle East"، "Game Solution ag"، والمؤسسة الأمريكية التي مازال المعهد يحرص على التعاون معها "International Council of E-Commerce Consultants (EC- Council)".

٢/٩/٢ – برامج للعاملين بالبنك المركزى

وبالنسبة لخطة البنك المركزى لتدريب العاملين به، فقد بلغ عدد المشاركين بالبرامج التدريبية نحو ٣٥٩١ مشاركاً، منهم ٢٥١٣ مشاركاً فى البرامج المحلية (تخصصية وإدارية، لغات، حاسب آلى)، ٨٨٨ مشاركاً فى البرامج التأهيلية، و ١٥٢ مشاركاً فى البرامج الخارجية، كما أتم ٣٨ من العاملين بالبنك دراستهم العليا.

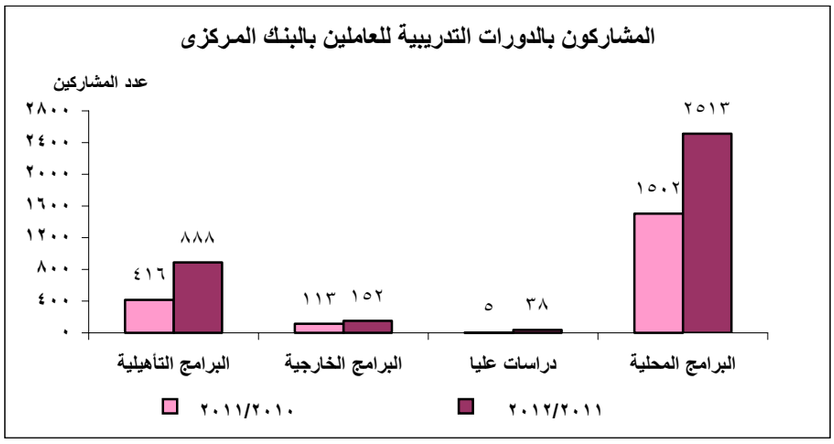

وقد تم تدريب عدد ٤١٢ من العاملين بالبنك المركزى المصرى ضمن البرامج التدريبية المتنوعة التى قدمها المعهد المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، منهم ٩٩ مشاركا من قطاع الرقابة والإشراف فى موضوعات "الكشف عن التزييف والتزوير" Incoterms ٢٠١٢، ١٦٥ مشاركاً فى برامج الترقيات لتطوير المديرين، بالإضافة إلى ١٤٨ مشاركاً فى برامج تطوير المشرفين.

الفصل الثالث: التطورات المصرفية

٣/١- المركز المالى
٣/٢- الودائع
٣/٣- النشاط الاقراضى
٣/٤- حركة التدفقات المالية فى البنوك
٣/٥- مؤشرات أداء البنوك

الفصل الثالث
التطورات المصرفية

١/٣ – المركز المالى

حقق المركز المالى الإجمالى للبنوك المسجلة والعاملة فى مصر (٤٠ بنكاً)* زيادة قدرها ٩٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل زيادة بلغت ٤٩,٠ مليار جنيه بمعدل ٤,٠٪ خلال السنة المالية السابقة ليصل إلى ١٣٦٦,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

وخلال سنة التقرير تركز ما يقرب من ثلثي الزيادة فى **جانب الخصوم** (٦٨,٩٪) فى نمو أرصدة الودائع لدى البنوك والتى ارتفعت بمقدار ٦٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪ لتصل إلى ١٠٢٣,٥ مليار جنيه، بما يمثل ٧٤,٩٪ من اجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٢. كما قامت البنوك بتدعيم حقوق الملكية لديها بمقدار ١١,٨ مليار جنيه بمعدل ١٤,٥٪، وارتفعت السندات والقروض طويلة الأجل بمقدار ١,٧ مليار جنيه بمعدل ٦,٣٪، وأرصدة الخصوم الأخرى بنحو ٢٧,١ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٣٪. هذا بينما انخفضت أرصدة كل من الالتزامات قبل البنوك فى مصر (بما فيها البنك المركزى) بمقدار ٩,٢ مليـــار جنيه بمعدل ٣٢,٥٪، والمخصصات بنحو ١,٠ مليار جنيه بمعدل ١,٨٪، وكذلك الالتزامات قبل البنوك فى الخارج بنحو ٠,٤ مليـار جنيه بمعدل ٢,٥٪.

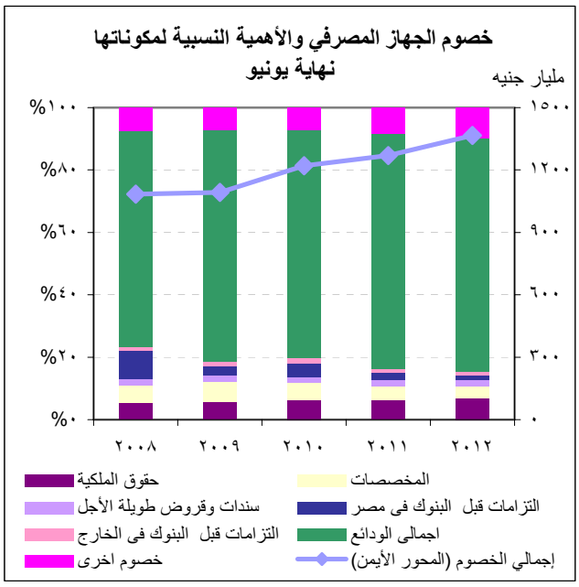

التغيرات فى جانب الخصوم

(القيمة بالمليون جنيه)

	التغير خلال السنة المالية			
	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١	
	قيمة	٪	قيمة	٪
رأس المال	١٢٤٥١	٢٦,٧	٨٢٩٦	١٤,٠
الاحتياطيات	(٦٤٣٠)	(٢٢,٦)	٣٤٨٣	١٥,٨
المخصصات	(١٥٣١٢)	(٢١,٧)	(٩٧٨)	(١,٨)
سندات وقروض طويلة الأجل	٤٤٨٣	٢٠,٧	١٦٦٠	٦,٣
التزامات قبل البنك المركزى	(٢٤٤٤٢)	(٧١,٥)	(٧٢٠٣)	(٧٤,٠)
التزامات قبل البنوك فى مصر	(١٢٦٨)	(٦,٤)	(١٩٥٩)	(١٠,٦)
التزامات قبل البنوك فى الخارج	(٥١٣٧)	(٢٥,٣)	(٣٧٦)	(٢,٥)
اجمالى الودائع	٦٤٥٤٥	٧,٢	٦٦٤٨٠	٦,٩
خصوم أخرى، منها :	٢٠١٤٥	٢٣,٢	٢٧٠٦٧	٢٥,٣
شيكات مستحقة الدفع	٣٧٩	٨,٠	(٢٩٥)	(٥,٧)
إجمالى الخصوم	**٤٩٠٣٥**	**٤,٠**	**٩٦٤٧٠**	**٧,٦**

* بعد إضافة المصرف العربى الدولى، أخذاً فى الإعتبار أن بيانات المركز المالى تخص ٣٩ بنكاً فقط.

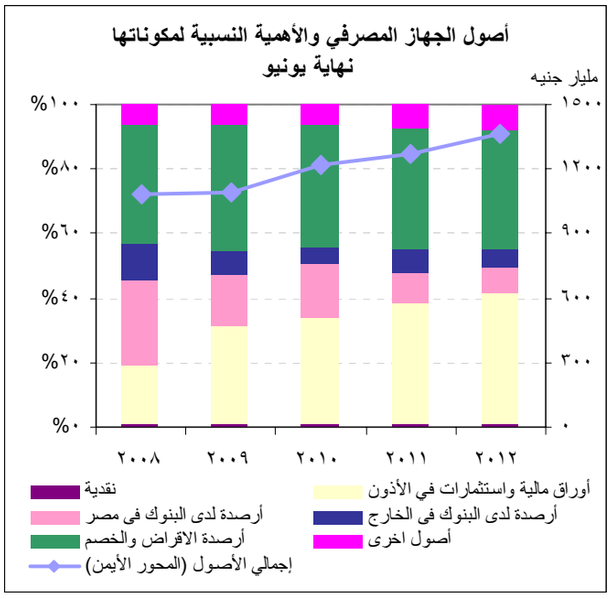

وفى **جانب الأصول**، حققت استثمارات البنوك فى الأوراق المالية والأذون تصاعداً خلال سنة التقرير مقارنة بالسنة المالية السابقة بمقدار ٨١,٢ مليار جنيه بمعدل ١٧,١٪ مقابل ٦٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١٦,٨٪ لتصل إلى ٥٥٥,٣ مليار جنيه بما يمثل ٤٠,٦٪ من إجمالى المركز المالى فى نهاية يونيو ٢٠١٢. كما ارتفعت أرصدة الإقراض والخصم للعملاء بمقدار ٣٢,٦ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪ لتبلغ ٥٠٦,٧ مليار جنيه بما يمثل ٣٧,١٪ من إجمالى المركز المالى. وزادت الأصول الأخرى بمقدار ١٥,٩ مليار جنيه بمعدل ١٧,١٪. هذا فى حين تراجعت الأرصدة لدى البنوك فى مصر بمقدار ١٢,٧ مليار جنيه بمعدل ١٠,٩٪، والأرصدة لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ٢٠,٢ مليار جنيه بمعدل ٢١,٠٪.

التغيرات فى جانب الأصول

(القيمة بالمليون جنيه)

	التغير خلال السنة المالية			
	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١	
	قيمة	٪	قيمة	٪
نقدية	٢٣٨٢	١٩,١	(٢٩٦)	(٢,٠)
أوراق مالية واستثمارات	٦٨٢٨١	١٦,٨	٨١١٥٠	١٧,١
أرصدة لدى البنك المركزى	(٨٣٠٤٠)	(٤٥,٩)	(١١٠٣٧)	(١١,٣)
أرصدة لدى البنوك فى مصر، ومنها:	(٦٦٩)	(٣,٤)	(١٧٠٣)	(٩,٠)
إقراض وخصم	١٥٦	٢١,٤	٩٣	١٠,٥
أرصدة لدى البنوك فى الخارج، ومنها :	٣٨٧٠٩	٦٧,٥	(٢٠١٧٦)	(٢١,٠)
إقراض وخصم	(٦٠٦)	(٣٠,٢)	١٣١٦	٩٤,١
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	٨١٤٩	١,٧	٣٢٥٩٧	٦,٩
أصول أخرى	١٥٢٢٣	١٩,٥	١٥٩٣٥	١٧,١
إجمالى الأصول	**٤٩٠٣٥**	**٤,٠**	**٩٦٤٧٠**	**٧,٦**

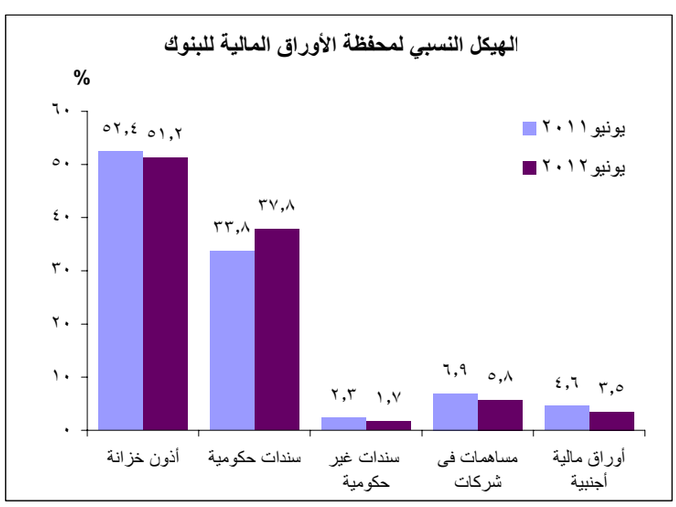

ويعزى معظم الزيادة فى استثمارات البنوك فى الأوراق المالية والأذون خلال السنة إلى تصاعد استثماراتها فى السندات الحكومية بمقدار ٥٠,١ مليار جنيه، والأذون على الخزانة بمقدار ٣٦,٠ مليار جنيه. وحد من هذه الزيادة، تراجع استثمارات البنوك فى الأوراق المالية الأجنبية بما يعادل ٢,٥ مليار جنيه، وكذا استثماراتها فى السندات غير الحكومية بمقدار ١,٤ مليار جنيه، ومساهماتها فى الشركات بنحو ١,٠ مليار جنيه.

وفيما يتعلق **بصافى معاملات البنوك فى مصر مع مراسليها بالخارج** خلال السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢، فقد تراجع صافى أرصدتها الدائنة لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ١٩,٨ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٥٪ ليبلغ هذا الصافى ما يعادل ٦١,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢ (مقابل ما يعادل ٨٠,٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١). ويعد هذا الانخفاض محصلة لتراجع أرصدتها لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ٢٠,٢ مليار جنيه من جهة، وانخفاض التزاماتها تجاه هذه البنوك بما يعادل ٠,٤ مليار جنيه من جهة أخرى.

المعاملات مع البنوك فى الخارج

(القيمة بالمليون جنيه)

فى نهاية	يونيو ٢٠١١	يونيو ٢٠١٢	التغير خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠		التغير خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١	
			قيمة	٪	قيمة	٪
صافى المركز	**٨٠٩١٢**	**٦١١١٢**	**٤٣٨٤٦**	**١١٨,٣**	**(١٩٨٠٠)**	**٢٤,٥**
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٩٦٠٨٠	٧٥٩٠٤	٣٨٧٠٩	٦٧,٥	(٢٠١٧٦)	٢١,٠
التزامات قبل البنوك فى الخارج	١٥١٦٨	١٤٧٩٢	(٥١٣٧)	(٢٥,٣)	(٣٧٦)	٢,٥

٢/٣ – الودائع

سجلت الودائع لدى البنوك (شاملة الودائع الحكومية) زيادة بلغت ٦٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل زيادة قدرها ٦٤,٥ مليار جنيه بمعدل ٧,٢٪ خلال السنة المالية السابقة، لتبلغ ١٠٢٣,٥ مليار جنيه بما يمثل ٧٤,٩٪ من إجمالى المركز المالى للبنوك فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وتركز ما يزيد عن ثلاثة أرباع (٧٩,٦٪) الزيادة خلال سنة التقرير فى الودائع بالعملة المحلية، والتى ارتفعت بمقدار ٥٢,٩ مليار جنيه بمعدل ٧,٣٪ لتصل إلى ٧٧٧,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد بلغت ما يعادل ٢٤٥,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، بزيادة تعادل ١٣,٦ مليار جنيه بمعدل ٥,٨٪ خلال سنة التقرير.

الودائع لدى البنوك وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	عملة محلية			عملات أجنبية		
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإجمالى	**٦٨٦٠٥٢**	**٧٢٤٨٧٨**	**٧٧٧٨٠٦**	**٢٠٦٤٤٠**	**٢٣٢١٥٩**	**٢٤٥٧١١**
القطاع الحكومى	٥٨٤٩٦	٥٦٧٢٨	٥٨٩٣٠	٤٥٦١٨	٥١٤٠٣	٥٥٧٣١
قطاع الأعمال العام	٣٢٧٢٦	٢٩٢٧٨	٢٤٨٤٣	٦٤٧٤	٧٥٤٩	٨٨١٢
قطاع الأعمال الخاص	١١٤٣٧٢	١٠٣٩٦٥	٩٢٦٩٧	٥٤٩٠٧	٦٠٢٤١	٦٤٤٩٦
القطاع العائلى	٤٧٧٨٤٢	٥٣٢٠٣٢	٥٩٧٤٥٩	٩٦٨٧٥	١٠٩٢٤٨	١١٢٨٥٩
العالم الخارجى	٢٦١٦	٢٨٧٥	٣٨٧٧	٢٥٦٦	٣٧١٨	٣٨١٣

وقد فاقت الزيادة فى ودائع القطاع العائلى **بالعملة المحلية** مقدار الزيادة فى اجمالى الودائع بتلك العملة، حيث ارتفعت ودائعه بمقدار ٦٥,٤ مليار جنيه بمعدل ١٢,٣٪ لتبلغ ٥٩٧,٥ مليار جنيه بما يمثل ٧٦,٨٪ من اجمالى الودائع بالعملة المحلية فى نهاية يونيو ٢٠١٢. كما زادت ودائع القطاع الحكومى بمقدار ٢,٢ مليار جنيه بمعدل ٣,٩٪ وودائع العالم الخارجى بنحو ١,٠ مليار جنيه بمعدل ٣٤,٩٪. وحد من تلك الزيادة، تراجع ودائع قطاع الأعمال الخاص بمقدار ١١,٣ مليار جنيه، وودائع قطاع الأعمال العام بمقدار ٤,٤ مليار جنيه. أما الودائع **بالعملات الأجنبية** فتعزى الزيادة فيها إلى زيادة ودائع كل من القطاع الحكومى وقطاع الأعمال الخاص بما يعادل ٤,٣ مليار جنيه لكل منهما. كما ارتفعت ودائع القطاع العائلى بما يعادل ٣,٦ مليار جنيه لتبلغ ما يعادل ١١٢,٩ مليار جنيه بما يمثل ٤٥,٩٪ من اجمالى الودائع بالعملات الأجنبية فى نهاية يونيو ٢٠١٢، وودائع قطاع الأعمال العام بما يعادل ١,٣ مليار جنيه بمعدل ١٦,٧٪.

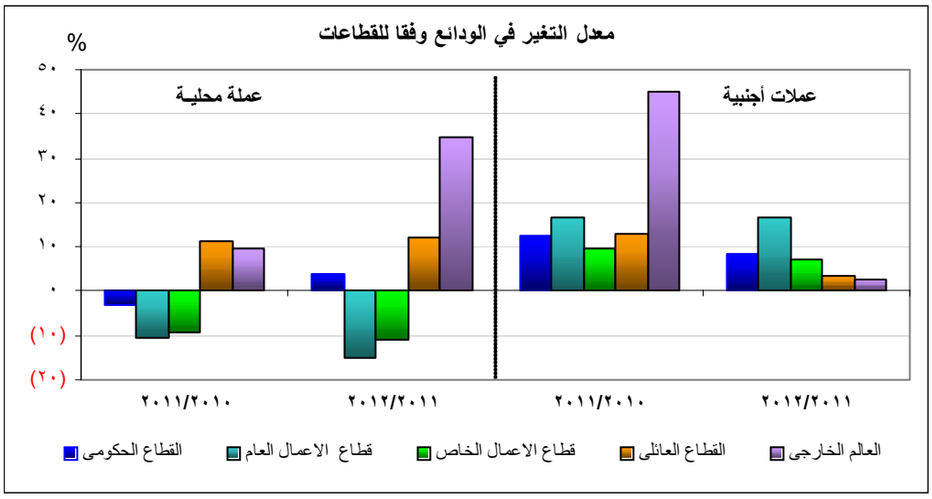

٣/٣ – النشاط الاقراضى

توسعت البنوك فى نشاطها الإقراضى خلال سنة التقرير مقارنة بالسنة المالية السابقة، حيث تصاعدت أرصدة الإقراض والخصم الممنوحة للعملاء بنحو ٣٢,٦ مليار جنيه بمعدل ٦,٩٪ خلال السنة، مقابل ٨,١ مليار جنيه بمعدل ١,٧٪، ليصل إجمالى تلك الأرصدة إلى ٥٠٦,٧ مليار جنيه وبما يمثل ٣٧,١٪ من إجمالى الأصول، و ٤٩,٥٪ من إجمالى الودائع فى نهاية يونيو ٢٠١٢.

التغير فى القروض الممنوحة من البنوك وفقاً للقطاعات
خلال ٢٠١٢/٢٠١١

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	عملة محلية	عملات أجنبية
الإجمالى	**٣٦٤١١**	**(٣٨١٤)**
القطاع الحكومي	(٣٥٧٦)	(٢٦٣٧)
قطاع الأعمال العام	٧٠٢١	٧٠٩
قطاع الأعمال الخاص	١٩٥٢٤	١٠٧
القطاع العائلى	١٣٦٢٦	(٤٠٥)
العالم الخارجى	(١٨٤)	(١٥٨٨)

وتعد الزيادة المحققة فى أرصدة الإقراض والخصم محصلة لتصاعد أرصدة القروض الممنوحة بالعملة المحلية بمقدار ٣٦,٤ مليار جنيه بمعدل ١١,١٪، لتصل إلى ٣٦٤,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، وتراجع تلك الممنوحة بالعملات الأجنبية بما يعادل ٣,٨ مليار جنيه بمعدل ٢,٦٪ لتبلغ ما يعادل ١٤٢,٥ مليار جنيه. وقد تركز نحو ٥٣,٦٪ من الزيادة فى القروض الممنوحة بالعملة المحلية فى تلك المقدمة لقطاع الأعمال الخاص، والتى ارتفعت بمقدار ١٩,٥ مليار جنيه بمعدل ١٠,٤٪، مقابل زيادة بلغت ٢,١ مليار جنيه بمعدل ١,١٪ خلال السنة المالية السابقة. كما ارتفعت القروض المقدمة للقطاع العائلى بمقدار ١٣,٦ مليار جنيه بمعدل ١٤,٢٪، والقروض الممنوحة لقطاع الأعمال العام بمقدار ٧,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٨,٦٪. فى حين تراجعت القروض الممنوحة للقطاع الحكومى بمقدار ٣,٦ مليار جنيه، وللعالم الخارجى بمقدار ٠,٢ مليار جنيه. وبالنسبة لأرصدة الإقراض والخصم الممنوحة بالعملات الأجنبية، فيعزى انخفاضها إلى تراجع القروض الممنوحة لكل من القطاع الحكومى بما يعادل ٢,٦ مليار جنيه بمعدل ١٢,٢٪، والعالم الخارجى بما يعادل ١,٦ مليار جنيه بمعدل ٩,٦٪، والقطاع العائلى بما يعادل ٠,٤ مليار جنيه بمعدل ١٣,١٪.

ويتضح من التوزيع النسبى للقروض الممنوحة وفقا لقطاعات النشاط الاقتصادى، استحواذ قطاع الصناعة على الجزء الأكبر من القروض المقدمة من البنوك سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية. فقد بلغ النصيب النسبى لهذا القطاع من إجمالى القروض المقدمة بالعملتين معا ٣٧,١٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢، يليه قطاع الخدمات (٢٦,٥٪)، ثم القطاعات الغير موزعة (شاملة القطاع العائلى) (٢٥,٤٪)، وقطاع التجارة (٩,٨٪)، بينما اقتصر نصيب قطاع الزراعة على ١,٢٪.

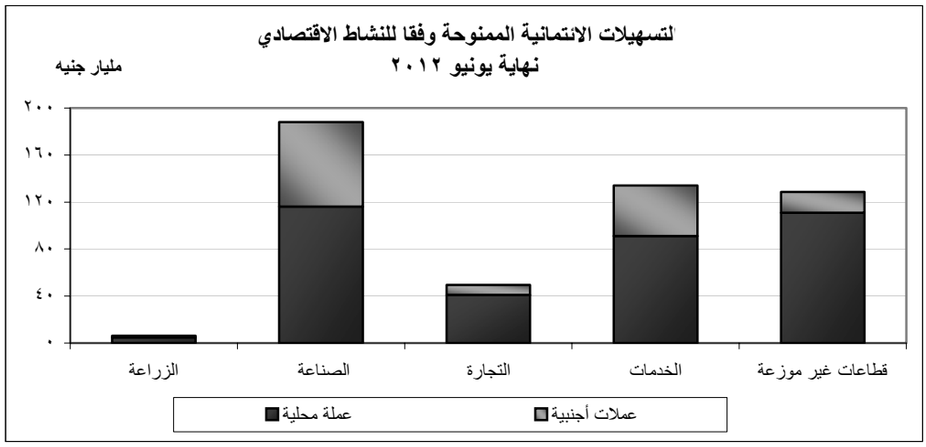

وبالنسبة للقروض والسلفيات (عدا الخصم) المقدمة من البنوك وفقا للآجال، فقد بلغت ٥٠٣,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مسجلة زيادة قدرها ٣١,٩ مليار جنيه بمعدل ٦,٨٪ خلال سنة التقرير. وجاءت هذه الزيادة نتيجة لنمو القروض قصيرة الأجل (سنة فأقل) بمقدار ١٧,٣ مليار جنيه بمعدل ٨,٠٪ (كمحصلة لزيادة القروض المقدمة بالعملة المحلية بمقدار ١٨,٣ مليار جنيه، وتراجع تلك المقدمة بالعملات الأجنبية بما يعادل ١,٠ مليار جنيه). كما زادت القروض طويلة الأجل (أكثر من سنة) بمقدار ١٤,٦ مليار جنيه بمعدل ٥,٧٪ (كمحصلة لنمو القروض بالعملة المحلية بمقدار ١٧,٢ مليار جنيه، وتراجع القروض بالعملات الأجنبية بما يعادل ٢,٦ مليار جنيه).

٤/٣: حركة التدفقات المالية فى البنوك

أظهرت قائمة التدفقات المالية للبنوك عجزاً فى العمليات المحلية بلغ نحو ٢٢,٣ مليار جنيه، حيث بلغت مواردها ١٢٠,٠ مليار جنيه، واستخداماتها ١٤٢,٣ مليار جنيه. وقد قابل هذا العجز وبنفس القدر فائضاً فى العمليات الخارجية. وتأتى مصادر الأموال لدى البنوك إما من نقص فى الأصول أو من زيادة فى الالتزامات، وتستخدم الأموال فى تخفيض الالتزامات أو زيادة الأصول.

وفيما يتعلق بالعمليات المحلية، يلاحظ أن الموارد المحققة من نقص الأصول خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ والبالغة ١٣,٠ مليار جنيه، جاءت من انخفاض كل من الأرصدة لدى البنك المركزى بنحو ١١,٠ مليار جنيه والأرصدة لدى البنوك المحلية بمقدار ١,٧ مليار جنيه، والنقدية بمقدار ٠,٣ مليار جنيه. أما الموارد المحققة من الزيادة فى الالتزامات والبالغة ١٠٧,٠ مليار جنيه، فقد جاءت أساسا من زيادة الودائع لدى البنوك بمقدار ٦٦,٥ مليار جنيه (منها ٧٩,٦٪ ودائع بالعملة المحلية). وقد فاقت الزيادة فى ودائع القطاع العائلى اجمالى الزيادة فى الودائع، حيث ارتفعت بمقدار ٦٩,٠ مليار جنيه. كما ارتفعت حسابات رأس المال (حقوق المساهمين) بنحو ١١,٨ مليار جنيه.

وتمثلت الاستخدامات المحلية الناتجة عن زيادة الأصول فى ارتفاع أرصدة كل من الاستثمارات فى الأوراق المالية بمقدار ٨٣,٦ مليار جنيه (معظمها فى أذون وسندات حكومية)، وأرصدة الإقراض والخصم بمقدار ٣٢,٦ مليار جنيه، والأصول الأخرى بنحو ١٦,٠ مليار جنيه. أما الاستخدامات الناتجة عن تخفيض الالتزامات، فيلاحظ تراجع التزامات البنوك قبل البنك المركزي بنحو ٧,٢ مليار جنيه. كما انخفضت كل من الالتزامات قبل البنوك في مصر بمقدار ١,٩ مليار جنيه، والمخصصات لدى البنوك بمقدار ١,٠ مليار جنيه.

قائمة* التدفقات المالية فى البنوك
العمليات المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

خلال	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
١- مجموع مصادر الأموال:	**١٧٨٩٠٥**	**١٢٠٠٢٢**
أ- من الزيادة فى الالتزامات (الخصوم)	**٩٥١٩٦**	**١٠٦٩٨٦**
الودائع	٦٤٥٤٥	٦٦٤٨٠
حسابات رأس المال (حقوق المساهمين)	٦٠٢٢	١١٧٧٩
الخصوم الأخرى	٢٠١٤٦	٢٧٠٦٧
قروض وسندات	٤٤٨٣	١٦٦٠
ب – من النقص فى الأصول	**٨٣٧٠٩**	**١٣٠٣٦**
نقدية	–	٢٩٦
أرصدة لدى البنك المركزى	٨٣٠٤٠	١١٠٣٧
أرصدة لدى البنوك المحلية	٦٦٩	١٧٠٣
٢- مجموع استخدامات الأموال:	**١٥٩٢٧٤**	**١٤٢٢٩٩**
أ- فى تخفيض الالتزامات	**٤١٠٢٤**	**١٠١٤٠**
التزامات قبل البنك المركزى المصرى	٢٤٤٤٣	٧٢٠٣
التزامات قبل البنوك فى مصر	١٢٦٨	١٩٥٩
المخصصات	١٥٣١٣	٩٧٨
ب- فى زيادة الأصول	**١١٨٢٥٠**	**١٣٢١٥٩**
نقدية	٢٣٨٢	–
الاستثمارات فى الأوراق المالية	٩٢٤٩٦	٨٣٦٢٧
الإقراض والخصم	٨١٤٩	٣٢٥٩٧
الأصول الأخرى	١٥٢٢٣	١٥٩٣٥
فائض (+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**١٩٦٣١**	**-٢٢٢٧٧**

* الأرقام الواردة فى هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد فى نهاية السنة والرصيد المناظر له فى نهاية السنة السابقة.

وبالنسبة للعمليات الخارجية للبنوك، فقد جاءت مصادر الأموال لـــدى البنـــــوك مـن نقـص أرصـدتها لدى البنوك فى الخارج بما يعادل ٢٠,٢ مليار جنيه، وكذلك نقص اسـتثماراتها فـى الأوراق الماليـة بمـا يعـادل ٢,٥ مليار جنيه. أما الاستخدامات فقد اقتصرت على خفض التزامات البنوك المحلية قبل البنـوك فـى الخـارج بما يعادل ٠,٤ مليار جنيه

قائمة* التدفقات المالية فى البنوك
العمليات الخارجية

(القيمة بالمليون جنيه)

خـــــــلال	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
١- مجموع مصادر الأموال :	**٢٤٢١٥**	**٢٢٦٥٣**
أ – من الزيادة فى الالتزامات	**٠**	**٠**
ب- من النقص فى الأصول	**٢٤٢١٥**	**٢٢٦٥٣**
الاستثمارات فى الأوراق المالية	٢٤٢١٥	٢٤٧٧
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	–	٢٠١٧٦
٢- مجموع استخدامات الأموال :	**٤٣٨٤٦**	**٣٧٦**
أ- فى تخفيض الالتزامات :	**٥١٣٧**	**٣٧٦**
التزامات قبل البنوك فى الخارج	٥١٣٧	٣٧٦
ب- فى زيادة الأصول	**٣٨٧٠٩**	**٠**
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٣٨٧٠٩	–
فائض (+) أو عجز (–) الموارد عن الاستخدامات	**-١٩٦٣١**	**٢٢٢٧٧**

* الأرقام الواردة فى هذا البيان تقتصر على التغير بين الرصيد فى نهاية السنة والرصيد المناظر له فى نهاية السنة السابقة.

٥/٣ : مؤشرات أداء البنوك

وفيما يلي النتائج التى حققتها البنوك وفقا للمركز في نهاية يونيو ٢٠١٢:

أولا :معيار كفاية رأس المال:

بمقتضى هذا المعيار تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي ـ عدا فروع البنوك الأجنبية ـ وعددها ٣٢ بنكا بالحفاظ على نسبة بين رأس المال (بعنصريه الأساسي والمساند) من ناحية، والأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر من ناحية أخرى وبحيث لا تقل هذه النسبة عن ١٠٪ كحد أدنى.

وتحسب الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر تتراوح بين صفر ٪ و١٠٠٪ أو أكثر من ١٠٠٪ بالنسبة لكل من شركات التنمية العقارية العاملة فى إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها إذا زادت الرافعة المالية للمشروع عن ١:٢، والتمويل المصرفى الممنوح بغرض الاستحواذ الكلى أو الجزئي على الشركات، أو ٤٠٪ أو ١٥٠٪ أو ٢٠٠٪ للتجاوز عن الحدود المقررة للتوظيفات لدى الدول. ويعكس وفاء البنك بهذا المعيار مدى قدرته على مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها مستقبلا.

وتشير نتائج متابعة التزام البنوك بهذا المعيار إلى ما يلى:

- تبلغ النسبة لدى البنوك مجتمعة ١٥,٧٪ (مقابل ١٠,٠٪ حد أدنى مقرر)، ويتركز المعيار لدى البنوك في رأس المال الأساسي بنسبة ١٣,٦٪ ورأس المال المساند بنسبة ٢,١٪.
- التزمت البنوك كلً على حده بمعيار كفاية رأس المال (١٠,٠٪ حد أدنى مقرر). هذا وقد بلغ عدد البنوك التي يتراوح معيار كفاية رأس المال لديها من (١٠٪ ـ ١٥٪) ٨ بنوك، وتلك التي يزيد المعدل لديها عن (١٥٪) ٢٣ بنكا، **بالإضافة إلى** أحد البنوك الذى تتم متابعته بصفة مستمرة.

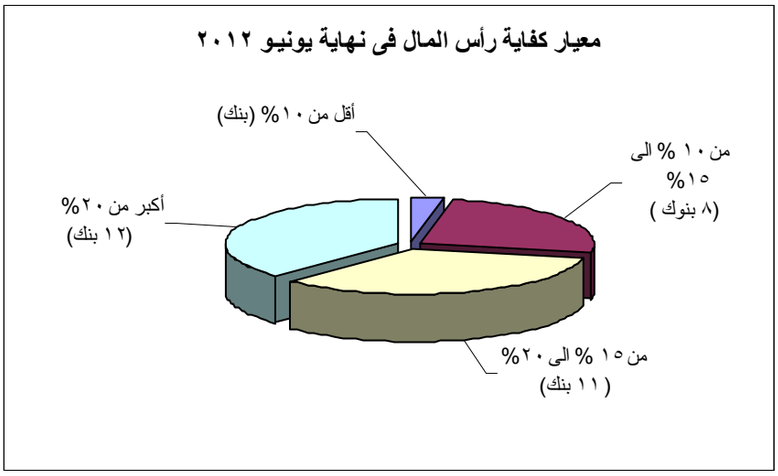

ثانيا : جودة الأصول :

أصدر البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات. وشملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات، آخذاً فى الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للعميل ORR، وكذا القروض الممنوحة لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصى، إضافة إلى القروض للأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

ويوضح الرسم البيانى التالى الجهات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية.

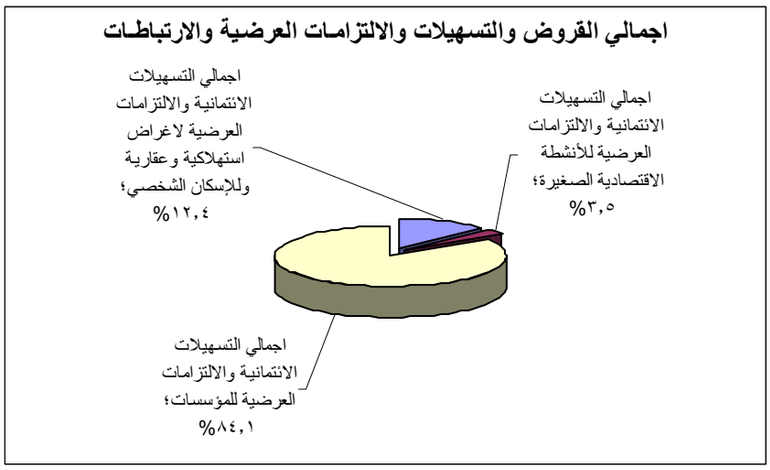

وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى اجمالى القروض ٩,٩٪، وبلغت نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة ٩٥,٤٪.

ثالثا: الربحية:

يعكس مستوى الربحية الذى يحققه البنك، مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه. وقد بلغ معدل العائد على متوسط كل من الأصول وحقوق الملكية للجهاز المصرفى ٠,٨٪، ١١,٧٪ على الترتيب، وبلغ صافى هامش العائد ٢,٦٪ عن العام المالى ٢٠١١.

وتشير نتائج متابعة البنوك لمستويات ربحيتها المحققة إلى الآتى:

(أ) بنوك تنتهى السنة المالية لها فى ٣٠ يونيو من كل عام * (بنوك القطاع العام و البنك المصرى لتنمية الصادرات) :

بلغ صافى الأرباح ١٦٥٥ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١١ (البنك الأهلي المصري أساسا).

وبلغت نسبة صافى الأرباح إلى متوسط الأصول ونسبة صافى الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية لدى هذه البنوك ٠,٣٪ و٦,٨٪ على الترتيب عن السنة المالية المذكورة.

---

* تتضمن نتائج أعمال أحد البنوك تحت الاعتماد.

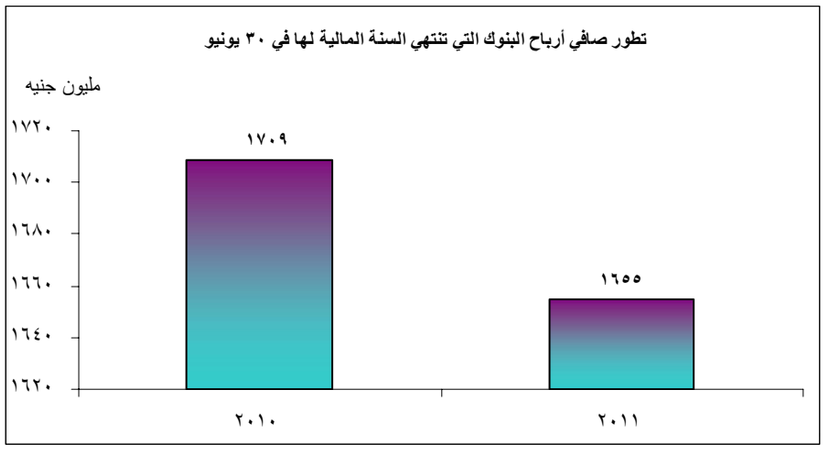

(ب) <u>بنوك تنتهى السنة المالية لها فى ٣١ ديسمبر من كل عام*</u>:

بلغ صافى الربح ٧٧٥٩ مليون جنيه عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .

وبلغت نسبة صافى الأرباح إلى متوسط الأصول ونسبة صافى الأرباح إلى متوسط حقوق الملكية لدي هذه البنوك ١,٢٪ و ١٣,٥٪ على الترتيب عن السنة المالية المذكورة .

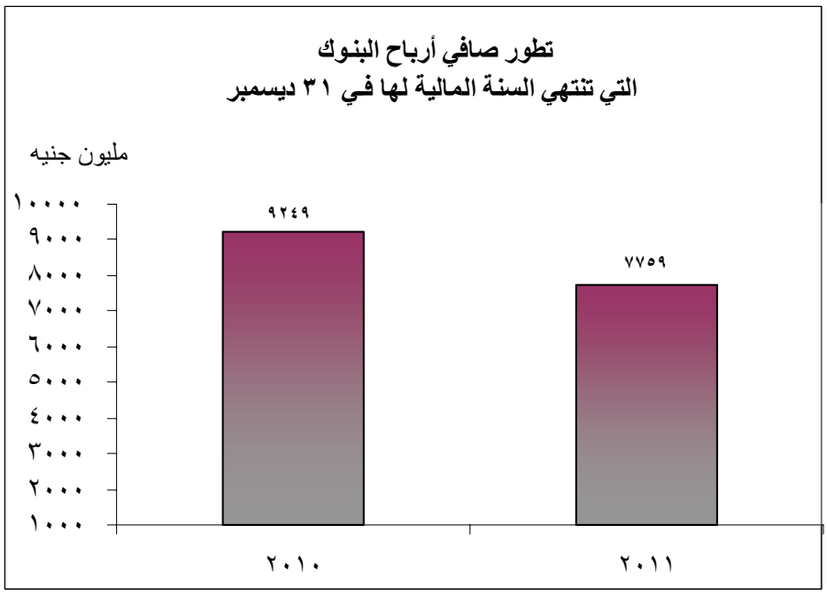

* تتضمن نتائج أعمال بنكين تحت الاعتماد.

الفصل الرابع : التطورات الاقتصادية المحلية

١/٤ – الناتج المحلى الإجمالى
٢/٤ – معدل التضخم
٣/٤ – العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
٤/٤ – ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
٥/٤ – قطاع الخدمات المالية غير المصرفية

الفصل الرابع
تطور أداء الاقتصاد الكلى

١/٤ – الناتج المحلى الاجمالى

أظهر الاقتصاد المصرى تعافيا نسبيا فى أدائه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ليحقق ٢,٢٪ لكل من سعر السوق وتكلفة عوامل الإنتاج مقابل ١,٨٪ بسعر السوق، و ١,٩٪ بتكلفة عوامل الإنتاج خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج خلال الربعين الثالث (يناير/مارس ٢٠١٢) والرابع (أبريل/يونيو ٢٠١٢) من السنة المالية الحالية ليحقق ٥,٢٪، و ٣,٣٪ على الترتيب، مقابل (سالب ٣,٨٪)، و (٠,٣٪) خلال ذات الربعين من السنة المالية السابقة.

الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة*

	(القيمة بالمليار جنيه)					معدل النمو (٪)				
	السنة المالية		يناير/ مارس	أبريل/ يونيو	ابريل/ يونيو	السنة المالية		يناير/ مارس	أبريل/ يونيو	أبريل/ يونيو
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٢		٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٢		٢٠١١
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج										
بالأسعار الثابتة	٨٥٤,٠	٨٧٣,١	٢٠٩,٤	٢٢٣,٠	٢١٥,٨	١,٩	٢,٢	٥,٢	٣,٣	٠,٣
صافى الضرائب غير المباشرة	٤٠,٠	٤٠,٧	٨,٩	١٢,٤	١٢,٠	– ١,٧	١,٧	٤,٧	٣,٣	٠,٨
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٨٩٤,٠	٩١٣,٨	٢١٨,٣	٢٣٥,٤	٢٢٧,٨	١,٨	٢,٢	٥,٢	٣,٣	٠,٤

المصدر: بيانات وزارة التخطيط

* بأسعار ٢٠٠٦/٢٠٠٧

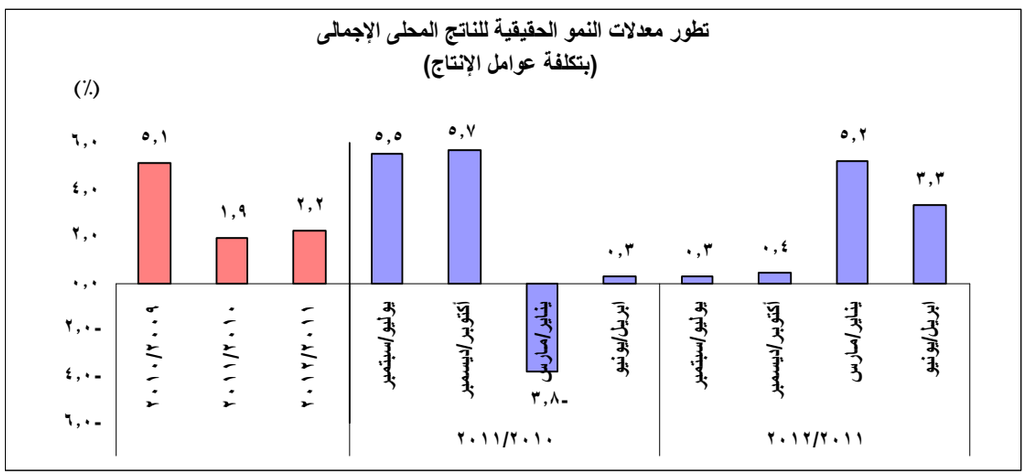

الناتج المحلى الإجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج بأسعار ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

يظهر أداء القطاعات الإنتاجية انخفاضا طفيفا فى الأهمية النسبية لمساهمات القطاعات الأكثر ارتباطا بالطلب المحلى لتمثل نحو ٨٩,٧٪ من معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (مقابل ٩٠,٧٪ خلال السنة المالية السابقة). وقد جاء الارتفاع فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (٢,٢٪ مقابل ١,٩٪) نتيجة ارتفاع مساهمات عدد من القطاعات فى هذا المعدل مقارنة بالسنة المالية السابقة، ومن أهمها قطاع الصناعات التحويلية (٠,١١ نقطة مئوية مقابل سالب ٠,١٥ نقطة)، الزراعة والرى (٠,٣٩ نقطة مقابل ٠,٣٦)، تجارة الجملة والتجزئة (٠,٢١ نقطة مقابل ٠,١٧)، والنقل والتخزين (٠,١٢ نقطة مقابل ٠,٠٩). بينما تراجعت مساهمات قطاعات الحكومة العامة (٠,٢٦ نقطة مقابل ٠,٣٢ نقطة)، الاتصالات (٠,٢٢ نقطة مقابل ٠,٢٧)، والتأمينات الاجتماعية (٠,٠٩ نقطة مقابل ٠,١٥).

أما القطاعات الأكثر ارتباطا بالطلب الخارجى فقد ارتفعت مساهماتها النسبية فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى إلى ١٠,٣٪ مقابل ٩,٣٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ لتبلغ ٠,٢٣ نقطة مئوية مقابل ٠,١٨ نقطة مئوية خلال السنة المالية السابقة. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة مساهمة قطاع السياحة (٠,٠٩ نقطة مقابل سالب ٠,٢٥ نقطة). فى حين تراجعت مساهمة قطاع قناة السويس إلى ٠,١٣ نقطة مقابل ٠,٣٥ نقطة. بينما ساهم قطاع الاستخراجات بنحو ٠,٠١ نقطة فقط مقابل مساهمة بلغت ٠,٠٨ نقطة خلال السنة المالية السابقة.

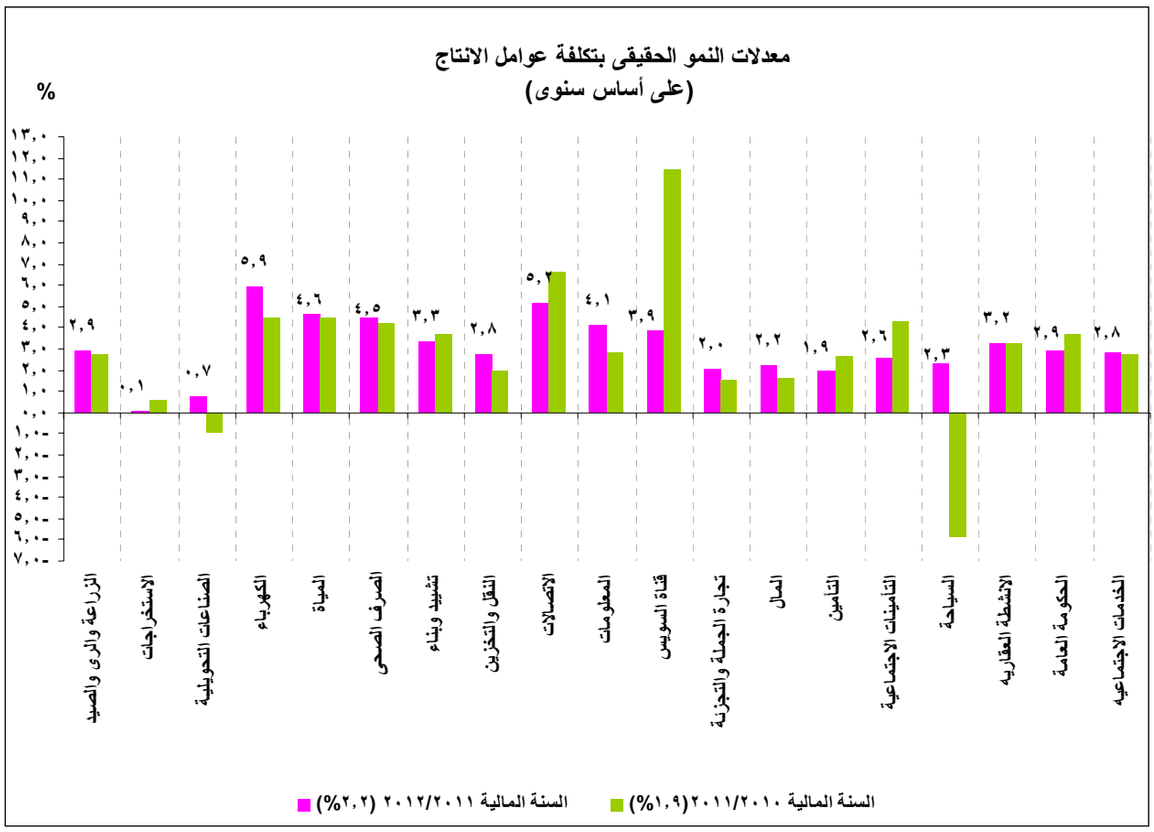

معدل نمو ومساهمة القطاعات الإنتاجية فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج

القطاع	مساهمة القطاع فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى (نقطة مئوية)					معدل نمو القطاع (٪)				
	السنة المالية		يناير/مارس	ابريل / يونيو		السنة المالية		يناير/مارس	ابريل / يونيو	
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
القطاعات الأكثر ارتباطاً بطلب السوق المحلى										
الزراعة والرى والصيد	٠,٣٦	٠,٣٩	٠,٤٢	٠,٢٨	٠,٢٩	٢,٧	٢,٩	٣,١	٢,٥	٢,٥
الصناعات التحويلية	(٠,١٥)	٠,١١	٠,٨٦	(٠,٦٦)	٠,٦٣	(٠,٩)	٠,٧	٥,٨	(٣,٨)	٣,٨
الكهرباء	٠,٠٦	٠,٠٩	٠,١٤	٠,٠٣	٠,١٠	٤,٥	٥,٩	٩,٥	٢,٣	٦,٥
التشييد والبناء	٠,١٩	٠,١٨	٠,٥٢	٠,٠١	٠,٣٩	٣,٧	٣,٣	١٠,٢	٠,٣	٧,٠
النقل والتخزين	٠,٠٩	٠,١٢	٠,٢٨	٠,١٦	٠,١٧	٢,٠	٢,٨	٧,٩	٣,٤	٣,٤
الاتصالات	٠,٢٧	٠,٢٢	٠,٣٨	٠,١١	٠,٢٢	٦,٧	٥,٢	٩,١	٢,٣	٤,٦
تجارة الجملة والتجزئة	٠,١٧	٠,٢١	٠,٥٧	٠,٢٢	٠,٣٣	١,٦	٢,٠	٥,٣	٢,١	٣,١
المال	٠,٠٦	٠,٠٩	٠,٢١	٠,٠٦	٠,٠٨	١,٦	٢,٢	٥,٢	١,٧	٢,٣
التأمينات الاجتماعية	٠,١٥	٠,٠٩	٠,١٤	٠,١٠	٠,٠٩	٤,٣	٢,٦	٣,٧	٢,٩	٢,٥
الأنشطة العقارية	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,١٣	٠,٠٩	٠,١١	٣,٣	٣,٢	٤,٥	٢,٨	٣,٤
الحكومة العامة	٠,٣٢	٠,٢٦	٠,٣١	٠,٢٨	٠,٢٥	٣,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٢	٢,٨
الخدمات الاجتماعية	٠,١١	٠,١٢	٠,١٨	٠,٠٨	٠,١٠	٢,٨	٢,٨	٤,٣	٢,١	٢,٤
قطاعات أخرى*	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠١	٣,٥	٣,٦	٦,٣٠	٢,٢٠	٢,٥
المجموع	**١,٧٦**	**٢,٠١**	**٤,٢١**	**٠,٧٩**	**٢,٧٧**					
القطاعات الأكثر ارتباطاً بطلب السوق الخارجى										
الاستخراجات	٠,٠٨	٠,٠١	٠,١٥	(٠,٠٨)	٠,١٣	٠,٦	٠,١	١,٠	(٠,٦)	١,٠
قناة السويس	٠,٣٥	٠,١٣	٠,١٢	٠,٣٨	(٠,٠٨)	١١,٥	٣,٩	٣,٦	١٢,٧	(٢,٥)
السياحة	(٠,٢٥)	٠,٠٩	٠,٧٥	(٠,٧٦)	٠,٤٨	(٥,٩)	٢,٣	٢٤,٧	(١٩,٥)	١٥,٤
المجموع	**٠,١٨**	**٠,٢٣**	**١,٠٢**	**(٠,٤٦)**	**٠,٥٣**					
الإجمالى	**١,٩٤**	**٢,٢٤**	**٥,٢٣**	**٠,٣٣**	**٣,٣٠**	**١,٩**	**٢,٢**	**٥,٢**	**٠,٣**	**٣,٣**

* تشمل قطاعات المياه ، الصرف الصحى، المعلومات ، التأمين.

وبالنسبة لمساهمة القطاعين العام والخاص فى معدل النمو الحقيقى (٢,٢٪) خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، فقد تراجعت مساهمة القطاع العام فى هذا المعدل لتصل إلى ٠,٧ نقطة مئوية مقابل ١,١ نقطة خلال السنة المالية السابقة. وكانت من أكثر القطاعات العامة التى شهدت تراجعا فى مساهماتها خلال سنة التقرير مقارنة بالسنة السابقة، قطاعات قناة السويس، الاتصالات، التأمينات الاجتماعية، والحكومة العامة. أما القطاع الخاص، فقد ارتفعت مساهمته لتصل إلى ١,٥ نقطة مقابل ٠,٨ نقطة. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع مساهمات قطاعات السياحة، والصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة.

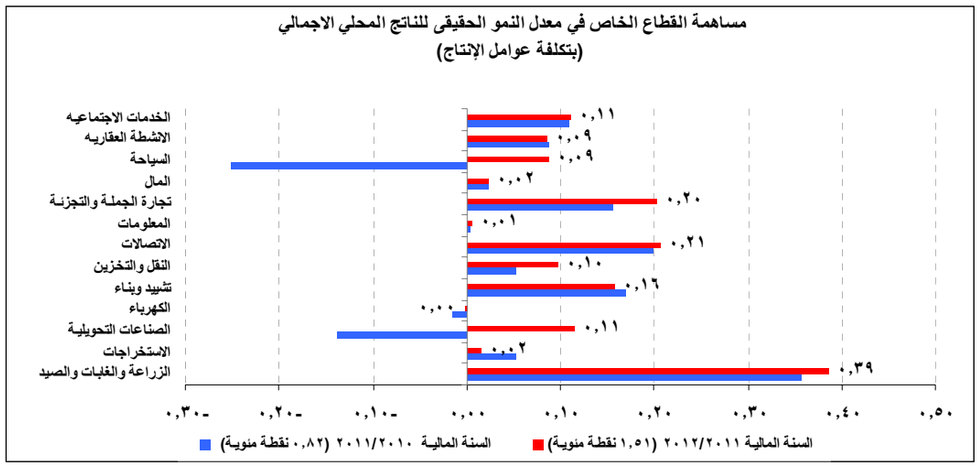

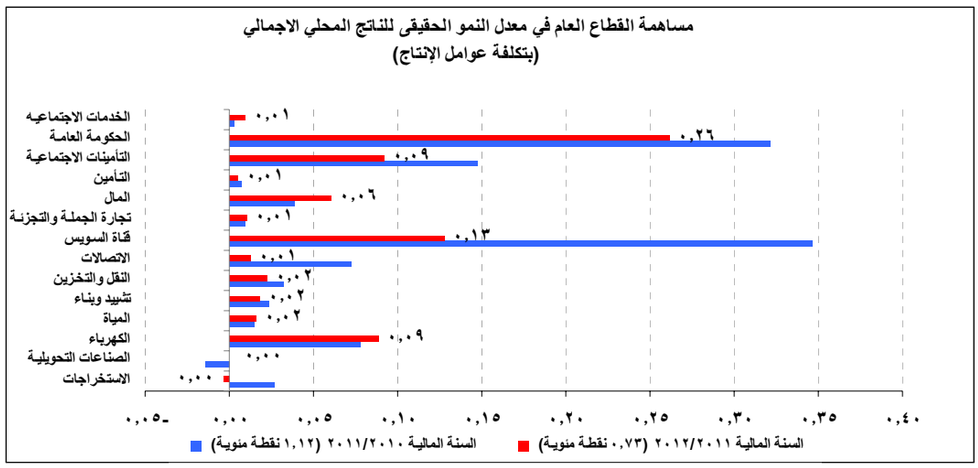

الإنفاق على الناتج المحلى الاجمالى (بسعر السوق بأسعار ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

يتضح من تتبع تطورات جانب الطلب، تركز الارتفاع فى معدل النمو الحقيقى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ أساسا فى ارتفاع المساهمة الموجبة للاستهلاك النهائى فى معدل النمو الحقيقى بسعر السوق لتبلغ ٤,٧ نقطة مئوية (مقابل ٤,٣ نقطة خلال السنة المالية السابقة). وهو ما جاء أساسا نتيجة ارتفاع مساهمة استهلاك القطاع الخاص (٤,٤ نقطة مقابل ٣,٩ نقطة). كذلك ارتفعت مساهمة التكوين الرأسمالى (شاملا التغير فى المخزون) من سالب ٠,٤ نقطة إلى مساهمة موجبة بلغت ١,٥ نقطة. إلا أن جزء كبير من هذا الارتفاع يعبر عن التغير فى المخزون خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ حيث بلغ نحو ٢٢,٠ مليار جنيه، مقابل ٩,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة. وقد حد من المزيد من التحسن فى معدل النمو الحقيقى خلال سنة التقرير ارتفاع المساهمة السالبة لصافى الطلب الخارجى (الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً منها الواردات من السلع والخدمات) فى معدل النمو الحقيقى بسعر السوق، حيث بلغت سالب ٤,٠ نقطة مئوية مقابل سالب ٢,١ نقطة خلال السنة المالية السابقة.

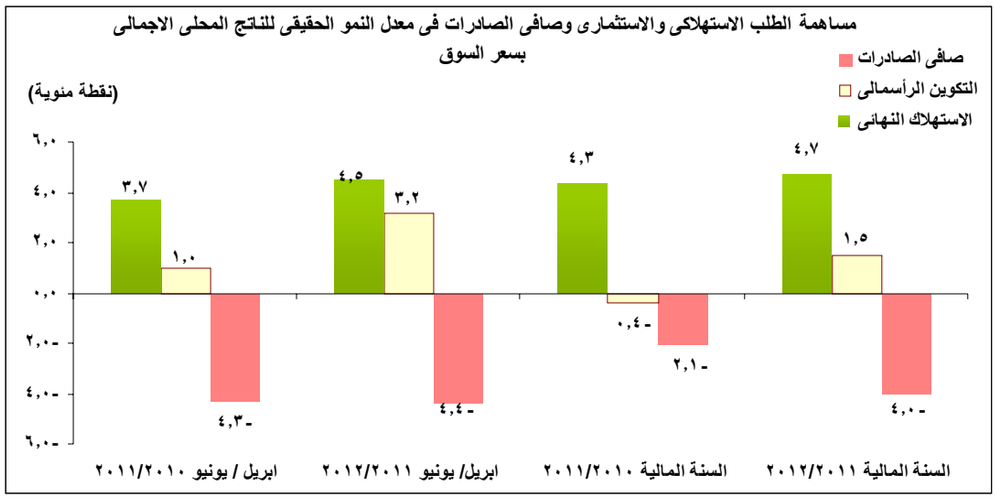

معدل نمو ومساهمة الطلب فى معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق

	المساهمات فى معدل النمو (نقطة مئوية)				معدل النمو (٪)			
	السنة المالية		أبريل / يونيو		السنة المالية		أبريل / يونيو	
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١	٢٠١٢
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالى	**١,٨**	**٢,٢**	**٠,٤**	**٣,٣**	**١,٨**	**٢,٢**	**٠,٤**	**٣,٣**
١-الطلب المحلي	**٣,٩**	**٦,٢**	**٤,٧**	**٧,٧**	**٣,٨**	**٦,٠**	**٤,٦**	**٧,٣**
أ- الاستهلاك النهائي:	**٤,٣**	**٤,٧**	**٣,٧**	**٤,٥**	**٥,٣**	**٥,٥**	**٤,٧**	**٥,٤**
خاص	٣,٩	٤,٤	٣,٢	٤,١	٥,٥	٥,٩	٤,٨	٥,٨
عام	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٣,٨	٣,١	٤,٢	٣,٣
ب- التكوين الرأسمالي (شاملا التغير في المخزون)	**٠,٤-**	**١,٥**	**١,٠**	**٣,٢**	**٢,١-**	**٨,٠**	**٤,٤**	**١٤,٠**
منه: الاستثمار الثابت	١,١-	٠,١	٢,١-	٢,٧	٥,٦-	٠,٧	٩,٤-	١٣,٧
٢-صافي الطلب الخارجي	**٢,١-**	**٤,٠-**	**٤,٣-**	**٤,٤-**	**٩٥,٠**	**٩٣,٠**	**٨١٦,٧**	**٩٠,٠**
أ- الصادرات السلعية و الخدمية	٠,٤	٠,٦-	٤,٧-	١,٤-	١,٢	٢,٣-	١٦,٤-	٥,٨-
ب- الواردات السلعية و الخدمية	٢,٥-	٣,٤-	٠,٤	٣,٠-	٨,٤	١٠,٨	١,٥-	١٠,٢

المصدر: محسوب من بيانات وزارة التخطيط.

زادت الاستثمارات المنفذة (بأسعار ٢٠٠٧/٢٠٠٦) بمعدل ٠,٧٪ لتبلغ ١٦٤,٠ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل تراجع بمعدل ٥,٦٪ خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠. وقد جاء الارتفاع فى قيمة الاستثمارات كنتيجة لتصاعد استثمارات القطاع الخاص إلى نحو ١٠٥,١ مليار جنيه مقابل ١٠٠,٧ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، وقد مثلت نحو ٦٤,١٪ من قيمة الاستثمارات المنفذة خلال سنة التقرير مقابل ٦١,٨٪ فى السنة المالية السابقة. ومن أهم القطاعات التى ساهمت فى هذه الزيادة قطاعات الغاز الطبيعى، تكرير البترول، النقل والتخزين، والأنشطة العقارية. أما بالنسبة لاستثمارات القطاعات العامة فقد بلغت نحو ٥٨,٩ مليار جنيه، مقابل ٦٢,١ مليار جنيه، وعلى الرغم من التراجع فى قيمتها فقد انحفضت مساهمتها السالبة فى معدل نمو الاستثمار الى نحو سالب ١,٩٤ نقطة مئوية مقابل سالب ٩,٣٣ نقطة. ومن أهم القطاعات التى ساهمت فى هذا التحسن النسبى قطاعات البترول الخام، والنقل والتخزين، والمال، وتجارة الجملة والتجزئة.

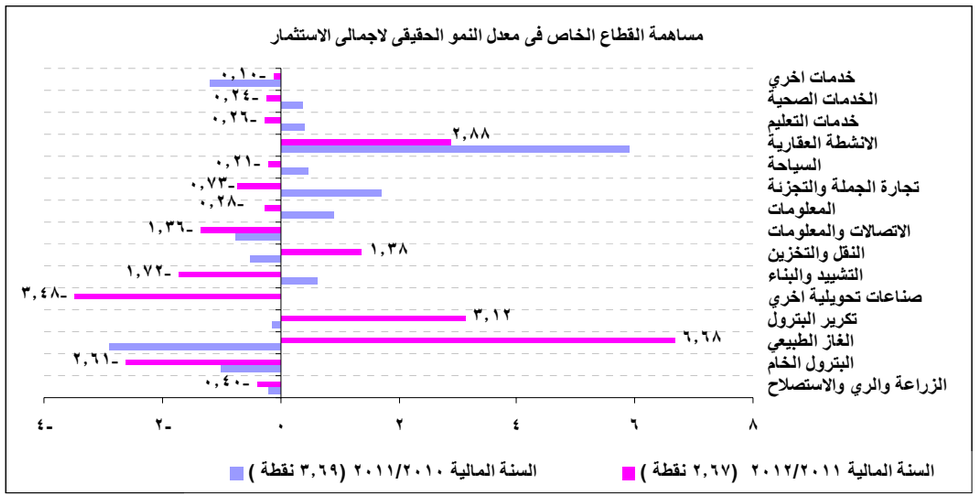

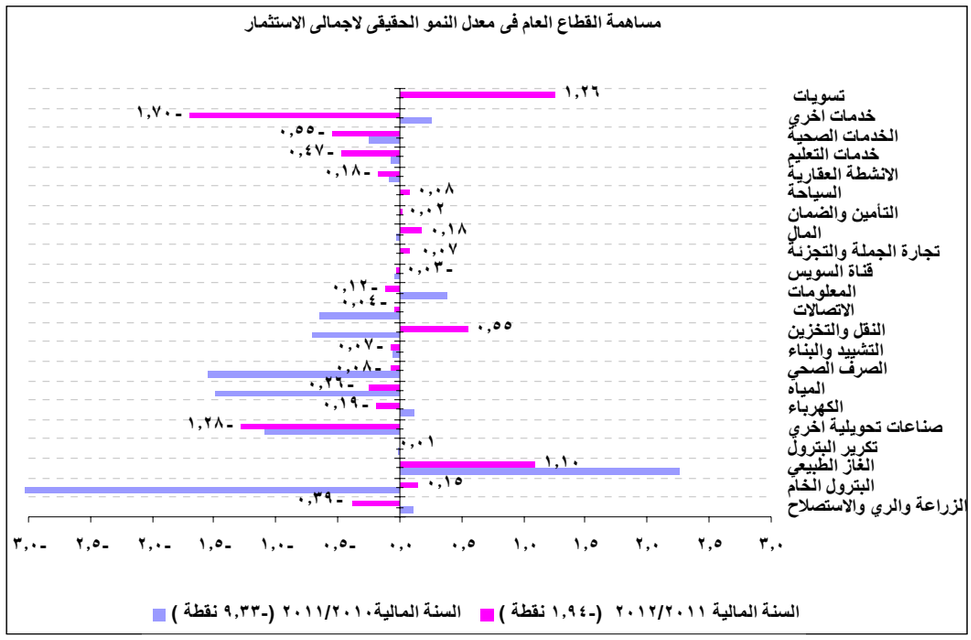

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعى للاستثمارات المنفذة خلال فترة التقرير، فقد تم تنفيذ نحو ٢٦,٧٪ منها فى قطاع الخدمات الإنتاجية، ٢٥,٥٪ فى قطاع الخدمات الإجتماعية، ٢٤,٧٪ فى قطاع الإستخراجات، ١١,٥٪ فى قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحى وحوالى ٨,٧٪ فى قطاع الصناعات التحويلية، ٢,٢٪ فى قطاع الزراعة، ٠,٧٪ فى قطاع التشييد والبناء.

١/١/٤– قوة العمل و التشغيل والبطالة

تشير نتائج بحث القوة العاملة الربع سنوية الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن الربع الرابع من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلى زيادة حجم قوة العمل لتبلغ ٢٦,٨٩ مليون فرد بزيادة قدرها ٥٢ ألف فرد بمعدل نمو ٠,٢٪ عن نهاية مارس ٢٠١٢، وبزيادة قدرها ٥٤٩ ألف فرد بنسبة ٢,١ ٪ عن نهاية يونيو ٢٠١١. كذلك يشير البحث الى ارتفاع عدد المشتغلين فى نهاية يونيو ٢٠١٢ إلى ٢٣,٤٩ مليون مشتغل (منهم ١٨,٨٤ مليون من الذكور، ٤,٦٥ مليون من الإناث) بزيادة قدرها ٤٠ ألف مشتغل بنسبة ٠,٢٪ عن نهاية مارس ٢٠١٢، وبزيادة قدرها ٢٦٢ ألف مشتغل بنسبة ١,١٪ عن نهاية يونيو ٢٠١١. ويمثل عدد المشتغلين فى نشاط الزراعة وصيد الأسماك النسبة الأكبر من اجمالى عدد المشتغلين (٢٦,٩٪).

أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد استقر عند ١٢,٦٪ فى نهاية كل من مارس ويونيو ٢٠١٢، مقابل ١١,٨٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١. وبلغ معدل البطالة بين الذكور ٩,٢٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٢ مقابل ٩,٣٪ فى نهاية مارس ٢٠١٢ ، و ٨,٧٪ فى نهاية يونيو ٢٠١١، وبلغ بين الإناث ٢٤,١ ٪ مقابل ٢٣,٨٪ ، ٢٢,٥٪ على الترتيب.

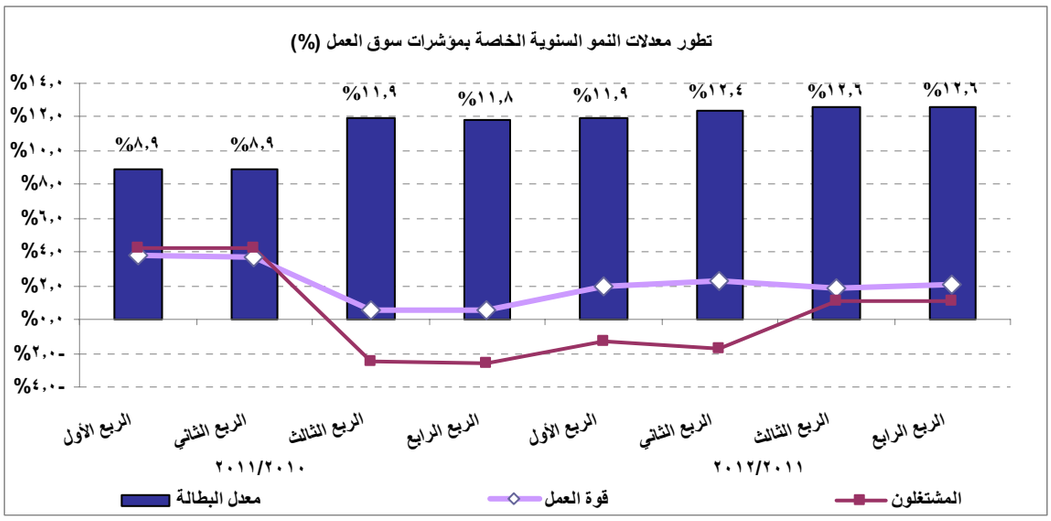

المصدر: الجهاز المركزى لتعبئة العامة والإحصاء

٢/٤- معدل التضخـــم

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ انخفاضا في معدل التضخم السنوي، وفقاً للـرقم القياسـي العـام لأسـعار المـستهلكين (حـضر)، ليـصل إلى نحـو ٧,٣٪ في يونيـو ٢٠١٢ مقابـل ١١,٨٪ في يونيـو ٢٠١١. وقـد تركـز هـذا التراجع أساسا في انخفاض مساهمة مجموعة الطعام والـشراب في معـدل التـضخم الكلـى لتـصل إلى ٤,١ نقطـة مئوية مقابل ٧,٨ نقطة مئوية. هذا بالإضافة إلى انخفاض مساهمة مجموعـات كـل مـن الـدخان والمكيفـات (٠,٦ نقطة مقابل ١,٥ نقطة)، والتعلـيم (٠,٥ نقطـة مقابـل ١,١ نقطـة)، والمطـاعم والفنـادق (٠,٢ نقطـة مقابـل ٠,٥ نقطة)، وكذلك مجموعات كل من الرعاية الصحية، والاتصالات، والسلع المتنوعة بنحو ٠,١ نقطـة مئويـة لكـل منهم.

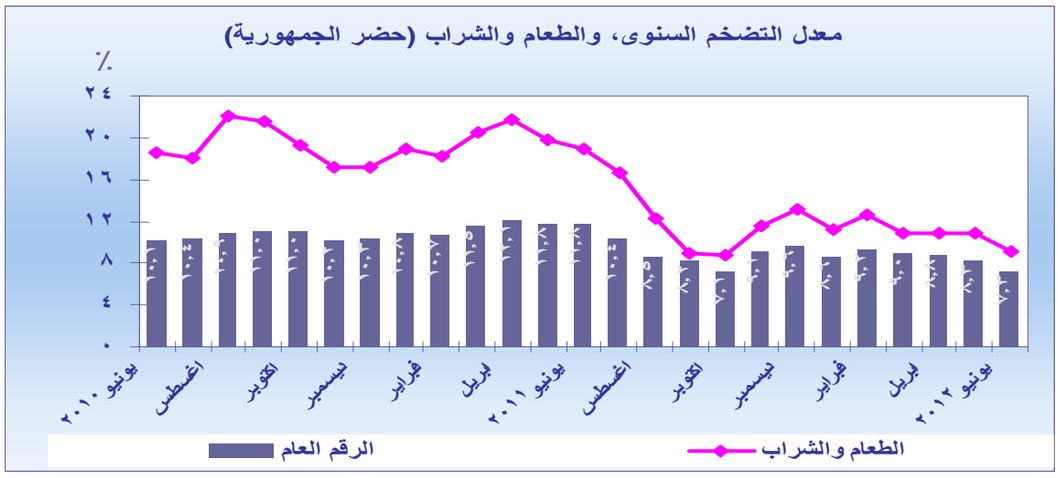

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

هذا في حين ارتفعت مساهمة كل من مجموعة المسكن والكهرباء والوقود (١,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,٢ نقطة)، ومجموعة الأثاث (٠,٣ نقطة مقابل ٠,١ نقطة)، ومجموعة الملابس والأقمشة بنحو ٠,١ نقطة مئوية، وظلت مجموعة النقل والمواصلات ثابتة عند نفس مستواها (٠,١ نقطة).

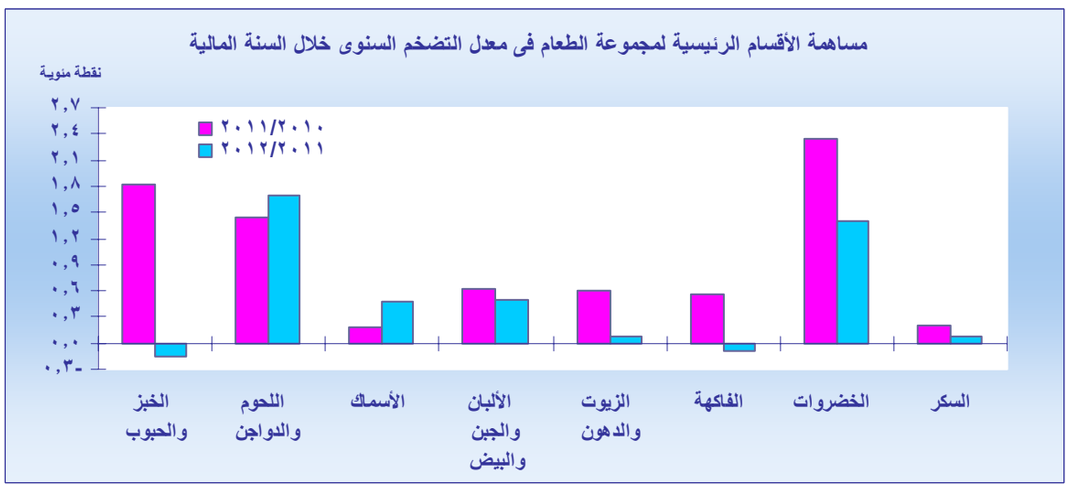

ويعزى تراجع مساهمة مجموعة الطعام والشراب إلى انخفاض مساهمات معظم المجموعات الفرعية وأهمها الخبز والحبوب (سالب ٠,١ نقطة مقابل ١,٨ نقطة)، الخضروات (١,٤ نقطة مقابل ٢,٣ نقطة)، الفاكهة (سالب ٠,١ نقطة مئوية مقابل ٠,٦ نقطة)، الزيوت والدهون (٠,١ نقطة مئوية مقابل ٠,٦ نقطة). هذا في حين ارتفعت مساهمات مجموعتي اللحوم والدواجن (١,٧ نقطة مقابل ١,٤ نقطة)، والأسماك (٠,٥ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة).

ويوضح الجدول التالي مساهمة المجموعات التي يتضمنها الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) في معدل التضخم خلال سنة التقرير والسنة المقارنة لها:

(يناير ٢٠١٠ = ١٠٠)

الأقسام الرئيسية	معدل التضخم خلال السنة المالية (٪)		المساهمة في معدل التضخم خلال السنة المالية (نقطة مئوية)	
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
الرقم العام	**١١,٨**	**٧,٣**	**١١,٨**	**٧,٣**
الطعام والمشروبات	١٩,٠	٩,٢	٧,٨	٤,١
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	٦٩,٩	١٨,٨	١,٥	٠,٦
الملابس والأحذية	٢,٢	٤,٥	٠,١	٠,٢
المسكن والمياه والكهرباء والوقود	١,١	٧,٢	٠,٢	١,٢
الأثاث والمعدات المنزلية والصيانة	٢,٥	٨,٨	٠,١	٠,٣
الرعاية الصحية	١,٩	٠,١	٠,١	٠,٠
النقل والمواصلات	١,١	٢,٨	٠,١	٠,١
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٠,١	-٤,٥	٠,٠	-٠,١
الثقافة والترفيه	٥,٩	٨,٦	٠,٢	٠,٢
التعليم	٢٤,٣	٩,٩	١,١	٠,٥
المطاعم والفنادق	١٢,١	٣,٦	٠,٥	٠,٢
السلع والخدمات المتنوعة	٢,٤	١,٣	٠,١	٠,٠

وفيما يتعلق بمعدل التضخم **محسوبا على أساس شهري**، وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر)، فقد انخفض في المتوسط إلى ٠,٦٪ خلال سنة التقرير مقابل ٠,٩٪ خلال سنة المقارنة، ليبلغ أقل مستوياته في شهر يونيو ٢٠١٢ (سالب ٠,٦٪)، تأثرا بانخفاض أسعار مجموعة الطعام والشراب بمعدل ١,٣٪ خلال الشهر المذكور.

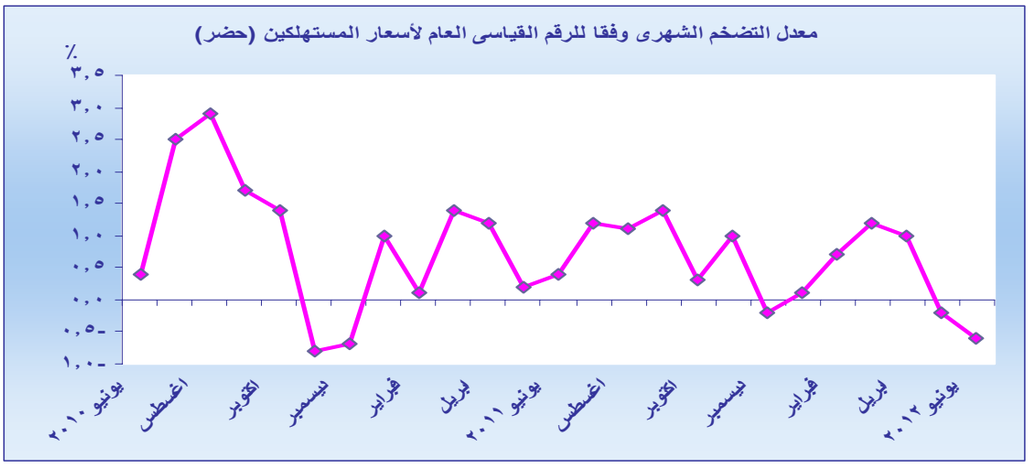

الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين

ساير معدل التضخم السنوي، وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المنتجين، نفس الاتجاه التنازلي للرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، حيث سجل معدلا سالبا بلغ ٣,٧٪ خلال سنة التقرير، مقابل ١٩,٤٪ خلال السنة المالية السابقة.

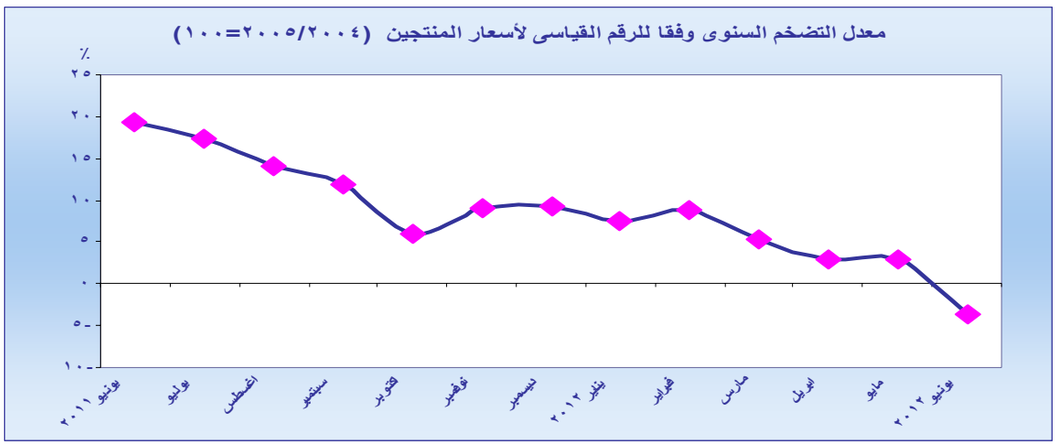

ويعزى تراجع معدل التضخم أساساً إلى انخفاض مساهمة مجموعة الزراعة وصيد الأسماك (سالب ٢,٣ نقطة مقابل ٧,٩ نقطة). وجاء ذلك تأثراً بتراجع مساهمة معظم الأقسام الفرعية لهذه المجموعة وخاصة قسم الخضروات (سالب ٢,٨ نقطة مقابل ٢,١ نقطة)، الحبوب والبقوليات (٠,٣ نقطة مقابل ١,٧ نقطة)، الفواكه (سالب ٠,٣ نقطة مقابل ١,٤ نقطة)، والأرز (سالب ٠,٢ نقطة مقابل ٠,٨ نقطة).

كما انخفضت مساهمة مجموعة التعدين واستغلال المحاجر (سالب ٢,٣ نقطة مئوية مقابل ٧,٣ نقطة). وتركز هذا الانخفاض في تراجع مساهمة قسم البترول الخام (سالب ٣,٨ نقطة مقابل ١١,٢ نقطة)، وارتبط ذلك بالتراجع الملحوظ فى معدل التضخم الخاص بذلك القسم إلى سالب ١٣,٣٪ مقابل ٤٨,٢٪.

ويوضح الجدول التالي معدلات التضخم، وكذا مساهمة المجموعات التي يتضمنها الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين، في معدل التضخم خلال سنتي التقرير والمقارنة:

مساهمة المجموعات التي يتضمنها الرقم العام لأسعار المنتجين في معدل التضخم الكلى

(٢٠٠٤/٢٠٠٥=١٠٠)

الأقسام الرئيسية	معدل التضخم خلال الفترة (٪) يوليو/ يونيو		المساهمة في معدل التضخم الكلي (نقطة مئوية) يوليو/ يونيو	المساهمة في معدل التضخم الكلي (نقطة مئوية) يوليو/ يونيو
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
الرقم العام	**١٩,٤**	**-٣,٧**	**١٩,٤**	**-٣,٧**
١. الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك، منها	**٢٣,٩**	**-٦,٧**	**٧,٩**	**-٢,٣**
الحبوب والبقوليات	٤٤,٦	٦,٥	١,٧	٠,٣
الأرز	٧٥,٠	-١٣,١	٠,٨	-٠,٢
الخضروات	٣٠,١	-٣٧,٢	٢,١	-٢,٨
الفواكه	٢١,٤	-٤,٧	١,٤	-٠,٣
القطن	٨٧,٤	-٢٠,٤	٠,٥	-٠,٢
الدواجن والبيض	١,٦	٥,٣	٠,١	٠,٢
الأسماك	٢,٠	١٤,١	٠,٠	٠,٣
٢. التعدين واستغلال المحاجر، منها	**٣٦,٣**	**-١٠,١**	**٧,٣**	**-٢,٣**
البترول الخام	٤٨,٢	-١٣,٣	١١,٢	-٣,٨
الرمل والزلط	٨,٩	-٠,٧	٠,٠	-٠,١
٣. الصناعات التحويلية، منها	**١٠,٣**	**١,٩**	**٣,٧**	**٠,٦**
المنتجات الغذائية المصنعة، منها:	١٢,٨	٤,٠	١,١	٠,٣
الزيوت والدهون	٢١,١	٢,٢	٠,٣	٠,٠
منتجات الألبان	٨,٩	٤,٤	٠,١	٠,٠
صناعة الأسمدة	٧,٤	-٣,٦	٠,١	٠,٠
الخشب ومنتجاته	٣٥,٤	٩,٣	٠,٠	٠,١
صناعة الأسمنت	١,٤	-٣,١	٠,٠	٠,٠
صناعة الحديد والصلب	٢٤,٢	-٧,٩	١,١	-٠,٤
٤. إمدادات الكهرباء والغاز، منها	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**
إنتاج وتوزيع الكهرباء	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٥. أنشطة الإمداد المائي	**٠,٠**	**٧,٤**	**٠,٠**	**٠,١**
٦. النقل والتخزين، منها	**٢,٠**	**٣,٠**	**٠,٠**	**٠,١**
النقل البرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧. خدمات الغذاء والإقامة، منها	**١٣,١**	**٣,٤**	**٠,٥**	**٠,١**
بيع الطعام للاستهلاك الفوري	١٧,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠
٨- أنشطة المعلومات والاتصالات	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٠,٠**

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٣/٤- العمليات الماليـة الموحدة للحكومة العامـة

شهدت الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ زيـادة اجمـالى الإيـرادات بمعـدل ١٤,٥٪ لتـصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه وبما يمثل ١٩,٧٪ من الناتج المحلى، وزيادة اجمالى المصروفات بمعـدل ١٧,٢٪ لتـصل إلى نحو ٤٧١,٠ مليار جنيه بما يمثل ٣٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

وبذلك يرتفع العجز الكلى للموازنة خلال الـسنة الماليـة٢٠١٢/٢٠١١ بمعـدل ٢٤,٠٪ مقارنـة بالـسنة الماليـة السابقة ليبلغ نحو ١٦٦,٧ مليار جنيه، وبما يفوق العجز المقـدر للـسنة الماليـة بأكملـها بنـسبة ٢٤,١٪ وليمثـل ١٠,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى، وذلك مقابل نحو ١٣٤,٥مليار جنيه بمـا يمثـل ٩,٨٪ مـن النـاتج المحلـى خلال السنة المالية السابقة، الأمر الذى يعكس تزايد هذا العجز ونـسبته للنـاتج المحلـى والـذى يرجـع بـشكل أساسى إلى تلبية المطالبات الفئوية التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير، وانخفاض الموارد العامة للدولـة خاصـة المـوارد الضريبية – عما كان مقدرا لها نتيجة لتوقف النشاط الاستثماري، وخروج غالبية الاستثمارات الأجنبية بـسبب ظروف عدم الاستقرار الأمنـى، والإضرابات والاعتصامات العمالية المتكررة.

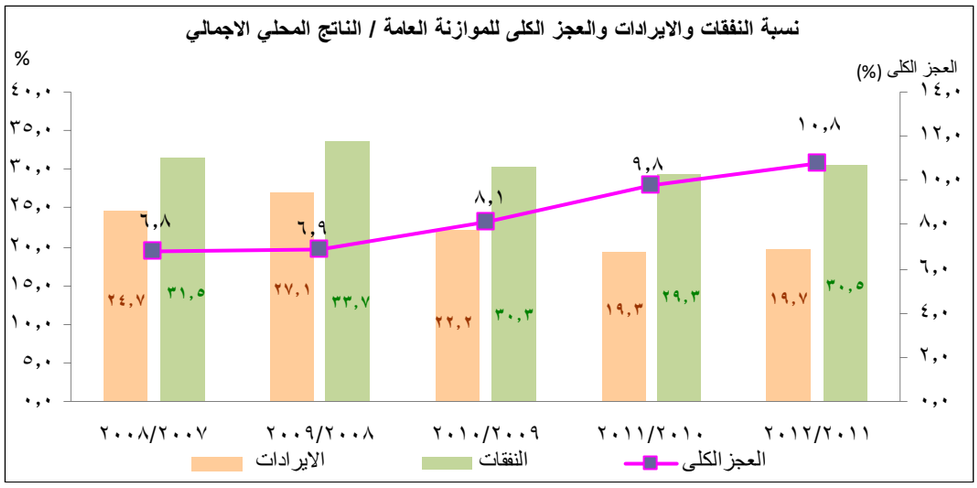

وفى إطار مواجهة عجز الموازنة العامة، اتخذت الحكومة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عدة إجراءات وقرارات تتعلق بكل من جانبى النفقات والإيرادات. ففى **جانب النفقات**، تم البدء فى مراجعة بنود الدعم، وبدء تنفيذ المرحلة الأولى من رفع أسعار الطاقة للصناعات كثيفة الاستهلاك مثل مصانع الأسمنت والسيراميك بنسبة ٢٥٪، وتنفيذ خطة للتقشف الحكومى من خلال خفض النفقات التـى لاتمس الخدمات الأساسية للجماهير بنحو ٤٪ من ميزانياتها وتخفيض عدد المستشارين بالجهاز الحكومي، وعدم شراء أية سيارات جديدة، وخفض السفريات للخارج، وحظر إنشاء أية جهات أو هيئات لصناديق أو حسابات خاصة، وحظر شراء أجهزة مكتبية أو أثاث أو تجهيزات حديثة فيما لا يجاوز الاعتمادات المدرجة بالموازنة وذلك مع العمل على زيادة الاستثمارات الحكومية خاصة فى القطاعات الأساسية.

أما فى **جانب الإيرادات**، فقد تم العمل على إحكام تفعيل عمليات تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ومواجهة عمليات التهـرب بما يسهم فى زيادة الحصيلة الضريبية والجمركية، واستحدثت شريحة جديدة بهيكل الضرائب على الدخل بزيادة نسبتها ٥٪ على أربـاح شركات الأموال والأشخاص التي يزيد وعائها الضريبي عن ١٠ مليون جنيه سنويا ، وتم أيضا رفع معـــدلات الضرائب على السجائر المحلية والمستوردة بنسبة ١٠٪ وتم رفع حد الإعفاء الضريبى للمرتبات من ٩ آلاف سنويا إلى ١٢ ألف . وتم تعديل قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة لصعوبة الالتزام بالقواعد الحالية. كما تم تفعيل منظومة المدفوعات الالكترونية لسداد الضرائب فى هذا الموسم حماية للأموال العامة. هذا إلى جانب العمل على التخلص من ملف المتأخرات الضريبية خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصحفية القومية وشركات قطاع الأعمال العام.

ووفقا للبيانات الفعلية الصادرة عن وزارة المالية، تشير متابعة تنفيذ العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ما يلى:

١/٣/٤ – قطاع الموازنة العامة للدولة
(الجهاز الإدارى – الإدارة المحلية – الهيئات الخدمية)

ارتفعت الإيرادات العامة بنحو ٣٨,٣ مليار جنيه بمعدل ١٤,٥٪ خلال سنة التقرير لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه بما يمثل ١٩,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي.

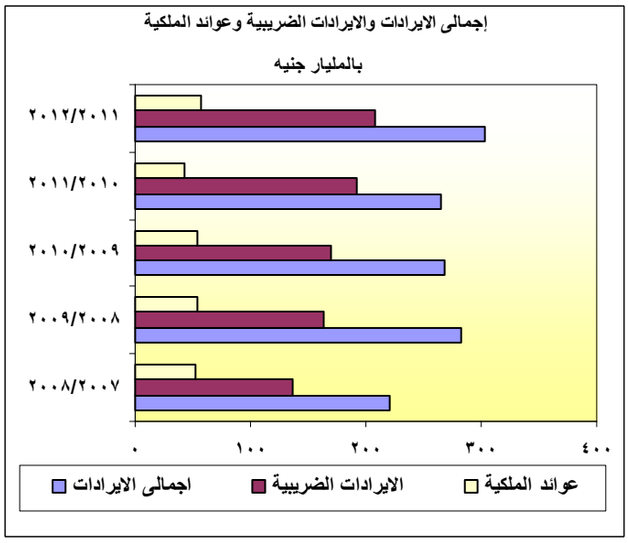

وتعزى هذا الزيادة أساسا إلى زيادة الإيرادات الضريبية المحصلة خلال فترة التقرير بنحو ١٥,٣ مليار جنيه بمعدل ٨,٠ ٪، وزيادة تحويلات فوائض الأرباح من البنك المركزي بنحو ١٤,٥ مليار جنيه لتبلغ نحو ١٥,٠ مليار جنيه مقابل ٤٩٨ مليون جنيه خلال السنة المالية السابقة، وزاد ما تم الحصول عليه من منح خارجية بنحو ٧,٨ مليار جنيه، هذا بينما انخفضت فوائض الأرباح من هيئة البترول بنحو ٦,٠ مليار جنيه بمعدل ٢٨,٥٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة لتصل إلى نحو ١٥,٠مليار جنيه.

وقد بلغت الزيادة فى الضرائب على السلع والخدمات نحو ٨,٥ مليار جنيه بمعدل ١١,٢٪، والضرائب على الممتلكات نحو ٣,٦ مليار جنيه بمعدل ٣٨,٥٪، والضرائب المحصلة على الدخول والأرباح نحو ١,٧ مليار جنيه بمعدل ١,٨٪، والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ٩٣٠ مليون جنيه بمعدل ٦,٧٪.

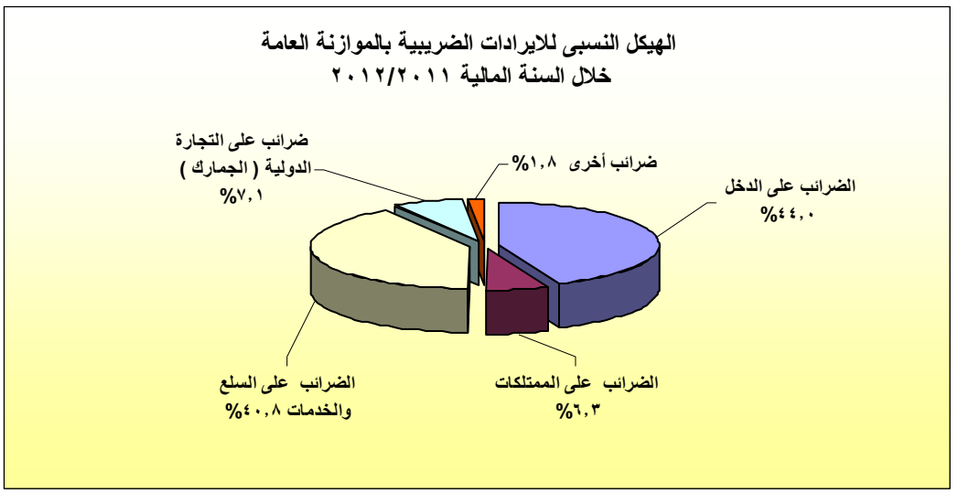

وفى جانب المصروفات، ووفقا لمتابعة التنفيذ الفعلى زاد الإجمالي خلال سنة التقرير بمقدار ٦٩,١ مليار جنيه بمعدل ١٧,٢٪ عن السنة المالية السابقة ليصل إلى ٤٧١,٠ مليار جنيه بما يمثل ٣٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

وتركزت تلك الزيادة أساسا فى الأجور وتعويضات العاملين التى زادت بنحو ٢٦,٥ مليار جنيه بمعدل ٢٧,٦٪ لتبلغ نحو ١٢٢,٨ مليار جنيه بما يستنفد ٤٠,٥٪ من إجمالى الإيرادات ويمثل نحو ٢٨,٢٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى الجارى. وزادت تكاليف الدعم بنحو ٢٣,٨ مليار جنيه بمعدل ٢١,٤٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة، لتصل بذلك إلى نحو ١٣٥,٠ مليار جنيه بما يستنفد نحو ٤٤,٥٪ من إجمالى الإيرادات.

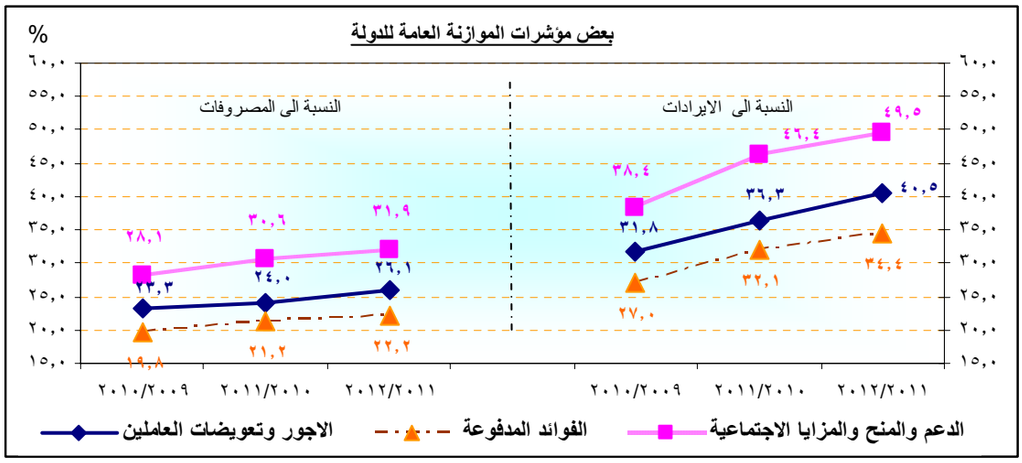

وزادت أيضا الفوائد المدفوعة على الدين المحلى والخارجى بنحو ١٩,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٢,٨٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة لتبلغ نحو ١٠٤,٤ مليار جنيه بما يستنفد ٣٤,٤٪ من إجمالى الإيرادات، وهو ما يعكس العبء المرتفع لخدمة الدين. كما زادت المشتريات من السلع والخدمات بما قيمته ٦٧٨ مليون جنيه بمعدل ٢,٦٪. هذا فى حين استمر تراجع بند الاستثمارات الخاصة بمشروعات البنية الأساسية منذ السنة المالية السابقة ليسجل انخفاضا قدره ٤,٠ مليار جنيه بمعدل ٩,٩٪ ليبلغ ما قيمته نحو ٣٥,٩ مليار جنيه، وذلك استمرارا لتوقف تنفيذ بعض المشروعات منذ بداية الثورة.

ملخص العمليات المالية لقطاع الموازنة العامة للدولة

(القيمة بالمليون جنيه)

الموارد	٢٠١١/٢٠١٠ فعلى	٢٠١٢/٢٠١١	النفقات	٢٠١١/٢٠١٠ فعلى	٢٠١٢/٢٠١١
اجمالى الإيرادات	**٢٦٥٢٨٦**	**٣٠٣٦٢٢**	**اجمالى المصروفات**	**٤٠١٨٦٦**	**٤٧٠٩٩٢**
الإيرادات الضريبية	١٩٢٠٧٢	٢٠٧٤١٠	الأجور وتعويضات العاملين	٩٦٢٧١	١٢٢٨١٨
الضرائب على الدخول والأرباح	٨٩٥٩٣	٩١٢٤٥	شراء السلع والخدمات	٢٦١٤٨	٢٦٨٢٦
الضرائب على الممتلكات	٩٤٥٢	١٣٠٨٩	الفوائد	٨٥٠٧٧	١٠٤٤٤١
الضرائب على السلع والخدمات	٧٦٠٦٨	٨٤٥٩٤	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٢٣١٢٥	١٥٠١٩٣
ضرائب على التجارة الدولي (الجمارك)	١٣٨٥٨	١٤٧٨٨	الدعم	١١١٢١١	١٣٤٩٦٣
ضرائب أخـــرى	٣١٠١	٣٦٩٤	المنح	٥٣١٩	٥٣٠٥
المنـــــح	٢٢٨٧	١٠١٠٣	مزايا اجتماعية	٦١١٨	٩٣٦٧
إيرادات أخرى	٧٠٩٢٧	٨٦١٠٩	أخرى	٤٧٧	٥٥٨
عوائد الملكية	٤٢٥٠٤	٥٦٩٩٦	المصروفات الأخرى	٣١٣٦٤	٣٠٧٩٦
حصيلة بيع السلع والخدمات	١٧٤٠٥	١٧٨١٩	الدفاع	٢٦٤٨٤	٢٦٠١٨
تمويل الاستثمارات	٨٣٥٥	٦٥٩٥	أخرى	٤٨٨٠	٤٧٧٨
أخـــرى	٢٦٦٣	٤٦٩٩	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٣٩٨٨١	٣٥٩١٨

وانعكاسا للعمليات المالية السابقة فى كل من جانبى النفقات والإيرادات لقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، نتج عجز كلى بلغ نحو ١٦٦,٧ مليار جنيه بما يمثل ١٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال سنة التقرير، مقابل نحو ١٣٤,٥ مليار جنيه بما يمثل ٩,٨٪ من الناتج المحلى خلال السنة المالية السابقة. وقد تم الاعتماد أساساً على المصادر المحلية (خاصة اكتتابات البنوك فى السندات والأذون على الخزانة العامة) فى تمويل العجز الكلى للموازنة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى إجراء بعض التسديدات المتنوعة، كما تم إجراء تسديدات للخارج بما قيمته ٩,١ مليار جنيه.

٢/٣/٤ – قطاع الموازنة العامة للدولة، وبنك الاستثمار القومى وصناديق التأمين الاجتماعى

وبإضافة العمليات المالية الخاصة ببنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي إلى العمليات المالية الخاصة بقطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية٢٠١٢/٢٠١١، ترتفع الإيرادات المحصلة بنحو ٤٥,٢ مليار جنيه لتبلغ نحو ٣٤٨,٩ مليار جنيه بما نسبته ٢٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وترتفع أيضاً النفقات العامة بنحو ٤٥,٤ مليار جنيه لتبلغ ٥١٦,٤ مليار جنيه بما نسبته ٣٣,٥٪ من الناتج المحلى.

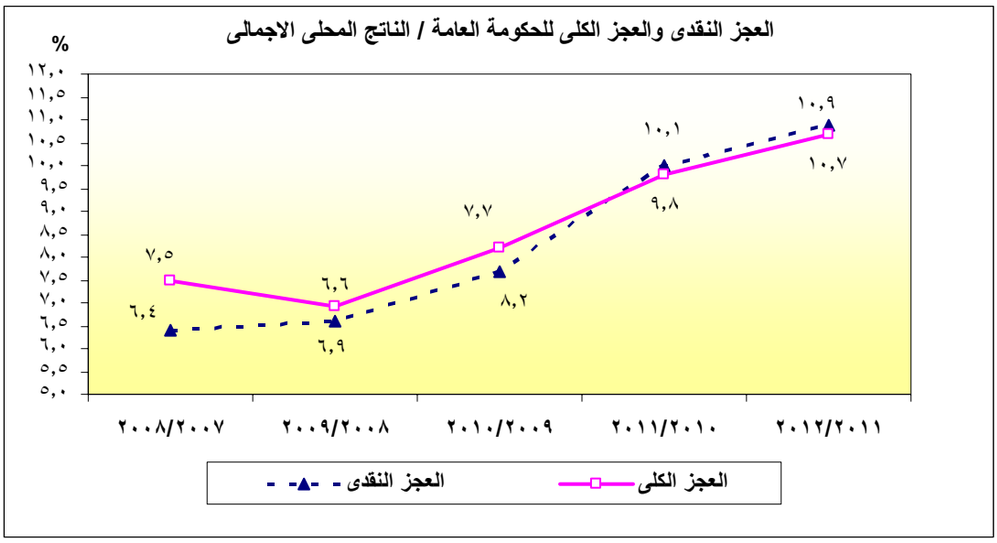

وبذلك أسفرت العمليات المالية السابقة عن عجز كلى للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة خلال سنة التقرير ٢٠١٢/٢٠١١ بلغ نحو ١٦٥,٧ مليار جنيه بما نسبته ١٠,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ملخص العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(بالمليون جنيه)

	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١ (فعلـــــــى)
إجمالي الإيرادات	٣٠٢٠١٠	٣٤٨٨٦٥
إجمالي المصروفات	٤٤٠٤١٠	٥١٦٤٢٢
العجز النقدى	١٣٨٤٠٠	١٦٧٥٥٧
صافى حيازة الأصول المالية	– ٤٢٦٢	–١٨٦٨
العجز الكلى	١٣٤١٣٨	١٦٥٦٨٩
مصادر التمويل	١٣٤١٣٨	١٦٥٦٨٩
التمويل المحلى	١٣٥٩٠٣	١٨٤٠١٤
التمويل المصرفى	١٠٧٢٣٨	١٤٥٣٢٠
التمويل غير المصرفى	٢٨٦٦٥	٣٨٦٩٤
الاقتراض الخارجى	٥٠٢٢	–٩٠٦٢
أخـــرى	١١٦٢٣	–١٩٩٧
التمويل المتأثر بالإستبعادات	–	–
فروق إعادة التقييم	٣٩٢٢	١٥٣٣
صافى متحصلات الخصخصة	٢٢	٠
الفروق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة	–٧٤١٩	–١١٣٧٦
غير محدد	–١٤٩٣٥	٢٥٧٧

وقد تم تمويل العجز الكلى للعمليات المالية الموحدة للحكومة العامة من خلال الاعتماد بصفة أساسية على مصادر التمويل المحلية، كما تم إجراء تسديدات للخارج بما قيمته ٩,١ مليار جنيه.

٤/٤ – ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

٤/٤ /١– ميزان المدفوعات

أسفرت معاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجي عن تصاعد العجز الكلى بميزان المدفوعات ليصل الى نحو ١١,٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، وهو ما انعكس على تناقص صافى الاحتياطيات الدولية للبنك المركزى المصرى.

جاء العجز الكلى بميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع العجز الجاري بمعدل ٣٠,٢٪ ليبلغ نحو ٧,٩ مليار دولار (مقابل ٦,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة). كما أسفر الحساب الرأسمالي والمالى عن صافى تدفق للخارج بلغ نحو ١,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٤,٢ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٠ /٢٠١١).

ويعزى ارتفاع العجز فى ميزان **المعاملات الجارية** خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلى التطورات فى العناصر التالية :–

- ارتفع عجز الميزان التجاري بمعدل ١٧,٠٪ مسجلا ٣١,٧ مليار دولار، محصلة لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٨,٥٪ لتسجل ٥٨,٧ مليار دولار. بينما استقرت حصيلة الصادرات السلعية عند نفس مستواها السابق لتسجل ٢٧,٠ مليار دولار.

- تراجع فائض ميزان الخدمات، بمعدل ٣١,٩٪ ليبلغ نحو ٥,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (مقابل ٧,٩ مليار دولار خلال سنة المقارنة)، نتيجة ارتفاع المدفوعات الخدمية بمعدل ١٠,٨٪، وتراجع المتحصلات الخدمية بمعدل ٤,٦٪.

- حد من هذا العجز ارتفاع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ٤٠,١٪ ليبلغ نحو ١٨,٤ مليار دولار انعكاسا لارتفاع صافى التحويلات الخاصة بمعدل ٤٣,٥٪ لتبلغ نحو ١٧,٨ مليار دولار، بينما انخفض صافى التحويلات الرسمية بمعدل ١٦,٠٪ إلى ٦٣٢,٤ مليون دولار.

وأسفرت المعاملات **الرأسمالية والمالية** خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عن صافى تدفق للخارج بلغ نحو ١,٤ مليار دولار (مقابل ٤,٢ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، نتيجة لتضاعف صافى التدفق للخارج للاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية فى مصر ليبلغ نحو ٥,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٦ مليار دولار). وكذا تحول تعامل الأجانب فى سوق الأوراق المالية إلى صافى مبيعات بلغ نحو ١,١ مليار دولار (مقابل صافى مشتريات بلغ ٣١٦,٧ مليون دولار). وحقق الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢,١ مليار دولار (مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال سنة المقارنة). أما الأصول والخصوم الأخرى فقد سجلت صافى تدفق للداخل بلغ ٢,١ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للخارج بلغ ٤,٢ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة).

ونعرض فيما يلي جدول لأهم مؤشرات ميزان المدفوعات وفقا لتقديرات الناتج المحلى الاجمالى، وعرض تفصيلى لتطورات عناصر ميزان المدفوعات خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بالسنة المالية السابقة.

مؤشرات ميزان المدفوعات

	السنة المالية (٪)	
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
الميزان التجارى:		
– الصادرات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	١١,٥	١٠,٥
● الصادرات البترولية / اجمالى الصادرات	٤٥,٠	٤٨,٧
● صادرات البترول الخام / الصادرات البترولية	٤٦,٧	٥٤,٢
– الواردات السلعية / الناتج المحلى الاجمالى	٢٣,٠–	٢٢,٩
● الواردات غير البترولية / اجمالى الواردات	٨٢,٩	٧٩,٩
واردات السلع الغذائية والحبوب / الواردات غير البترولية	٢١,٢	٢٣,٤
● واردات المنتجات البترولية / إجمالى الواردات	١٢,٨	١٦,٦
– حجم التجارة الخارجية/ الناتج المحلى الاجمالى	٣٤,٤	٣٣,٤
– نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية / الواردات السلعية	٤٩,٩	٤٦,٠
– الميزان التجارى / الناتج المحلى الاجمالى	١١,٥–	١٢,٣–
الميزان الخدمى:		
– الميزان الخدمى / الناتج المحلى الإجمالى	٣,٣	٢,١
● اجمالى المتحصلات الخدمية/الناتج المحلى الإجمالى، ومنها:	٩,٣	٨,١
متحصلات قناة السويس / الناتج المحلى الإجمالى	٢,١	٢,٠
السياحة / الناتج المحلى الإجمالى	٤,٥	٣,٧
التحويلات:		
– صافى التحويلات / الناتج المحلى الإجمالى	٥,٦	٧,٢
تحويلات المصريين العاملين بالخارج / الناتج المحلى الاجمالى	٥,٣	٧,٠
– الميزان الجارى / الناتج المحلى الإجمالى	٢,٦–	٣,١–
– الحصيلة الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	**٢٦,٣**	**٢٥,٨**
– المدفوعات الجارية / الناتج المحلى الإجمالى	٢٨,٩	٢٨,٩
– الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية	٩١,١	٨٩,٣
الحساب المالي والرأسمالي:		
– صافى الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر / الناتج المحلى الإجمالى	٠,٩	٠,٨
– الميزان الكلى / الناتج المحلى الإجمالى	**٤,١–**	**٤,٤–**
– عدد شهور الواردات السلعية والخدمية التى تغطيها صافى الاحتياطات الدولية (نهاية يونيو)	٤,٧	٢,٥

١/١/٤/٤- ميزان المعاملات الجارية

أولاً- الميزان التجارى

ارتفع عجز الميزان التجاري بمعدل ١٧,٠٪ مسجلا ٣١,٧ مليار دولار، محصلة لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٨,٥٪ لتسجل ٥٨,٧ مليار دولار. بينما استقرت حصيلة الصادرات السلعية عند نفس مستواها السابق لتسجل ٢٧,٠ مليار دولار. وانعكس ذلك على انخفاض نسبة تغطية حصيلة الصادرات السلعية إلى المدفوعات عن الواردات السلعية إلى ٤٦,٠٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٤٩,٩٪ خلال السنة المالية السابقة.

ثانياً- ميزان الخدمات

سجل فائض الميزان الخدمى تراجعاً بمعدل ٣١,٩٪ ليبلغ نحو ٥,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (مقابل ٧,٩ مليار دولار). انعكاسا للآتى:

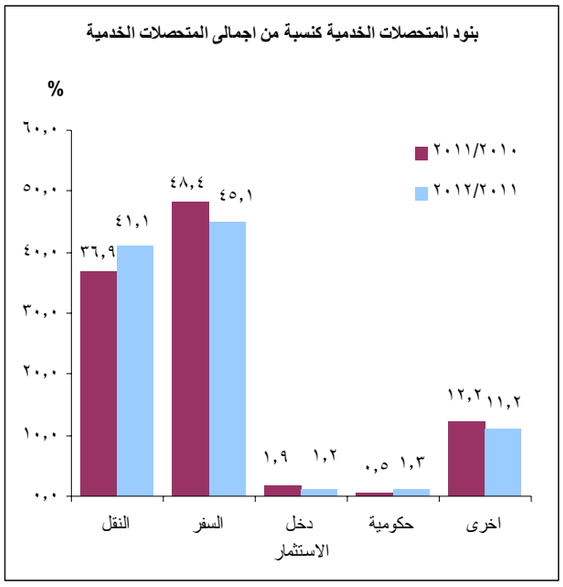

- **المتحصلات الخدمية** : سجلت تراجعاً بنحو ١,٠ مليار دولار الى ٢٠,٩ مليار دولار خلال سنة العرض لتراجع معظم بنودها وأهمها:
- الإيرادات السياحية* بمعدل تراجع ١١,٠٪ لتبلغ نحو ٩,٤ مليار دولار (مقابل ١٠,٦ مليار دولار). ويعزى ذلك بالأساس إلى انخفاض متوسط إنفاق السائح فى الليلة إلى ٧٢,٢ دولار، و٦٩,٦ دولار، و٧٤,٤ دولار خلال الفترات يوليو/سبتمبر وأكتوبر/مارس وأبريل /يونيو من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ على التوالى، مقابل ٨٥,٠ دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.
- المتحصلات الخدمية الأخرى بمعدل تراجع ١٢,٤٪ إلى ٢,٣ مليار دولار (مقابل ٢,٧ مليار دولار)، لتراجع كل من متحصلات خدمات التشييد والمقاولات، ومتحصلات خدمات الأتعاب القانونية ومصاريف الاستشارات، ومتحصلات خدمات الاتصالات ، والعمولات ومصاريف الوكالات.
- متحصلات دخل الاستثمار تراجعت إلى ٢٤٦,١ مليون دولار (مقابل ٤١٨,٨ مليون دولار) انعكاسا لانخفاض الفوائد والتوزيعات على السندات والأوراق المالية، وكذا المتحصلات من دخل الاستثمار المباشر، ومتحصلات دخل الاستثمارات الأخرى متمثلة فى الفوائد على الودائع بالخارج .

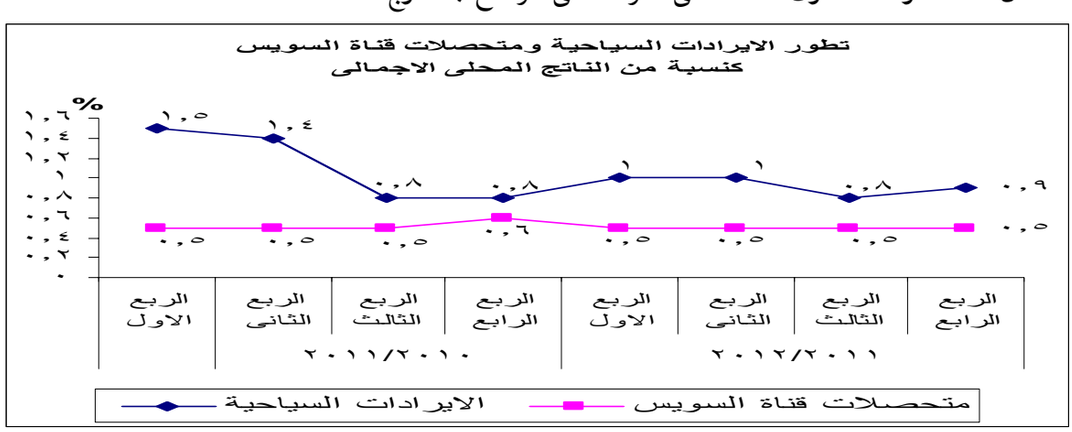

* تحسب على أساس عدد الليالي السياحية للمغادرين مضروبا في متوسط إنفاق السائح في الليلة الواحدة.

من ناحية أخرى ارتفع كل من:

- متحصلات النقل بمعدل ٦,٤٪ لتبلغ ٨,٦ مليار دولار لارتفاع كل من متحصلات نقل البضائع (النولون) بواسطة شركات الملاحة والطيران المصرية بمعدل ٣٧,٠٪ إلى نحو ٢,٠ مليار دولار (مقابل ١,٤ مليار دولار) وكذا متحصلات رسوم المرور فى قناة السويس بمعدل ٣,١٪ إلى ٥,٢ مليار دولار.
- المتحصلات الحكومية ارتفعت إلى ٢٧٦,٢ مليون دولار (مقابل ١١٧,٧ مليون دولار) لزيادة المتحصلات الحكومية الأخرى، ومصروفات الجامعة العربية والمؤسسات الدولية المقيمة فى مصر.
- **المدفوعات الخدمية** : ارتفعت بمعدل ١٠,٨٪ لتصل إلى ١٥,٥ مليار دولار(مقابل ١٤,٠ مليار دولار)، وذلك محصلة لارتفاع البنود التالية:-

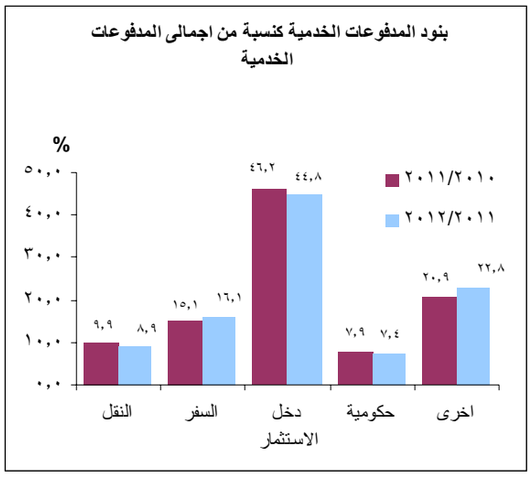

- مدفوعات دخل الاستثمار بمعدل ٧,٤٪ لتسجل ٦,٩ مليار دولار كنتيجه أساسية لارتفاع تحويلات أرباح شركات البترول الأجنبية .
- المدفوعات الخدمية الأخرى بمعدل ٢١,١٪ لتسجل ٣,٥ مليار دولار لارتفاع المبالغ المحولة للخارج بواسطة شركات البترول الأجنبية، ومدفوعات الإتاوات ومصاريف التراخيص، وكذا مدفوعات خدمات الاتصالات.
- مدفوعات السفر بمعدل ١٨,٢٪ لتسجل ٢,٥ مليار دولار نتيجة زيادة رسوم الحج لحجاج القرعة، وكذا مدفوعات الفيزا كارد، وكل من مصاريف السياحة والعلاج ، والمصاريف الدراسية بالخارج .
- المصروفات الحكومية بمعدل ٤,١٪ لتسجل ١,٢ مليار دولار، لارتفاع مرتبات ونفقات موظفى الحكومة المنتدبين للعمل بالخارج.
- وعلى الجانب الآخر انخفضت مدفوعات النقل بمعدل ٠,٨٪ لتبلغ ١,٤ مليار دولار نتيجة لتراجع المبالغ المحولة بواسطة شركات الملاحة المصرية، وخدمات نقل الركاب بواسطة شركات الطيران الأجنبية، ومدفوعات خدمات خط أنابيب سوميد، والمبالغ المحولة للخارج لإيجار الطائرات من الخارج وخدمات الموانى.

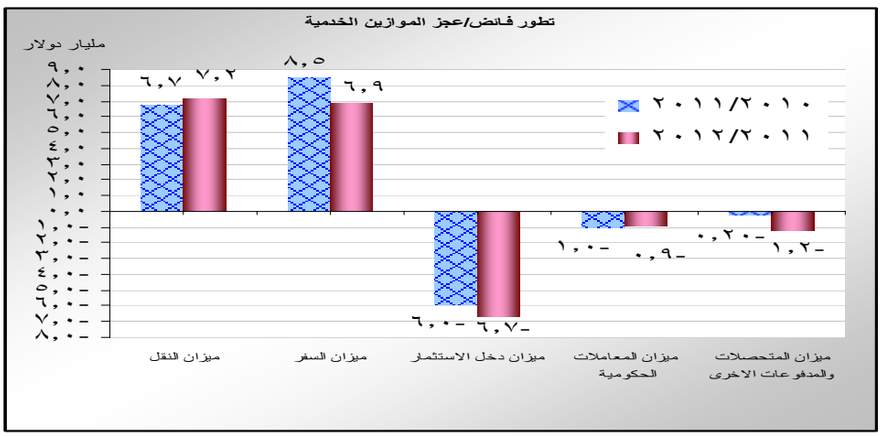

ثالثاً– صافى التحويلات بدون مقابل

ارتفع صافى التحويلات بدون مقابل بمعدل ٤٠,١٪ ليبلغ ١٨,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، (مقابل ١٣,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة). ويعزى ذلك إلى:–

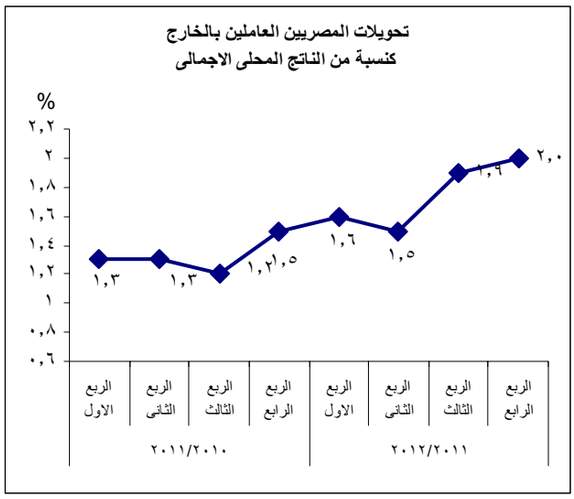

– ارتفاع صافى التحويلات الخاصة بمعدل ٤٣,٥٪ لتبلغ ١٧,٨ مليار دولار (أهمها تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتى بلغت نحو ١٨,٠ مليار دولار بما يمثل ٧,٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى).

– انخفاض صافى التحويلات الرسمية بمعدل ١٦,٠٪ إلى ٦٣٢,٤ مليون دولار (مقابل ٧٥٢,٩ مليون دولار)، لتراجع المنح والهبات النقدية والسلعية الواردة للحكومة المصرية.

صافى التحويلات الجارية بدون مقابل

(مليون دولار)

	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	التغير قيمه	التغير ٪
صافى التحويلات الجارية (بدون مقابل)	**١٣١٣٦,٨**	**١٨٤٠٨,٠**	**٥٢٧١,٢**	**٤٠,١**
١– صافى التحويلات الرسمية (أ + ب–ج)	**٧٥٢,٩**	**٦٣٢,٤**	**١٢٠,٥–**	**١٦,٠–**
أ– منح نقدية للداخل	٥٣٢,٩	٥١٩,٥	١٣,٤–	٢,٥–
ب– منح أخرى للداخل	٢٤٩,٦	١٧٤,٥	٧٥,١–	٣٠,١–
ج– تحويلات رسمية للخارج	٢٩,٦	٦١,٦	٣٢,٠	١٠٨,١
٢– صافى التحويلات الخاصة (أ+ ب–ج)	**١٢٣٨٣,٩**	**١٧٧٧٥,٦**	**٥٣٩١,٧**	**٤٣,٥**
أ– تحويلات العاملين بالخارج	١٢٥٩٢,٦	١٧٩٧٠,٩	٥٣٧٨,٣	٤٢,٧
ب– تحويلات أخرى	٨٥,٦	١١٢,٧	٢٧,١	٣١,٧
ج– تحويلات خاصه للخارج	٢٩٤,٣	٣٠٨,٠	١٣,٧	٤,٧

وقد أسفرت التطورات السابقة فى عناصر ميزان المعاملات الجارية خلال سنة العرض عن تصاعد العجز الجارى بمعدل ٣٠,٢٪ ليبلغ ٧,٩ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل ٦,١ مليار دولار خلال سنة المقارنة) بما يمثل ٣,١٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وجاء ذلك انعكاساً لارتفاع المدفوعات الجارية بمعدل ٩,٠٪لتصل إلى نحو ٧٤,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٦٨,١ مليار دولار)، بينما ارتفعت المتحصلات الجارية بمعدل ٦,٩٪ ليصل إلى نحو ٦٦,٣ مليار دولار (مقابل نحو ٦٢,٠ مليار دولار). وانعكس ذلك على نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية.

ويوضح الشكل التالى المتحصلات والمدفوعات الجارية خلال سنة التقرير والسنة المقابلة.

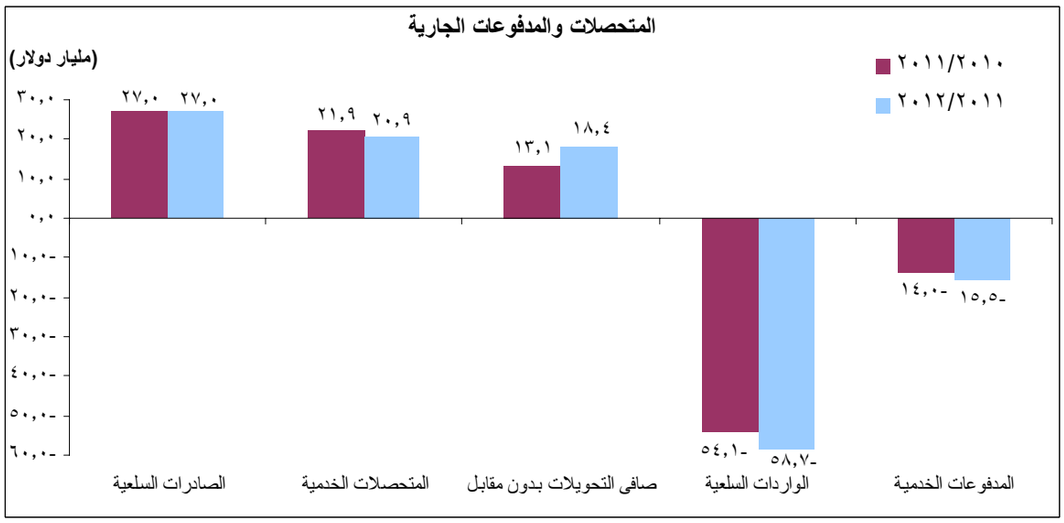

٤/٤ /٢/١/- الميزان الرأسمالى و المالى

أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ عن صافى تدفق للخارج بلغ نحو ١,٤ مليار دولار من نحو ٤,٢ مليار دولار خلال سنة المقارنة ، وذلك محصلة للتطورات التالية :

١- تضاعف صافى التدفق للخارج للاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية* فى مصر ليبلغ نحو ٥,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٦ مليار دولار) . وقد جاء ذلك نتيجة لبيع الأجانب لما فى حوزتهم من أوراق مالية، خاصة أذون الخزانة المصرية والتى أسفرت عن صافى مبيعات بلغ نحو ٤,٠ مليار دولار خلال سنة العرض (مقابل نحو ٣,١ مليار دولار خلال السنة السابقة)، وكذا تحول تعامل الأجانب فى سوق الأوراق المالية إلى صافى مبيعات بلغ نحو ١,١ مليار دولار (مقابل صافى مشتريات بلغ ٣١٦,٧ مليون دولار).

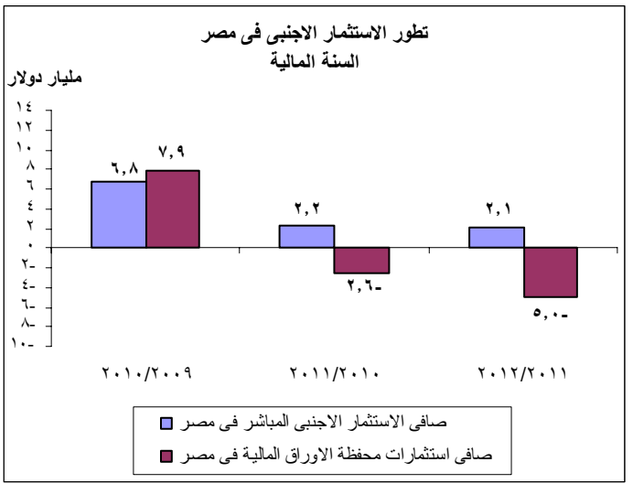

* تمثل صافى تعاملات الأجانب فى كل من الأوراق المالية، والسندات والصكوك المصرية.

٢- تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر* في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢,١ مليار دولار (مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال العام المالى السابق)، وذلك محصلة لما يلى: -

- تحقيق الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أو زيادة رؤوس أموالها) صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢,١ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للداخل ٢,٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١).
- سجلت الاستثمارات في قطاع البترول صافى تدفق للخارج بلغ ١,٨ مليار دولار (مقابل صافى تدفق للخارج قدره ١٩١,٣ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١).
- ارتفاع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين لتبلغ نحو ١,٧ مليار دولار (مقابل ١٩,٢ مليون دولار).

ويوضح الجدول التالى التوزيع القطاعى ونسبة مساهمة كل قطاع فى اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر.

(مليون دولار)

قطاع النشاط	السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠	المساهمة (٪)	٢٠١٢/٢٠١١	المساهمة (٪)
اجمالى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر (FDI) للداخل	**٩٥٧٤,٤**	**١٠٠,٠**	**١١٧٦٨,١**	**١٠٠,٠**
١- صناعى	٨٠٣,٩	٨,٤	٧٣٢,٦	٦,٢
٢- زراعى	٣٠,٤	٠,٣	٨٠,٧	٠,٧
٣- انشائى	١٠٨,٨	١,١	١٢٧,٢	١,١
٤- خدمى، منه:-	٦٢٠,٢	٦,٥	٢١٩٦,٦	١٨,٧
عقارى	١٣٤,٠	١,٤	٨٦,٢	٠,٧
تمويلى	١١٤,٠	١,٢	٢١٢,٧	١,٨
سياحى	١٥٨,٠	١,٦	٤١,٧	٠,٤
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٧,٠	٠,١	١٣٩٠,٩	١١,٨
خدمى أخرى	٢٠٧,٢	٢,٢	٤٦٥,١	٤,٠
٥- البترول	٧٠١٤,٧	٧٣,٣	٧١٠١,٠	٦٠,٣
٦- غير موزع	٩٩٦,٤	١٠,٤	١٥٣٠,٠	١٣,٠

٣- حققت الأصول والخصوم الأخرى (والتي تتمثل فى التغير فى كل من الأصول والخصوم الأجنبية للبنوك، والأصول الأجنبية غير الاحتياطية والخصوم الأجنبية للبنك المركزى، والمقابل لبعض البنود المدرجة في الحساب الجارى) صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢,١ مليار دولار، (مقابل صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٤,٢ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة)، ويعزى ذلك إلى تراجع الأصول الأجنبية للبنوك المصرية بنحو ٤,٤ مليار دولار وارتفاع الالتزامات الأجنبية على البنك المركزى بنحو ١,٠ مليار دولار .

٤- أسفرت القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل عن تراجع صافى سداد الي ٦٦٤,٣ مليون دولار (مقابل ٨٩١,٨ مليون دولار)، وذلك محصلة لارتفاع اجمالى المستخدم إلى نحو ١,٤ مليار دولار (مقابل ١,٢ مليار دولار)، واستقرار إجمالي المسدد عند مستوى نحو ٢,١ مليار دولار.

* يمثل الاستثمار الأجنبى المباشر تملك المستثمر الأجنبى لنسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس مال الكيان الاقتصادي المقيم، أو أن يتمتع بصوت فعال فى إدارته. وفى مصر يتم الاعتماد على نسبة ١٠٪ أو أكثر من رأس المال.

٢/٤/٤– التجارة الخارجية

بلغت قيمة التجارة الخارجية السلعية لمصر خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٨٥,٦ مليار دولار (٣٣,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى) ، مقابل ٨١,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة بمعدل زيادة ٥,٦٪. حيث ارتفعت الواردات السلعية بمعدل ٨,٥٪ لتصل إلى نحو ٥٨,٧ مليار دولار بما يمثل ٢٢,٩٪ من الناتج المحلى، بينما انخفضت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل طفيف لتصل إلى ٢٧ مليار دولار بما يمثل ١٠,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى. أما على الأساس الربع سنوى خلال سنة العرض يلاحظ استقرار الصادرات عند نحو ٧,٠ مليار دولار والواردات عند نحو ١٤,٦ مليار دولار.

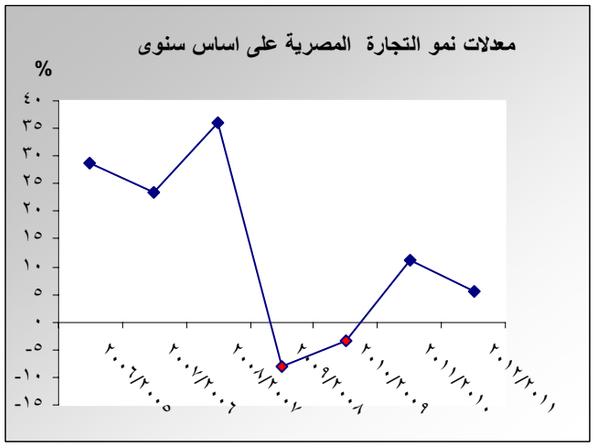

أولاً– التوزيع السلعى للصادرات

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية بمعدل طفيف (٠,١٪) لتبلغ ٢٧,٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢. وجاء ذلك محصلة لانخفاض الصادرات غير البترولية بمعدل ٦,٨٪ لتصل إلى ١٣,٩ مليار دولار، وارتفاع الصادرات البترولية بمعدل ٨,٢٪ لتصل إلى ١٣,١ مليار دولار.

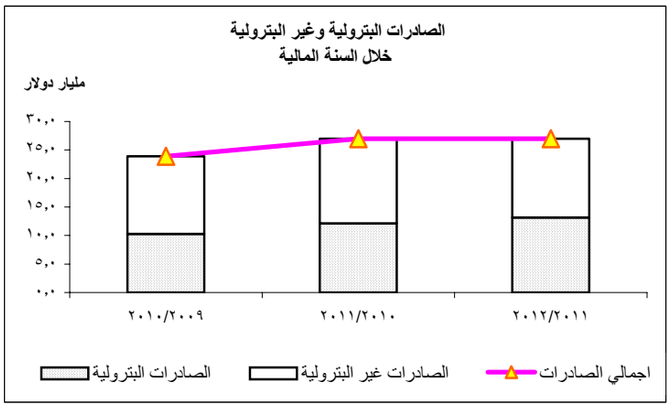

١– حصيلة الصادرات وفقا لدرجة التصنيع

شهدت سنة العرض ارتفاع الصادرات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية بمعدل ٧,١٪ نتيجة لزيادة الصادرات البترولية. بينما تراجعت الصادرات غير البترولية لانخفاض كافة المجموعات. حيث تراجعت الصادرات في مجموعة المواد الخام بمعدل ١٧,٣٪، ومجموعة السلع نصف المصنعة بمعدل ٦,٧٪، ومجموعة السلع تامة الصنع بمعدل ٤,٦٪.

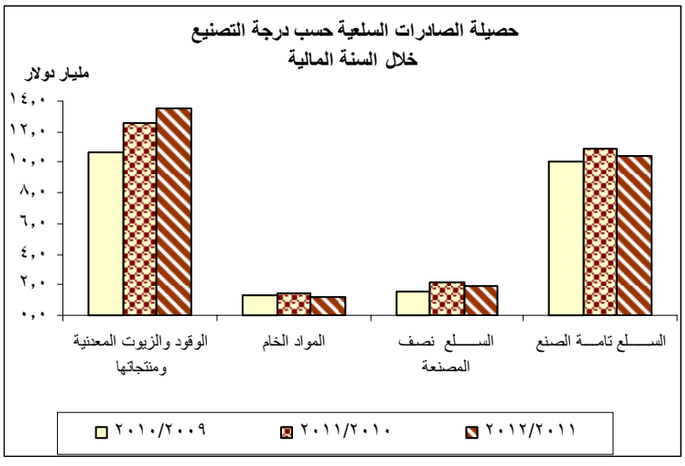

أ- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها (٥٠,١٪ من إجمالي الصادرات)

ارتفعت الصادرات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٧,١٪ لتصل الى نحو ١٣,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل نحو١٢,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك محصلة لارتفاع الصادرات من البترول الخام بمعدل ٢٥,٧٪ وانخفاض الصادرات من المنتجات البترولية بمعدل ٧,١٪. وقد بلغت الصادرات من البترول الخام ومنتجاته نحو ١٣,١مليار دولار بما يمثل ٩٧,٢٪ من اجمالى المجموعة. ويرجع الارتفاع في حصيلة الصادرات البترولية الي ارتفاع متوسط أسعار البترول العالمية خلال سنة العرض لتصل الي ١١١,٩٧ دولار/ برميل، مقابل ٩٦,٤ دولار/ برميل خلال السنة المالية السابقة.

ب- المواد الخام (٤,٣٪ من إجمالي الصادرات)

تراجعت الصادرات من مجموعة المواد الخام بمعدل ١٧,٣٪ لتبلغ ١,٢ مليار دولارخلال سنة العرض، مقابل ١,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات من القطن بمعدل ٣٨,٣٪، والفواكه والأثمار الصالحة للأكل بمعدل ٣٠,٤٪، الخضر والنباتات الطازجة أو المبردة أو المجمدة بمعدل ٢١,٥٪.

ج- السلع نصف المصنعة (٧,٢٪ من إجمالي الصادرات)

انخفضت صادرات هذه المجموعة خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل٦,٧٪ لتصل إلى ١,٩ مليار دولار، مقابل ٢,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات من الخيوط الاصطناعية بمعدل ٥٧,٣٪، وغزل القطن بمعدل ٥٦,٣٪، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل بمعدل ١٥,٦٪.

د- السلع تامة الصنع (٣٨,٤٪ من إجمالي الصادرات)

تراجعت الصادرات من مجموعة السلع تامة الصنع بمعدل ٤,٦٪ لتصل إلى نحو ١٠,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ١٠,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات من المصنوعات من الحديد والصلب بمعدل ٤٦,٤٪، والأسمدة بمعدل ٢٤,٨٪، ومنتجات الصيدلة بمعدل ٢٠,٠٪.

٢- التوزيع القطاعى لحصيلة الصادرات السلعية

شهدت السنة المالية٢٠١٢/٢٠١١ تغيرا فى الهيكل النسبى للتوزيع القطاعى لحصيلة الصادرات حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع العام لتبلغ ٤٧,٢٪ من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية مقابل ٤٢,٤٪خلال السنة المالية السابقة، بينما تراجعت نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع الاستثماري خلال سنة العرض الي ٤٤,٦٪ ، ٨,٢٪ علي الترتيب.

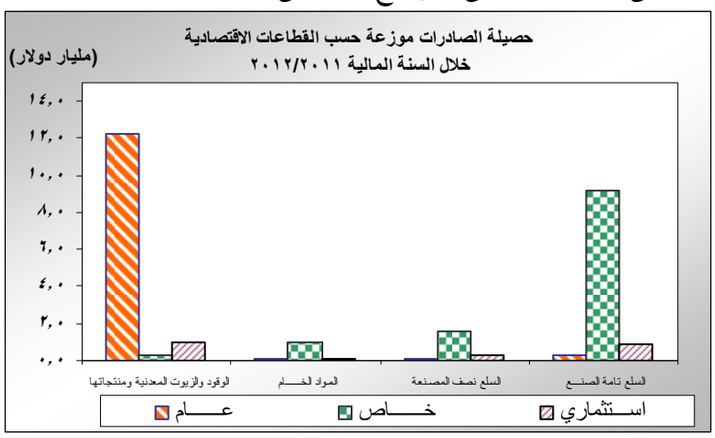

أ- القطاع العام (٤٧,٢٪ من إجمالى حصيلة الصادرات)

ارتفعت حصيلة صادرات القطاع العام بمعدل ١١,٢٪ لتصل إلى نحو ١٢,٧ مليار دولار مقابل ١١,٥مليار دولار. وتمثلت أهم صادراته في البترول الخام ومنتجاته (٩٥,٨٪ من إجمالي صادرات القطاع)، والمصنوعات من الألومنيوم، والألومنيوم غير المخلوط، والقطن،والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، وغزل القطن، وأسمدة، واللدائن ومصنوعاتها، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنسوجات القطنية.

ب- القطاع الخاص (٤٤,٦٪ من إجمالى حصيلة الصادرات)

انخفضت حصيلة صادرات القطاع بمعدل ٣,٩٪ لتبلغ نحو ١٢,٠ مليار دولار مقابل ١٢,٥ مليار دولار، حيث انخفضت صادراته من جميع المجموعات السلعية. وقد مثلت السلع تامة الصنع نحو ٧٦,٠٪ من إجمالى صادراته. وتمثلت أهم صادرات القطاع في الأسمدة، والملابس الجاهزة، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمنسوجات القطنية، والصابون ومحضرات الغسيل والشموع الاصطناعية، والمحضرات الغذائية المنوعة، وكذا المنتجات الصيدلية.

ج- القطاع الاستثمارى (٨,٢٪ من إجمالى حصيلة الصادرات)

انخفضت حصيلة الصادرات بمعدل ٢٦,٨٪ لتسجل نحو ٢,٢ مليار دولار مقابل ٣,٠ مليار دولار،حيث انخفضت صادراته من جميع المجموعات السلعية. وقد مثلت مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها نحو ٤٣,١٪ من إجمالي صادراته. وتمثلت أهم صادراته في المنتجات البترولية، والملابس الجاهزة، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة، والمنسوجات القطنية، والسجاد وأغطية الأرضيات، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمنتجات من الخزف، والمنتجات الصيدلية، والمصنوعات من الحديد والصلب.

ثانياً- التوزيع السلعى للواردات

ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٨,٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ لتبلغ نحو ٥٨,٧ مليار دولار ، مقابل ٥٤,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة نتيجة لارتفاع الواردات البترولية بمعدل ٢٧,١٪ لتصل إلى ١١,٨ مليار دولار، و ارتفاع الواردات غير البترولية بمعدل ٤,٦٪ لتصل إلى ٤٦,٩ مليار دولار .

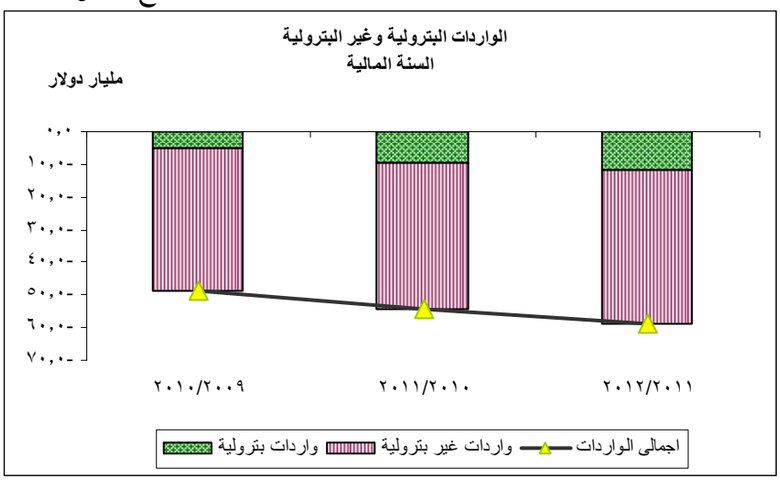

١ – الواردات حسب درجة الاستخدام:

ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من معظم المجموعات السلعية. حيث ارتفعت الواردات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٣٠,٧٪، ومجموعة السلع الاستهلاكية بمعدل ١١,٣٪، ومجموعة السلع الوسيطة بمعدل ٦,٩٪، ومجموعة المواد الخام بمعدل ٤,١٪. بينما انخفضت الواردات من مجموعة السلع الاستثمارية بمعدل ٧,٤٪.

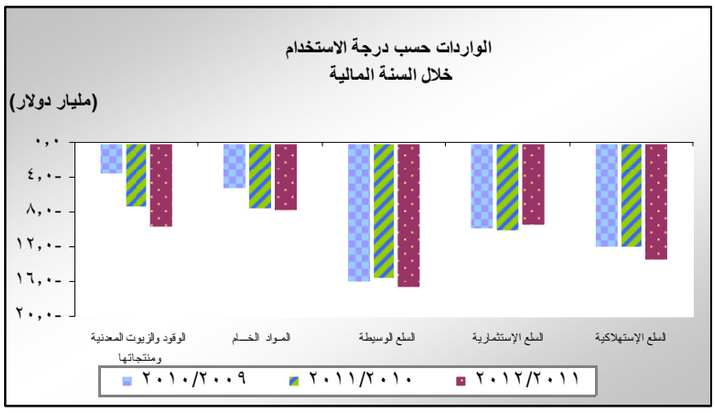

أ- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها (١٦,٨٪ من إجمالي الواردات)

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من مجموعة الوقود والزيوت المعدنية ومنتجاتها بمعدل ٣٠,٧٪ لتصل إلى نحو ٩,٩ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٧,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة وقد مثلت المنتجات البترولية نحو ٩٨,٥٪ منها والتي ارتفعت بمعدل ٤٠,٤٪.

ب- المواد الخام (١٣,٨٪ من إجمالي الواردات)

ارتفعت المدفوعات عن واردات مجموعة المواد الخام بمعدل ٤,١٪ لتصل إلى نحو ٨,١ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٧,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من الذرة بمعدل ٧٣,١٪، وخامات الحديد بمعدل ٦٤,٤٪، وحبوب وأثمار زيتية بمعدل ٢٥,٦٪ . وتمثلت أهم الواردات في القمح، والبترول الخام ، والذرة، وخامات الحديد، والحبوب والأثمار الزيتية، والتبغ.

ج- السلع الوسيطة (٢٨,٨٪ من إجمالي الواردات)

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من السلع الوسيطة بمعدل ٦,٩٪ لتصل إلى نحو١٦,٩ مليار دولار خلال السنة المالية٢٠١٢/٢٠١١ ، مقابل ١٥,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك لارتفاع الواردات من السكر الخام بمعدل ١٧٥,٤٪، والمطاط ومصنوعاته بمعدل ٣٥,٦٪، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية بمعدل ٢٠,٩٪، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها بمعدل ٢٠,٩٪. وقد تمثلت أهم الواردات في مصنوعات من الحديد والصلب ، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، واللدائن ومصنوعاتها، والخشب ومصنوعاته ، والورق و ورق مقوى ومصنوعات ورقية.

د- السلع الاستثمارية (١٦,٥٪ من إجمالي الواردات)

تراجعت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستثمارية خلال سنة العرض بمعدل ٧,٤٪ لتبلغ نحو ٩,٧ مليار دولار، مقابل ١٠,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. ويرجع ذلك لتراجع الواردات من المركبات لنقل الأشخاص بمعدل ٥٩,٣٪، وآلات تستعمل في الزراعة بمعدل ٤٢,٣٪، والقاطرات والعربات ومعدات

السكك الحديدية والترام وأجزاؤها بمعدل ٣٢,٣٪، وآلات وأجهزة للحلج والنسيج وأجزاؤها بمعدل ٢٨,١٪، والروافع والبلدوزارات بمعدل ٢٥,٤٪، آلات تكييف الهواء بمعدل ٢١,٠٪، والسيارات لنقل البضائع بمعدل ١٩,٣٪. وقد تمثلت أهم الواردات من تلك المجموعة في الروافع والبلدوزارات، والأجهزة الكهربائية للهاتف والتلغراف، والمحركات والمولدات والمحولات الكهربائية، والحاسبات الآلية، والمضخات والمراوح وأجزاؤها، وأجهزة البصريات ولوازمها للتصوير السينمائى وللطب وللجراحة.

هـ- السلع الاستهلاكية (٢٣,٣٪ من إجمالي الواردات)

ارتفعت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل ١١,٣٪ لتصل إلى نحو ١٣,٧مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ١٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع المدفوعات عن الواردات من السلع غير المعمرة بمعدل ١٣,٤٪ لتصل إلى ١٠,٧ مليار دولار، والسلع المعمرة بمعدل ٤,٤٪ لتصل الي نحو ٣,٠ مليار دولار. وترجع الزيادة في الواردات من السلع غير المعمرة الي زيادة الواردات من الصابون والشموع بمعدل ٧٠,٤٪، المنسوجات القطنية بمعدل ٣٥,٣٪، والألبان ومنتجاتها بمعدل ٣٣,١٪، والملابس الجاهزة ٢٥,٩٪. وتمثلت أهم وارداتها في المنتجات الصيدلية، والملابس الجاهزة، والمحضرات الغذائية المنوعة، واللحوم، والمنسوجات القطنية، والخضر والنباتات والجذور والدرنات الغذائية. كما يرجع ارتفاع الواردات من السلع المعمرة لزيادة الواردات من التليفزيونات وأجزاؤها بمعدل ٤٠,٥٪، والأجهزة الآلية الكهربائية للاستعمال المنزلى ذات المحرك الكهربائى ١٤,٤٪. وتمثلت أهم الواردات من السلع المعمرة في السيارات لركوب الأشخاص، والأجهزة الآلية الكهربائية للاستعمال المنزلى ذات المحرك الكهربائى، والتليفزيونات وأجزاؤها، والثلاجات والمجمدات الكهربائية.

٢ – التوزيع القطاعي للمدفوعات عن الواردات السلعية

تراجعت نسبة مساهمة كل من القطاع الخاص و القطاع الاستثماري لتبلغ ٦٧,٧٪ و ٧,٢٪ على الترتيب من اجمالى المدفوعات عن الواردات السلعية خلال سنة العرض لصالح القطاع العام الذى ارتفعت نسبة مساهمته إلى ٢٥,١٪.

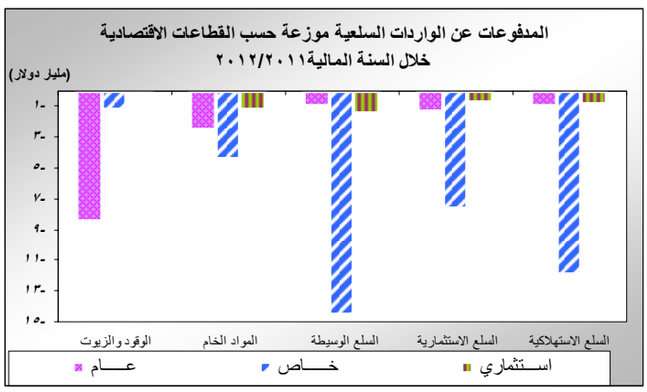

أ – القطاع الخاص (٦٧,٧٪ من إجمالي الواردات)

ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية للقطاع الخاص بمعدل ٥,٩٪ لتبلغ نحو ٣٩,٧ مليار دولار خلال السنة المالية٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٣٧,٥ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت وارداته من السلع الوسيطة نحو ٣٦,٧٪ من إجمالي واردات هذا القطاع.وتمثلت أهم وارداته في المصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الصيدلية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والقمح، واللدائن ومصنوعاتها، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، وخشب ومصنوعاته، ومنتجات بترولية، والروافع والبلدوزارات وأجزاؤها.

ب- القطاع العام (٢٥,١ ٪ من إجمالى الواردات)

ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية للقطاع العام بمعدل٢٣,٠٪ لتبلغ نحو ١٤,٧ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ١٢,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت وارداته من الوقود والزيوت المعدنية نحو ٥٧,٦٪ من إجمالي واردات هذا القطاع. وتمثلت أهم وارداته في البترول الخام ومنتجاته، والقمح، والمحركات والمولدات والمحولات الكهربائية وأجزاؤها، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والمنتجات الصيدلية، والسكر الخام، والقاطرات والعربات ومعدات السكك الحديدية والترام وأجزاؤها.

ج- القطاع الاستثماري (٧,٢٪ من إجمالي الواردات)

انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية للقطاع الاستثماري بمعدل ٨,٢٪ لتصل إلي ٤,٢ مليار دولار خلال السنة المالية٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٤,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت وارداته من السلع الوسيطة نحو ٣٣,٠٪ من إجمالي واردات هذا القطاع.وتمثلت أهم وارداته في البترول الخام ومنتجاته، والذرة، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، وأجزاء ولوازم السيارات وقطع غيارها، والخضر والنباتات والجذور والدرنات الغذائية، والمضخات والمراوح وأجزاؤها، والروافع والبلدوزارات وأجزاؤها، والمصنوعات من الحديد والصلب، وخامات الحديد.

ثالثاً – التوزيع الجغرافي للمعاملات السلعية:

يظهر التوزيع الجغرافى للمعاملات السلعية وفقا لأهم التكتلات الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، انخفاض حصيلة الصادرات السلعية لجميع التكتلات باستثناء الدول العربية والأسيوية، بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية لجميع التكتلات ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإفريقية.

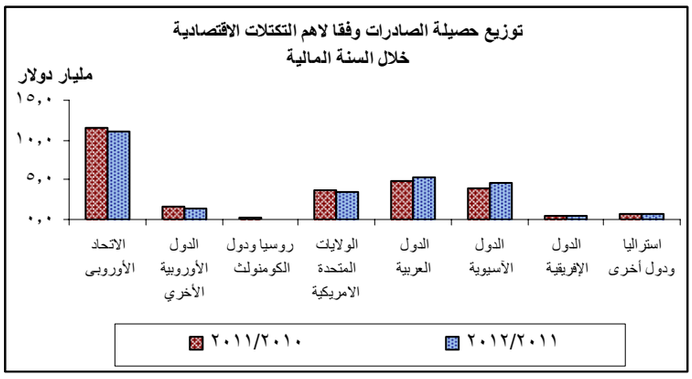

ففى جانب الصادرات جاء الاتحاد الأوروبي في المركز الأول بما يمثل ٤٠,٧٪ من إجمالي الصادرات خلال سنة العرض، يليه الدول العربية بما نسبته ١٩,٧٪، ثم الدول الآسيوية بما نسبته ١٧,١٪.

وعلى جانب الواردات جاء الاتحاد الأوروبي أيضاً في المركز الأول بما يمثل ٣٢,٩٪ من إجمالي الواردات خلال سنة العرض، يليه الدول الأسيوية بما نسبته ١٩,٩٪، ثم الدول العربية بما نسبته ١٧,٤٪

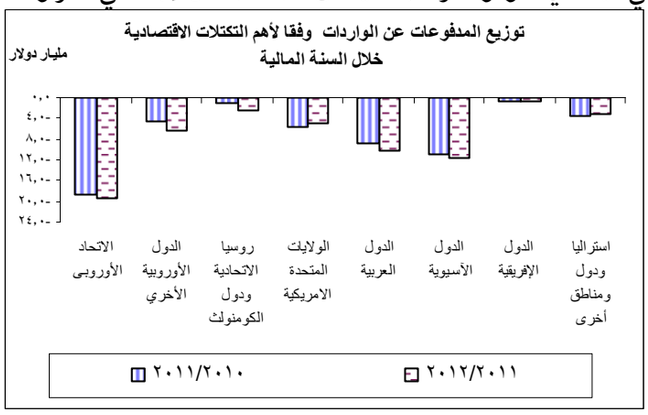

وعلي صعيد أهم الدول الشركاء التجاريين فى جانب الصادرات جاءت ايطاليا في المركز الأول تليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم الهند والإمارات العربية والمملكة المتحدة حيث مثلت هذه الدول مجتمعة ما نسبته ٥١,٥٪ من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية. وفى جانب الواردات جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول تليها الصين الشعبية وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة والكويت وتركيا والسعودية والإمارات حيث مثلت هذه الدول ما نسبته ٥٠,٤٪من إجمالي المدفوعات عن الواردات.

أ- **دول الاتحاد الأوروبي (٤٠,٧٪ من اجمالى الصادرات، ٣٢,٩٪ من اجمالى الواردات)**

تراجعت حصيلة الصادرات السلعية إلى دول الاتحاد الأوروبي بمعدل٤,٠٪ لتصل إلى نحو ١١,٠ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل ١١,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد جاءت ايطاليا في المرتبة الأولى، حيث مثلت الصادرات إليها ٥٠,٩٪ من إجمالي الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، تليها المملكة المتحدة (١١,٤٪)، ثم ألمانيا (٨,٤٪)، وأسبانيا (٧,٥٪). وتمثلت أهم الصادرات في البترول الخام ومنتجاته، والأسمدة، والمنسوجات القطنية، والمصنوعات من الألومنيوم، ومنتجات الصيدلة، والملابس الجاهزة، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والسجاد وأغطية الأرضيات، والمصنوعات من الحديد والصلب.

هذا بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من دول الاتحاد الأوروبي بمعدل ٣,١٪ لتصل إلى نحو ١٩,٣ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ١٨,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد تركز نحو ٥٨,٤٪ من المدفوعات عن الواردات من دول الاتحاد الأوروبي في أربع دول فقط، هى ألمانيا (١٨,٥٪)، تليها المملكة المتحدة (١٥,٢٪)، ثم هولندا (١٢,٥٪)، وايطاليا (١٢,٢٪). وتمثلت أهم الواردات منها في المنتجات البترولية، ومنتجات الصيدلة، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والقمح، والروافع والبلدوزرات، والخشب ومصنوعاته، والأجهزة الكهربائية للهاتف والتلغراف.

ب- **الدول العربية (١٩,٧٪ من اجمالى الصادرات، ١٧,٤٪ من اجمالى الواردات)**

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى الدول العربية بمعدل ٩,٤٪ لتصل إلى نحو ٥,٣ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٤,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها ٢٥,٦٪ من إجمالي الصادرات إلى تلك المجموعة، تليها المملكة العربية السعودية (١٦,٢٪)، ثم لبنان (١٤,٨٪)، والأردن (١١,٧٪). وتمثلت أهم الصادرات في البترول الخام ومنتجاته، والأسمدة، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمصنوعات من الحديد والصلب، والورق والورق المقوى والمصنوعات الورقية، والمنتجات من الخزف.

كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول العربية بمعدل ١٧,٣٪ لتصل إلى نحو ١٠,٢مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٨,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد جاءت الكويت في المرتبة الأولى بما يمثل ٢٧,٨٪ من إجمالي الواردات من تلك المجموعة، تليها المملكة العربية السعودية (٢٥,٣٪)، ثم الإمارات العربية المتحدة (٢٥,٢٪). وتمثلت أهم الواردات في البترول الخام ومنتجاته، واللدائن ومصنوعاتها، والمصنوعات من الحديد والصلب، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والورق والورق المقوى ومصنوعات الورقية، والحاسبات الآلية، والسكر الخام.

ج – الدول الأسيوية غير العربية (١٧,١٪ من اجمالى الصادرات،١٩,٩٪ من اجمالى الواردات)

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية إلى مجموعة الدول الأسيوية غير العربية بمعدل ١٤,٨٪ لتصل إلى نحو ٤,٦ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٤,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد جاءت الهند في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها ٤٩,٢٪ من إجمالي الصادرات إلى تلك المجموعة، تليها اليابان (١١,١٪)، ثم الصين (٩,٩٪)، وكوريا الجنوبية (٩,٤٪). وتمثلت أهم الصادرات في البترول الخام ومنتجاته، والملابس الجاهزة، والزجاج ومصنوعاته، والمنسوجات القطنية، والقطن الخام، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والورق والورق المقوى والمصنوعات الورقية، والأسمدة.

كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول الأسيوية (غير العربية) بمعدل ٦,٥٪ لتصل إلى نحو ١١,٧مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١١,٠ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها ٣٨,٠٪ من إجمالي واردات هذه المجموعة، تليها الهند (١٣,٣٪)، ثم كوريا الجنوبية (٩,٧٪). وتمثلت أهم الواردات منها في أجزاء ولوازم السيارات، والملابس الجاهزة، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والسيارات لركوب الأشخاص، والألياف التركيبية الاصطناعية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية.

د- الولايات المتحدة الأمريكية (١٢,٧٪ من اجمالى الصادرات،٨,٢٪ من اجمالى الواردات)

تراجعت حصيلة الصادرات السلعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ٤,٧٪ لتبلغ نحو ٣,٤ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ٣,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وتمثلت أهم الصادرات إليها في البترول الخام ومنتجاته، والأسمدة، والملابس الجاهزة، والمنسوجات القطنية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والاسمنت، والسجاد وأغطية الأرضيات، والمصنوعات من الألومنيوم، ومنتجات الصيدلة.

كما انخفضت أيضا المدفوعات عن الواردات السلعية من الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤,٨ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل نحو ٥,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وتمثلت أهم الواردات منها في الذرة، والمنتجات البترولية، ومنتجات الصيدلة، والمصنوعات من الحديد والصلب، والقمح، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والروافع والبلدوزرات، والمضخات والمراوح وأجزائها.

هـ – الدول الأوروبية الأخرى (٥,٣٪ من اجمالى الصادرات، ١٠,٤٪ من اجمالى الواردات)

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية إلى مجموعة الدول الأوروبية الأخرى بمعدل ١٦,٨٪ لتبلغ نحو ١,٤ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد جاءت تركيا في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها ٥٣,٤٪ من إجمالي الصادرات إلى تلك المجموعة، تليها سويسرا (٤٤,٤٪). وتمثلت أهم الصادرات في الملابس الجاهزة، والمنتجات البترولية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، والمطاط ومصنوعاته، والمنسوجات القطنية، والأسمدة، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والكربون، والمصنوعات من الألومنيوم.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول الأوروبية الأخرى بمعدل ٢٩,٨٪ لتصل إلى نحو ٦,١ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٤,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد جاءت سويسرا في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها ٥٣,٣٪ من إجمالي واردات هذه المجموعة، تليها تركيا (٤٣,٨٪). وتمثلت أهم الواردات منها في المنتجات البترولية، والمصنوعات من الحديد والصلب، ومنتجات الصيدلة، والقمح، والسكر الخام، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية ومنتجاتها.

و- استراليا ودول ومناطق أخرى (٢,٢٪ من اجمالى الصادرات، ٦,٠٪ من اجمالى الواردات)

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية إلى مجموعة استراليا ودول ومناطق أخرى بمعدل٤,٠٪ لتبلغ ٥٩٩,٩ مليون دولار خلال سنة العرض مقابل ٦٢٥,١ مليون دولار السنة المالية السابقة. وقد جاءت البرازيل في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها ٢٠,١٪ من إجمالي الصادرات إلى تلك المجموعة، تليها كندا (٩,٥٪)، ثم استراليا (٣,٧٪). وتمثلت أهم الصادرات فى البترول الخام ومنتجاته، والسيارات والجرارات والدراجات، والسجاد وأغطية الأرضيات، والمنسوجات القطنية، والملابس الجاهزة، والزجاج ومصنوعاته، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية.

بينما استقرت المدفوعات عن الواردات السلعية من استراليا ودول ومناطق أخرى عند ٣,٥ مليار دولار خلال سنة العرض وقد جاءت البرازيل في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها ٣٢,٣٪ من إجمالي واردات هذه المجموعة، تليها الأرجنتين (١٢,٣٪)، ثم استراليا (١٢,١٪)، وكندا (١٠,٤٪). وتمثلت أهم الواردات فى البترول الخام ومنتجاته، واللحوم، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، وألبان ومنتجاتها وبيض وعسل، وخامات الحديد، والمصنوعات من الحديد والصلب، والقمح، والذرة.

ز- الدول الأفريقية (غير العربية) (١,٩٪ من اجمالى الصادرات، ٠,٩٪ من اجمالى الواردات)

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية إلى مجموعة الدول الأفريقية (غير العربية) بمعدل ٨,١٪ لتصل إلى ٤٩٩,١ مليون دولار خلال سنة العرض مقابل ٥٤٢,٩ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد جاءت كينيا في المرتبة الأولى حيث مثلت الصادرات إليها ٢٠,٣٪ من إجمالي الصادرات إلى تلك المجموعة، تليها أثيوبيا (١٧,٥٪)، ثم جنوب أفريقيا (١٠,٢٪). وتمثلت أهم الصادرات في الورق والورق المقوي والمصنوعات الورقية، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية، المنتجات البترولية، والمصنوعات من الحديد والصلب، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها ،والمنتجات الصيدلية.

كما انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من الدول الأفريقية (غير العربية) بمعدل ١٩,٢٪ لتصل إلى ٥٠٥,٠ مليون دولار خلال سنة العرض مقابل ٦٢٥,١ مليون دولار وقد جاءت كينيا في المرتبة الأولى حيث مثلت الواردات منها ٥٠,٧٪ من إجمالي واردات هذا التكتل، تليها جنوب أفريقيا (١٢,٣٪)، ثم زامبيا (٨,٨٪). وتمثلت أهم الواردات منها في الشاي، والتبغ وابدال تبغ مصنعه، والنحاس ومصنوعاته، ومنتجات الصيدلة، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها، والقمح، والخشب ومصنوعاته.

ح- روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة (٠,٤٪ من اجمالى الصادرات ، ٤,٤٪ من اجمالى الواردات)

تراجعت حصيلة الصادرات السلعية إلى مجموعة روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة بمعدل ٤٣,٩٪ لتصل إلى ١٠٧,٤ مليون دولار خلال سنة العرض مقابل ١٩١,٦ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة. وتمثلت أهم الصادرات فى الموالح، والمنتجات البترولية، والأسمنت، والبطاطس، ومنتجات الصيدلة، والحديد الزهر والمنتجات نصف الجاهزة والحديد المدرفل، والورق والورق المقوي والمصنوعات الورقية.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة لتصل إلى ٢,٦ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وتمثلت أهم الواردات منها فى القمح، والمنتجات البترولية، والذرة، والشحوم والدهون والزيوت النباتية والحيوانية، والخشب ومصنوعاته، والمصنوعات من الحديد والصلب، وخامات الحديد.

رابعاً – تصنيف التبادل التجاري وفقا لاهم انواع السلع:

وفقا لتوزيع حجم التبادل التجاري لاهم انواع السلع، فقد ارتفعت كافة المجموعات السلعية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ فيما عدا مجموعة المعادن ومنتجاتها، ومجموعة المركبات والعربات ووسائل النقل. وقد بلغت مساهمة مجموعة البترول الخام ومنتجاته في إجمالي حجم التبادل التجاري ما نسبته ٢٩,١٪، ويليها مجموعة المنتجات الكيماوية بنسبة ٩,٥٪ ثم مجموعة المواد الغذائية بنسبة ٨,٧٪، ومجموعة المعادن العادية بنسبة ٨,٣٪ ، ومجموعة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها بنسبة ٧,٦٪.

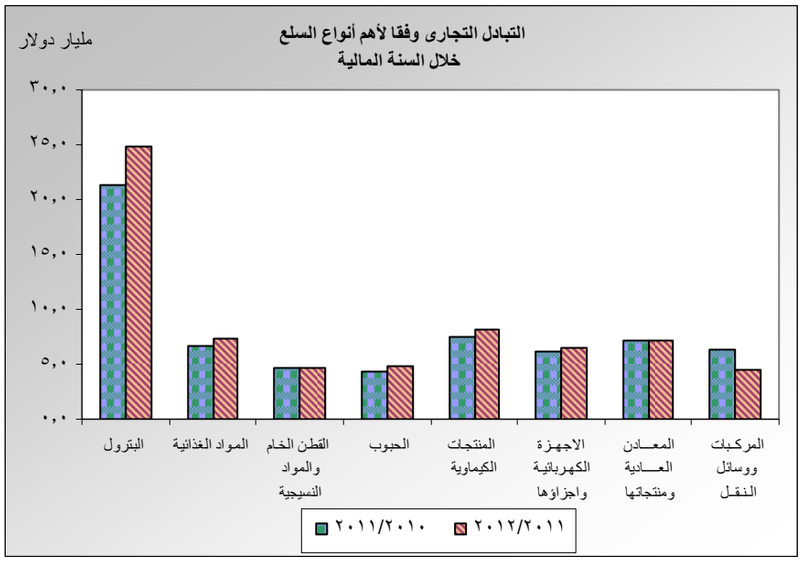

وبتوزيع حصيلة الصادرات السلعية وفقا لاهم انواع السلع جاءت مجموعة البترول الخام ومنتجاته في المركز الأول بما يمثل ٤٨,٧٪ من إجمالي الصادرات خلال فترة العرض، يليها مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة ٩,٧٪، ثم مجموعة القطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى بنسبة ٧,٢٪، ومجموعة المعادن العادية بنسبة ٦,٣٪، ومجموعة المواد الغذائية بدون الحبوب بنسبة ٤,٠٪.

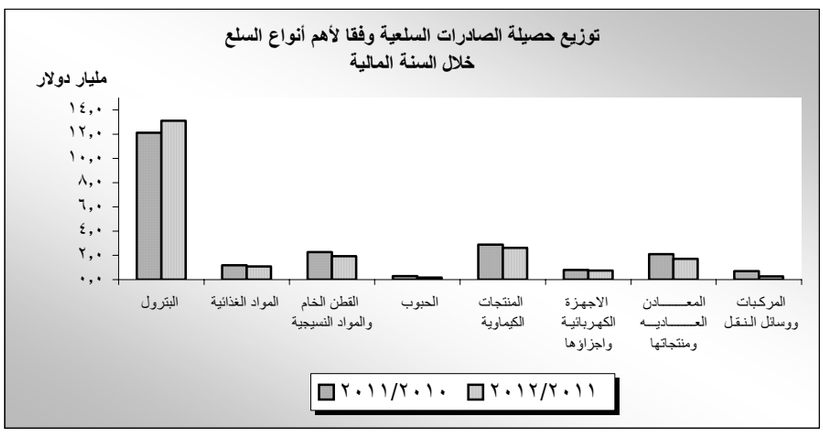

وبتوزيع المدفوعات عن الواردات السلعية وفقا لأهم أنواع السلع جاءت مجموعة البترول الخام ومنتجاته في المركز الأول بما يمثل ٢٠,١٪ من إجمالي الواردات خلال سنة العرض، يليها مجموعة المواد الغذائية (بدون الحبوب) بنسبة ١٠,٨٪، ثم مجموعة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها بنسبة ٩,٩٪، ومجموعة المنتجات الكيماوية ٩,٤٪، ومجموعة المعادن العادية بنسبة ٩,٣٪، ومجموعة الحبوب ٧,٩٪.

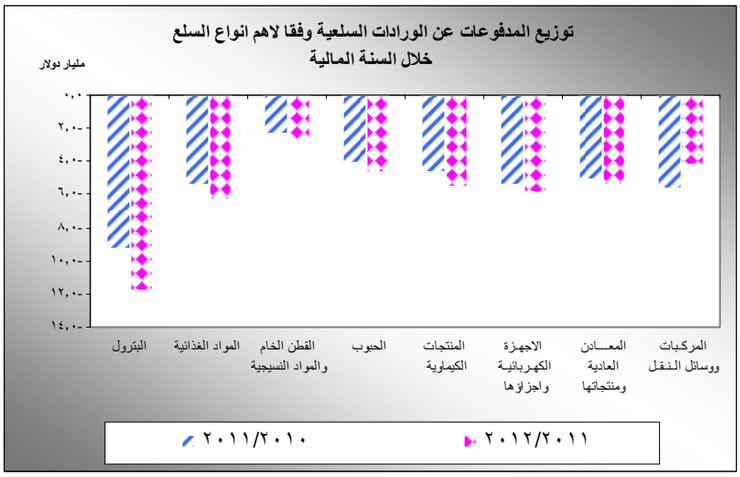

أ- البترول الخام ومنتجاته:

ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية من مجموعة البترول الخام ومنتجاته بمعدل ٨,٢٪ لتصل إلى نحو ١٣,١ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل ١٢,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٤٨,٧٪ من اجمالى الصادرات. وجاء ذلك محصلة لزيادة حصيلة الصادرات من البترول الخام بمعدل ٢٥,٧٪، وتموين السفن والطائرات بالوقود بمعدل ١٥,٦٪، والغاز الطبيعي بمعدل ٢,٩٪، بينما انخفضت حصيلة الصادرات من المنتجات البترولية بمعدل ١٩,٩٪.

كما ارتفعت ايضا المدفوعات عن الواردات من مجموعة البترول الخام ومنتجاته بمعدل ٢٧,١٪ لتصل إلي نحو ١١,٨مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٩,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٢٠,١٪ من اجمالى الواردات، وجاء ذلك محصلة لزيادة المدفوعات عن الواردات من المنتجات البترولية بمعدل ٣٨,٣٪، وتموين السفن والطائرات بالوقود بمعدل ٦٨,٢٪، بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات من البترول الخام بمعدل ١٢,١٪. ونتيجة لذلك فقد حقق الميزان البترولي فائضا قدره ١,٤ مليار دولار بمعدل تراجع ٥٢,٩٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة.

ب – منتجات الصناعات الكيماوية:

تراجعت حصيلة الصادرات السلعية من مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية بمعدل ٨,٤٪ لتصل إلي نحو ٢,٦ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٢,٩ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٩,٧٪ من اجمالى الصادرات. وجاء ذلك لانخفاض حصيلة الصادرات من المبيدات الحشرية بمعدل ٥٣,٠٪، والأسمدة بمعدل ٢٤,٨٪، وخلاصات للدباغة والصباغة وأحبار للطباعة بمعدل ٢١,٦٪، ومنتجات الصيدلة بمعدل ٢٠,٠٪.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية بمعدل ١٧,٨٪ لتصل إلي نحو ٥,٥ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٤,٧ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة٩,٤٪ من اجمالى الواردات ،وجاء ذلك محصلة لزيادة المدفوعات عن الواردات من الصابون ومحضرات الغسيل والشموع بمعدل ٨١,٥٪، ومنتجات الصيدلة بمعدل ٢١,٢٪، والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية والكربون بمعدل ٢٠,٢٪، بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات من المبيدات الحشرية، والخلاصات للدباغة والصباغة والأحبار للطباعة، والزيوت العطرية أو محضرات العطور أو التجميل. ومحصلة لذلك فقد حقق الميزان السلعى عجزا قدره ٢,٩ مليار دولار .

ج – القطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى :

تراجعت حصيلة الصادرات السلعية من مجموعة القطن والمواد النسيجية الأخرى بمعدل ١٤,٧٪ لتصل إلي حوالي ١,٩ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل حوالي ٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٧,٢٪ من اجمالى الصادرات، ويرجع ذلك إلى انخفاض حصيلة الصادرات من غزل القطن بمعدل ٥٦,٣٪، وبياضات للأسرة والمائدة والمطبخ بمعدل ٤٧,٦٪، والقطن الخام بمعدل ٣٨,٨٪، والسجاد وأغطية الأرضيات بمعدل ١٤,٢٪.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة القطن والمواد النسيجية الأخرى بمعدل ١٩,٣٪ لتصل إلي نحو٢,٨ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل نحو ٢,٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٤,٧٪ من اجمالى الواردات ،وجاء ذلك محصلة لزيادة المدفوعات عن الواردات من الكتان الخام بمعدل ٧٦,٥٪، والمنسوجات القطنية بمعدل ٣٥,٣٪، والبطانيات بمعدل ٣١,٧٪، والملابس الجاهزة بمعدل ٢٥,٩٪. بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات من القطن الخام بمعدل ٥٢,٢٪، وغزل القطن بمعدل ١٤,٥٪، ومحصلة لذلك فقد حقق الميزان السلعى عجزا قدره ٨٣٥,٦ مليون دولار.

د– المعادن العادية ومنتجاتها :

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية من مجموعة المعادن العادية ومنتجاتها بمعدل ١٨,٩٪ لتصل إلي نحو ١,٧ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٢,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٦,٣٪ من اجمالى الصادرات. وجاء ذلك لانخفاض حصيلة الصادرات من الحديد الخام والحديد والصلب ومصنوعاتهما بمعدل ٣٠,٣٪.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة المعادن العادية ومنتجاتها بمعدل ٦,٧٪ لتصل إلي نحو ٥,٤ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل نحو ٥,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٩,٣٪ من اجمالى الواردات، وجاء ذلك محصلة لزيادة المدفوعات عن الواردات من النيكل الخام ومصنوعاته بمعدل ٤٣٩,٩٪، والرصاص الخام ومصنوعاته بمعدل ١٢٨,١٪. وانخفاض المدفوعات عن الواردات من الزنك خام ومصنوعاته بمعدل٤١,٨٪، ومحصلة لذلك فقد حقق الميزان السلعى عجزا قدره ٣,٧ مليار دولار.

هـ – المواد الغذائية (بدون الحبوب) :

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية من مجموعة المواد الغذائية بمعدل ٨,٦٪ لتصل إلي ١,١ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ١,٢ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٤,٠٪ من اجمالى الصادرات، وجاء ذلك لانخفاض حصيلة الصادرات من بقايا صناعة الأغذية بمعدل ٥٧,٨٪، والخضر والنباتات الطازجة والمجمدة بمعدل ٢٤,٠٪، والسكر الخام والمصنوعات السكرية بمعدل ١٩,٩٪، والفواكه والأثمار بمعدل ٨,٢٪.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة المواد الغذائية بمعدل ١٦,٤٪ لتصل إلي نحو ٦,٣ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٥,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ١٠,٨٪ من اجمالى الواردات ،ويرجع ذلك إلى زيادة المدفوعات عن الواردات من سكر خام ومصنوعات سكريه بمعدل ١٣٦,٤٪، والبهارات والفانيليا بمعدل ٣٦,٣٪، والألبان ومنتجاتها والبيض بمعدل ٣٣,١٪، والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها بمعدل ٢٠,٩٪، والشاى ١٧,٩٪، والأسماك ٩,٢٪، ومحصلة لذلك فقد حقق الميزان السلعى عجزا قدره ٥,٣ مليار دولار.

و – آلات وأجهزة ومعدات كهربائية و أجزائها :

تراجعت حصيلة الصادرات السلعية من مجموعة الآلات والأجهزة الكهربائية بمعدل ١,٤٪ لتصل إلى ٧٤٤,٢ مليون دولار خلال سنة العرض مقابل ٧٥٤,٨ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٢,٨٪ من اجمالى الصادرات، وجاء ذلك محصلة لانخفاض حصيلة الصادرات من ثلاجات ومجمدات كهربائية للاستعمال المنزلي بمعدل ٣١,٢٪، أجهزة كهربائية للهاتف والتلغراف ٢٤,٣٪، وآلات تكييف هواء بمعدل ٢٣,٩٪، والأجهزة الآلية ذات المحرك الكهربائي للاستعمال المنزلي بمعدل ١٠,٦٪.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة الآلات والأجهزة الكهربائية بمعدل ٧,٧٪ لتصل إلي نحو ٥,٨ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٥,٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٩,٩٪ من اجمالى الواردات ،وجاء ذلك محصلة لزيادة المدفوعات عن الواردات من الأجهزة الكهربائية لوصل وقطع وصيانة الدوائر الكهربائية بمعدل ٨١,١٪، والأجهزة الكهربائية للهاتف والتلغراف بمعدل ٤١,٤٪، والآلات وأجهزة للطباعة وأجزاؤها بمعدل ٣٩,٣ ٪، والأجهزة الآلية ذات المحرك الكهربائي للاستعمال المنزلي بمعدل ١٤,٤٪. وانخفاض المدفوعات عن الواردات من آلات تستعمل في الزراعة، وآلات وأجهزه للحلج والنسيج وأجزاؤها، وآلات تكييف الهواء. ومحصلة لذلك فقد حقق الميزان السلعى عجزا قدره ٥,١ مليار دولار.

ز – المركبات والعربات ووسائل النقل الأخرى:

انخفضت حصيلة الصادرات السلعية من مجموعة وسائل النقل بمعدل ٦٠,٠٪ لتصل إلي ٢٧٧,٣ مليون دولار خلال سنة العرض مقابل ٦٩٢,٩ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ١,٠٪ من اجمالى الصادرات، وجاء ذلك لانخفاض حصيلة الصادرات من الروافع والبلدوزرات وأجزاؤها بمعدل ٧٣,٩٪، والسفن والقوارب والعائمات بمعدل ٦٠,٥٪، والسيارات والمركبات لنقل الأشخاص والبضائع بمعدل ٣٢,٧٪، وأجزاء ولوازم وبطاريات السيارات وقطع غيارها بمعدل ٢٩,٠٪.

كما انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة وسائل النقل بمعدل ٢٣,٩٪ لتصل إلي نحو ٤,٢ مليار دولار خلال سنة العرض مقابل نحو ٥,٦ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٧,٢٪ من اجمالى الواردات، وجاء ذلك نتيجة لانخفاض المدفوعات عن الواردات من الطائرات وأجزاؤها بمعدل ٦١,٥٪، و السفن والقوارب والعائمات بمعدل ٦٠,٧٪، والقاطرات والعربات ومعدات السكك الحديدية والترام وأجزاؤها بمعدل ٣٢,٣٪، والروافع و البلدوزرات وأجزاؤها بمعدل ٢٥,٤٪، والسيارات والمركبات لنقل البضائع والأشخاص ١٩,٧٪. ونتيجة لذلك فقد حقق الميزان السلعى عجزا قدره ٤,٠ مليار دولار.

ح – الحبوب:

تراجعت حصيلة الصادرات السلعية من مجموعة الحبوب بمعدل ٣٥,٦٪ لتصل إلي ١٥٦,٩ مليون دولار خلال سنة العرض مقابل ٢٤٣,٧ مليون دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٠,٦٪ من اجمالى الصادرات. وجاء ذلك لانخفاض حصيلة الصادرات من الذرة بمعدل ٧٧,٠٪، والحبوب والأثمار الزيتية والنباتات للصناعة بمعدل ١٣,٤٪.

بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية من مجموعة الحبوب بمعدل ١٤,٧٪ لتصل إلي نحو٤,٧ مليار دولار خلال سنة العرض، مقابل نحو ٤,١ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة. وقد مثلت هذه المجموعة ٧,٩٪ من اجمالى الواردات، وجاء ذلك محصلة لزيادة المدفوعات عن الواردات من الأرز، والذرة، والحبوب والأثمار الزيتية. بينما انخفضت المدفوعات عن الواردات من الشعير، والقمح، والعدس. ومحصلة لذلك فقد حقق الميزان السلعى عجزا قدره ٤,٥ مليار دولار.

٥/٤ – قطاع الخدمات المالية غير المصرفية*

٥/٤ /١– سوق الأوراق المالية

شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ استمرار العمل على تطوير القواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٤٢١) لسنة ٢٠١٢ فى ٢٠١٢/٤/٢٠ بتعديل المـادتين (٥٨ و ٥٩) من اللائحة التنفيذية لقانون الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية الصادرة بقرار وزير التجارة الخارجية رقم (٩٠٦) لسنة ٢٠٠١ بشأن ضوابط اختيار أعضاء مجلس إدارة شركة الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية. وكان من أهم ما جاء بالمادة (٥٨) أن يكون للشركة مجلس إدارة من ثلاثة عشر عضواً على الأكثر تكون غالبيتهم من ذوى الخبرة على أن يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وأن تُمثَّل البورصة المصرية بعضو واحد على الأقل فى مجلس إدارة الشركة. ويوضح النظام الأساسى للشركة نسب تمثيل مجموعات الأعضاء المساهمين فى الشركة بمجلس الإدارة، وكيفية إعداد قائمة المرشحين لرئاسة وعضوية المجلس. ويحدد مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية معايير الخبرة الواجب توافرها فى المرشحين للعضوية.

ومن أهم ما جاء بالمادة (٥٩) أن يتم إخطار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بقرار تعيين رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة خلال أسبوعين من تاريخ صدوره، كما يتم الإخطار فى ذات المدة بكل تعديل فى عضوية مجلس الإدارة. وفى حالة خلو منصب عضو مجلس الإدارة يحل محله العضو التالى له فى ترتيب عدد الأصوات فى آخر انتخاب للمجلس، وتكون مدة عضوية عضو مجلس الإدارة الجديد مكملة لمدة سلفه.

وعملاً على تنظيم التعامل فى سوق الأوراق المالية ، فقد صدر قـرار رئيس مجلس الوزراء رقـم (٥٧٢) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٣٥) لسنة ١٩٩٣، حيث ألزم القرار الشركات العاملة فى مجال السمسرة فى الأوراق المالية، والوساطة والسمسرة فى السندات، وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية بأن يقتصر تعاملها فى الأوراق المالية الأجنبية سواء كان لحسابها أو لحساب عملائها على شهادات الإيداع المقابلة لأوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية فقط دون التعامل على غيرها من الأوراق المالية الأجنبية بالخارج وفقاً للضوابط التى يضعها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وأن تقوم الشركات بتوفيق أوضاعها طبقاً لأحكام هذا القرار خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل به.

وعملاً على تنظيم وحماية المتعاملين فى الأدوات المالية، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (١٠٥) لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٨ بشأن القواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محفظة توريق واحدة إلى شركة التوريق وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق. وتضمن القرار أن يكون رأس المال المصدر لشركة التوريق مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن خمسة ملايين جنيه، وألا يقل صافى أصول شركة التوريق عن قيمة رأس المال المصدر والمدفوع، وعدم إخلال أمين الحفظ الذى يتولى إدارة إصدارات سندات التوريق بأى من الالتزامات تجاه حملة سندات التوريق السابق إصدارها. كما يجب أن يكون لدى شركة التوريق وعد من مالك محفظة الحقوق المالية بإحالة تلك الحقوق إلى شركة التوريق على أن يتضمن القيمة التقديرية للمحفظة المحالة. كما ألزم القرار شركات التوريق بالإفصاح وفقاً لقوانين ولوائح مجلس إدارة الهيئة، وسداد الرسوم المقررة والتأمين الواجب إيداعه لدى الهيئة للحصول على الترخيص. كذلك أوضح القرار المستندات الواجب إرفاقها بطلب الترخيص للشركات المساهمة من غير شركات التوريق للقيام بأكثر من إصدار لسندات توريق.

---

* المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية ، والتقارير الشهرية للبورصة المصرية .

وفى سبيل تطوير مستويات الإفصاح والشفافية فى سوق الأوراق المالية، صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢ بتعديل المواد (٣ ، ٣٢ مكرر) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨ وتعديلاته، بخصوص حقوق الاكتتاب ويقصد بحق الاكتتاب منح الأولوية للمساهمين القدامى للاكتتاب فى أسهم زيادة رأس المال النقدية. وتتمثل هذه التعديلات فى أنه يجب إتمام القيد الكامل للأوراق المالية المصدرة، على أن يتم قيد الإصدارات التالية بالنسبة للأسهم وحقوق الاكتتاب خلال شهرين من تاريخ غلق باب الاكتتاب، وذلك بالنسبة لزيادة رأس المال. وفيما يتعلق بحالات الاندماج فيكون القيد خلال شهرين من تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية المرخص بالاندماج، ويكون القيد خلال شهرين من تاريخ موافقة الجمعية العامة على قرار زيادة رأس المال من خلال توزيع أسهم مجانية. كما تضمنت التعديلات إلزام أية شركة مقيدة أسهمها بالبورصة وترغب فى الزيادة النقدية لرأس المال وإعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى التقدم بطلب لقيد حق الاكتتاب إلى إدارة البورصة قبل خمسة أيام عمل على الأقل من التاريخ المحدد لفتح باب الاكتتاب مرفقاً به اعتماد الهيئة لإعلان دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب وموافقة شركة الإيداع والقيد المركزى على قيد حق الاكتتاب ، ويصدر بقيد حق الاكتتاب قرار من لجنة القيد بالبورصة.

وأكد القرار على ضرورة الالتزام بقواعد الاستحواذ المنصوص عليها فى الباب الثانى عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢. كذلك أوضح القرار ضوابط تداول حق الاكتتاب بالتبعية مع الأسهم الأصلية للشركة بحيث لا تقل الفترة الزمنية من تاريخ نشر الإعلان حتى آخر يوم لتداول حق الاكتتاب عن خمسة عشر يوماً أو تكون تلك المدة ثلاثون يوماً بالنسبة لأسهم الزيادة المنفصلة عن الأسهم الأصلية. ولتنظيم عملية تداول تلك الحقوق ، فقد أصدر رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (٢٨٢) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦ بشأن قواعد تداول حقوق الاكتتاب، حيث يتيح القرار الفرصة أمام حملة الأسهم الذين لا يمتلكون الملاءة المالية للمشاركة فى زيادة رؤوس أموال الشركات عن طريق بيع حقهم لمستثمر آخر مقابل نسبة مالية يتم الاتفاق عليها.

وقد نصت المادة الأولى على الموافقة على اعتماد قواعد التداول لتلك الحقوق الصادرة من مجلس إدارة البورصة والواردة بخطاب رئيس البورصة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٠، وذلك مع الالتزام بأحكام الباب الثانى عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، وأن تسرى على تداول حقوق الاكتتاب كافة قواعد التداول المعمول بها بالبورصة، بينما اشترطت المادة الثانية خضوع التعاملات التى تتم على حقوق الاكتتاب لكافة قواعد الإشراف والرقابة السارية على التعاملات التى تتم على أسهم الشركات المقيدة بالبورصة.

وفى إطار تفعيل دور سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة لما يمثله ذلك من أهمية فى دعم الاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنة، أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (٧٣٨) بشأن القواعد التى تنظم تداول وتسوية ورقابة الأسهم المقيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم ما تضمنته تلك القواعد أن يتم التداول لهذه الأسهم من خلال جلسة تداول تستمر لمدة ساعة يومياً وبذات الآلية التى يتم بها التداول فى السوق الرئيسية، وأن تكون الحدود السعرية المسموح بها فى التداول ٥٪ صعوداً أو هبوطاً، وأن تتم عملية التسوية فى اليوم الثانى بعد يوم التنفيذ (T+2). كما أصدر المجلس القرارين رقم (٨١) و (٨٣) لسنة ٢٠١١، بشأن قواعد قيد الأوراق المالية التى تصدر عن الشركات الصغيرة والمتوسطة بجداول البورصة، وتنظيم سجل الرعاة المعتمدين لتلك الشركات، والذى تضمن نقل هذا السجل، وكذا كافة طلبات القيد والمستندات، من الهيئة إلى البورصة.

وفى إطار خطة التطوير التى تنتهجها البورصة المصرية لتحديث بنيتها التحتية تكنولوجياً وفنياً، فقد شهدت سنة التقرير افتتاح المقر الجديد للبورصة بالقرية الذكية فى ٢٠١٢/٤/١٢. كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين البورصة المصرية وبورصة إسطنبول للأوراق المالية فى ٢٠١٢/٦/٢٢، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين البورصتين فيما يتعلق بشهادات صناديق المؤشرات (Exchange Traded Funds (ETFs، بالإضافة إلى تبادل الخبرات لتطوير نظم التداول الآلية.

وانطلاقاً من حرص البورصة المصرية على تطبيق سياسة تسويقية لاجتذاب شريحة جديدة من الشركات للقيد فيها، فقد وافق مجلس إدارة البورصة فى أبريل ٢٠١٢ على إعفاء الشركات من رسوم القيد لأول مرة إذا أنهت هذه الشركات كافة إجراءات القيد والطرح خلال فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٢/٩/٣٠. وفى سبيل توعية المستثمرين بمزايا القيد فى سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل)، فقد تم خلال النصف الثانى من السنة المالية توقيع مذكرة تفاهم بين البورصة وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات " إيتيدا " ، كما عقد مسئولو البورصة سلسلة لقاءات وورش عمل مع عدد من رجال الأعمال والمستثمرين.

وبالنسبة لأداء البورصة المصرية فقد تراجعت كافة مؤشراتها السعرية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لحالة الترقب من قِبل المتعاملين فى السوق لما ستسفر عنه الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر. فقد انخفض مؤشرها الرئيسى (EGX 30) بمعدل ١٢,٤٪ ، ليصل إلى ٤٧٠٨,٦ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل ٥٣٧٣,٠ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١١. كذلك تراجع مؤشر البورصة المصرية ٢٠ محدد الأوزان (EGX 20 Capped) بمعدل ٧,٤٪ ليبلغ ٥٤٥٢,٠ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٢. كما تراجع مؤشرا الأسعار (EGX 70) و (EGX 100) بمعدل ٣٣,٠٪ و ٢٥,٠٪ ليبلغا ٤٢٢,٠ نقطة و ٧٢٩,٥ نقطة فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وانخفض أيضاً المؤشر العام لسوق المال بمعدل ٢٨,٩٪ ليبلغ ٦٠٤,٦ نقطة.

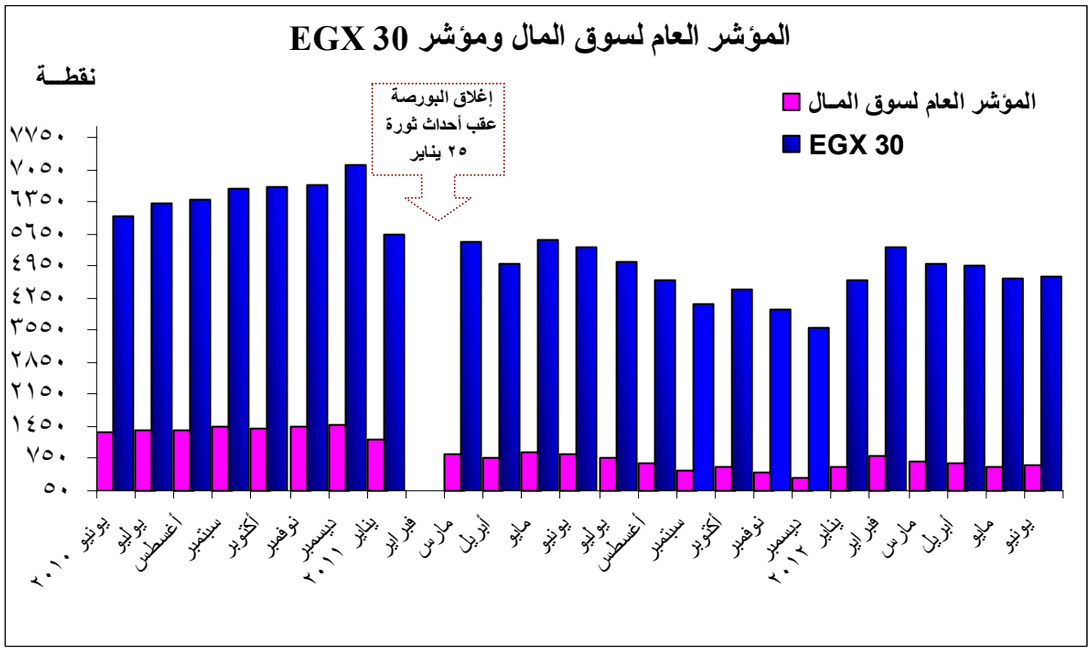

بالنسبة **للسوق الأولية**، وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ على ٣١٠٧ إصداراً جديداً بقيمة إجمالية ٣٨,١ مليار جنيه (مقابل ٢٦٥٤ إصداراً بقيمة إجمالية ٤٤,٦ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة) ، منها ٢٠٢١ إصداراً لتأسيس شركات جديدة وبما يمثل ٦٥,٠٪ من إجمالى عدد الإصدارات، بلغت قيمتها ٧,٢ مليار جنيه. أما الإصدارات الخاصة بزيادة رؤوس أموال شركات قائمة، فبلغ عددها ١٠٨٦ إصداراً بقيمة إجمالية ٣٠,٩ مليار جنيه وبما يمثل ٨١,٠٪ من إجمالى قيمة الإصدارات خلال سنة التقرير.

وتشير حركة قيد الشركات بجداول البورصة إلى ارتفاع عدد الشركات المقيدة بالبورصة ليصل إلى ٢١٢ شركة فى نهاية يونيو ٢٠١٢ (مقابل ٢١١ شركة فى نهاية يونيو ٢٠١١). وارتفع رأس المال الاسمى لتلك الشركات بمعدل ٣,٧٪ ليبلغ ١٥٠,١ مليار جنيه ، مقابل ١٤٤,٧ مليار جنيه. بينما تراجع رأس المال السوقى لها بمعدل ١٥,٠٪ ليصل إلى ٣٣٩,٨ مليار جنيه وبما يمثل ٢٢,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عن السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٣٩٩,٨ مليار جنيه. ويُعزى هذا التراجع فى رأس المال السوقى إلى انخفاض أسعار أغلب الأسهم المتداولة بالبورصة المصرية.

وارتفعت قيمة السندات المصدرة والمقيدة بالبورصة بنحو ٦٠,٥ مليار جنيه بمعدل ٢٦,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، لتصل إلى نحو ٢٨٥,٣ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢، مقابل ٢٢٤,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١١. ويُعزى ذلك إلى زيادة قيمة سندات الخزانة المصرية (المتعاملون الرئيسيون) خلال السنة بنحو ٦٣,٨ مليار جنيه لتبلغ ٢٧٠,٦ مليار جنيه بما يمثل ٩٤,٨٪ من إجمالى قيمة السندات المقيدة فى نهاية يونيو ٢٠١٢. بينما تراجعت كلٌ من سندات الشركات، وسندات التوريق بنحو ٢,٤ مليار جنيه و ٠,٩ مليار جنيه على الترتيب.

أما التعاملات فى **السوق الثانوى** ، فقد شهدت تراجعاً فى عدد العمليات خلال سنة التقرير بمقدار ١٧٥٢ ألف عملية بمعدل ٢٤,٥٪ مقارنة بالسنة المالية السابقة ليبلغ ٥٤٠٨ ألف عملية. كما تراجعت قيمة هذه الأوراق بمقدار ٤٧,٧ مليار جنيه بمعدل ٢٣,٨٪ لتبلغ نحو ١٥٢,٩ مليار جنيه. وانخفض عدد الأوراق المتداولة (الأسهم والسندات) بمقدار ٨٩٢ مليون ورقة بمعدل ٣,٨٪ لتبلغ ٢٢,٣ مليار ورقة.

وقد استحوذ التعامل فى الأسهم على معظم معاملات البورصة خلال سنة التقرير، لتبلغ نسبته ٧٩,٥٪ من إجمالى قيمة المعاملات (مقابل ٧٧,٥٪ خلال السنة المالية السابقة)، بينما مثل التعامل فى السندات ٢٠,٥٪ من الإجمالى (مقابل ٢٢,٥٪).

وفيما يتعلق **بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل)** ، فقد بلغ عدد الشركات المقيدة بها ٢١ شركة ، وبلغ رأس المال السوقى للأسهم المقيدة فى البورصة نحو ١,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٢. وخلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ، بلغ عدد الأوراق المتداولة نحو ٤٥ مليون ورقة منفذه من خلال ١٩٤٦٠ عملية قيمتها ١٨٢ مليون جنيه.

تطور حركة تداول الأوراق المالية

خـــــــلال السنة المالية	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
عدد العمليات (بالألف)	**١٣١٦٩**	**١٢١١٦**	**٧١٦٠**	**٥٤٠٨**
أ – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	١٢١٢٣	١١٣٨٣	٧٠٦٨	٥٣٣٤
ب – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	١٠٤٦	٧٣٣	٨٤	٥٤
ج – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) *	–	–	٨	٢٠
عدد الأوراق المتداولة (بالمليون)	**٣١٩٥٦**	**٣٢٨٨٠**	**٢٣٢٣٦**	**٢٢٣٤٤**
أ – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	٢٥٤٥٥	٢٥٣٦٢	٢١٠٤٨	٢١١٨٢
ب – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٦٥٠١	٧٥١٨	٢١٦٦	١١١٧
ج – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) *	–	–	٢٢	٤٥
قيمة التداول (مليون جنيه)	**٣١٩٦٨٢**	**٤٤١٣١٥**	**٢٠٠٥٧٨**	**١٥٢٨٨١**
أ – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار المقيدة	٢٧٨٣٨٣	٣١٢١٤١	١٨٢٨٩٠	١٣٧١٢٧
ب – أسهم وسندات ووثائق صناديق الاستثمار غير المقيدة	٤١٢٩٩	١٢٩١٧٤	١٧٤٦٠	١٥٥٧٢
ج – سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) *	–	–	٢٢٨	١٨٢

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية ، التقارير الشهرية للبورصة المصرية .

* بدأ التداول فى بورصة النيل فى ٣ يونيو ٢٠١٠.

وبالنسبة **لتعاملات الأجانب** فى البورصة المصرية، فقد تراجعت خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمعدل ١٢,٥٪ وذلك مقارنة بالسنة المالية السابقة، لتبلغ ٧٧,٧ مليار جنيه مقابل ٨٨,٧ مليار جنيه . وقد أسفرت معاملاتهم عن صافى مشتريات بلغ ١٤,٣ مليار جنيه مقابل ٢,٠ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة.

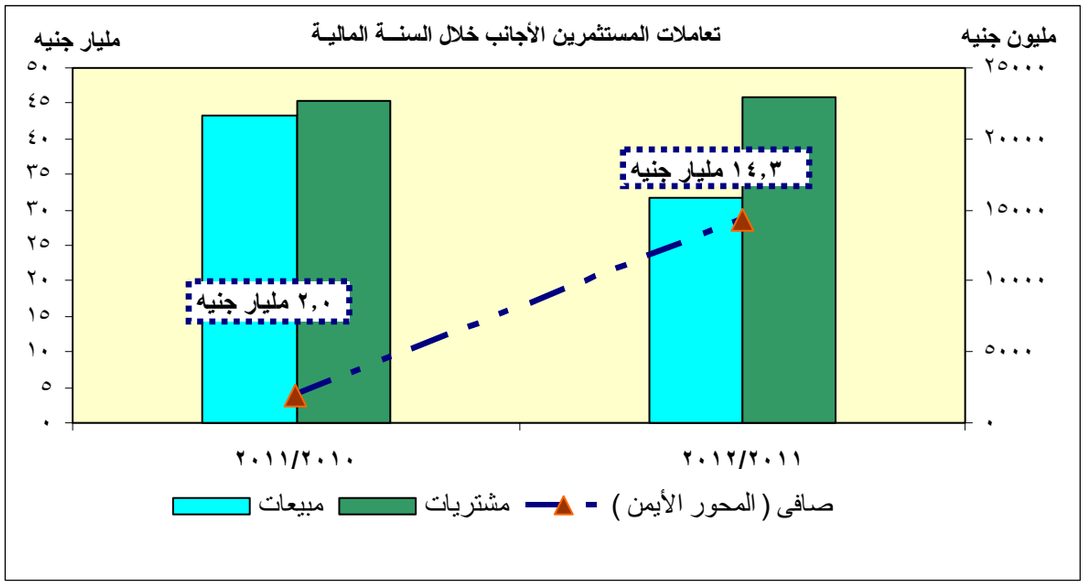

وقد استحوذ المستثمرون المصريون على ٦٣,٣٪ من إجمالى التعاملات فى البورصة المصرية خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، واستحوذ الأجانب (غير العرب) على نحو ٣٠,٢٪ من إجمالى التعاملات، فى حين سجلت تعاملات المستثمرين العرب ٦,٥٪ من إجمالى التعاملات.

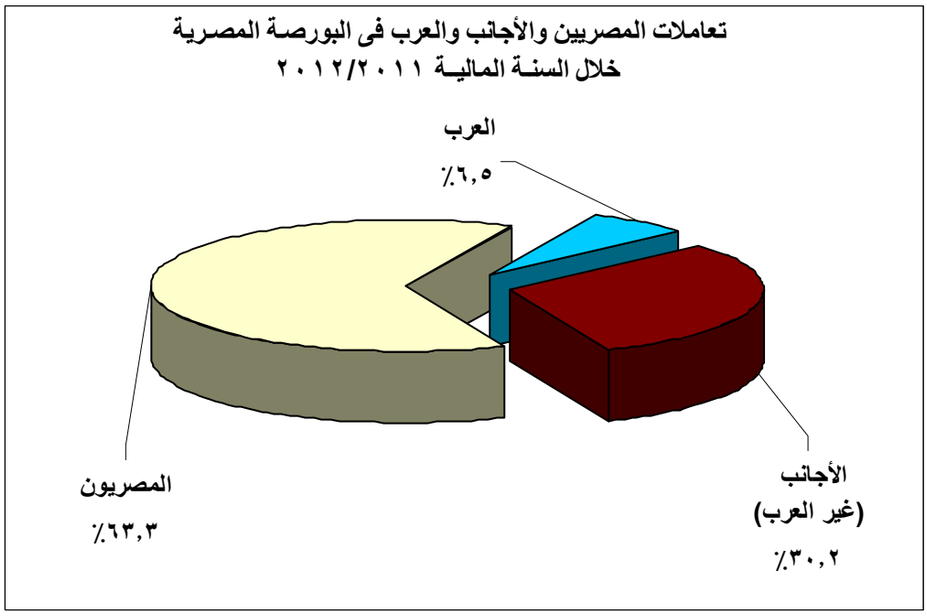

الملاحق

أ – القرارات الصادرة بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

ب – القسم الإحصائـــى

ملحق (أ)

قرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بشأن السياسة النقدية وتنظيم النشاط المصرفى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

القرارات الخاصة بالسياسة النقدية

- **صدر في ٢٠ مارس ٢٠١٢ القرار رقم ٦٠٧ بشأن تخفيض نسبة الاحتياطى القانونى على الودائع بالعملة المحلية، حيث نص القرار على** "الموافقة على تخفيض نسبة الاحتياطى التى تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزى المصرى لتصبح ١٢٪ بدلا من ١٤٪ اعتبارا من فترة نسبة الاحتياطى التى تبدأ فى ١٧ أبريل ٢٠١٢ عن متوسط الأرصدة التى يتكون منها مقام النسبة من ٢٠ مارس ٢٠١٢".

- **صدر في ٢٢ مايو ٢٠١٢ القرار رقم ١٠١٢ بشأن تخفيض نسبة الاحتياطى القانونى على الودائع بالعملة المحلية**، حيث نص القرار " تخفيض نسبة الاحتياطى التى تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزى المصرى لتصبح ١٠٪ بدلا من ١٢٪ وذلك اعتبارا من فترة نسبة الاحتياطى التى تبدأ فى ٢٦ يونيو ٢٠١٢ عن متوسط الأرصدة التى يتكون منها مقام النسبة فى ٢٩ مايو ٢٠١٢، على أن يستمر العمل بقرارات مجلس إدارة البنك المركزى المصرى السارية بشأن نسبة الاحتياطى".

القرارات الخاصة بتنظيم النشاط المصرفى

- **صدر فى ٥ يوليو ٢٠١١ القرار رقم ١٣٠٢ بشأن الموافقة على التعليمات الخاصة بحوكمة البنوك**، وتتلخص أهم الموضوعات التى احتوتها هذه التعليمات فيما يلى:-

  - مفهوم الحوكمة، وهى مجموعة العلاقات بين إدارة البنك ومجلس إدارته وحملة الأسهم به وأصحاب المصالح الأخرى، مع تحديد واضح للسلطات والمسئوليات لكل منهم.
  - مجلس إدارة البنك، والذى اشتمل على الأحكام العامة، تشكيل مجلس الإدارة، مسئوليات والتزامات المجلس، قنوات الاتصال والتطوير المهنى، تقييم كفاءة أداء مجلس إدارة البنك، لجان المجلس.
  - العلاقة بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك والتحديد الواضح للسلطات والمهام.
  - الاستخدام الأمثل لنتائج أعمال المراجعين الداخليين والخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية بالبنك.
  - الإفصاح والشفافية.
  - علاقة مجلس إدارة البنك بالمساهمين.
  - إحكام الرقابة على الهياكل/العمليات المعقدة فى إطار تطبيقات الحوكمة.

- **قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى رقم ٢٠١٢/١٠٤ بجلسته المنعقدة فى ٣ يناير ٢٠١٢ بشأن تعديل أحكام قرار المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ الخاص بالقواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزى المصرى وذلك فيما يتعلق بفئات العملاء غير المنتظمين فى السداد شاملا التعليمات الخاصة بإدراج الأفراد فى القوائم السلبية، وأسس التعامل مع هؤلاء العملاء**، حيث نص القرار على:-

"بعد الاطلاع على قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية،

وعلى قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ بشأن القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزى المصرى والكتب الدورية اللاحقة،

وعلى موافقة مجلس إدارة البنك المركزى المصرى على المذكرة رقم ٢٠١٢/١٠٤ المعروضة على المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢.

تمهيد

يتناول القرار توصيف فئات العملاء غير المنتظمين فى السداد من مؤسسات، وأفراد حاصلين على قروض استهلاكية وعقارية وفقا للقواعد السارية الخاصة بتسجيل أرصدة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لعملاء البنوك العاملة فى جمهورية مصر العربية لدى البنك المركزى المصرى (سواء من يتم الإقرار عنه وفقا للحد المقرر وهو ٣٠ ألف جنيه فأكثر للعميل الواحد أو العملاء غير المنتظمين الذين انخفضت مديونياتهم عن ذلك الحد).

كما يتناول أيضا تنظيم بيانات العملاء الأفراد المدرجين بالقوائم السلبية سواء كانت التزاماتهم أقل أو أكثر من ٣٠ ألف جنيه (قروض استهلاكية سواء فى صورة بطاقات ائتمان أو لشراء سيارات للاستخدام الشخصى أو قروض شخصية لتغطية احتياجات شراء سلع وخدمات إضافة إلى القروض العقارية للإسكان الشخصى بغرض اقتناء أو تجديد وحدات سكنية)، ويرد ذلك التنظيم من خلال تنقية القوائم السلبية الحالية من حالات لا ينبغى إدراجها بها، ووضع أسس جديدة للإدراج والتعامل مستقبلا مع هذه القوائم، وذلك على التفصيل التالى:

المادة الأولى : عملاء المؤسسات[١]

يصنف العملاء غير المنتظمين فى السداد وفقا لأسس تقييم الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزى المصرى وذلك مع مراعاة التعريفات الواردة بقرار المجلس الصادر بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ وفقا لما يلى:

أولا : فئات العملاء غير المنتظمين فى السداد[٢]:

(١) عملاء أُعدمت مديونياتهم دون إبراء ذمة.

(٢) عملاء متوقفون عن السداد[٣] سواء قاموا برفع دعاوى على البنوك الدائنة أو لم يقوموا بذلك.

(٣) عملاء إجراءات قضائية مرفوعة من البنك الدائن، وتشمل هذه الإجراءات رفع دعاوى / رفع جنح / إبلاغ النيابة / طلب استصدار أمر حجز تحفظى قضائى أو أمر أداء/ تسجيل تنبيه نزع ملكية.

(٤) عملاء إجراءات قضائية مرفوعة من جهات خارجية، وتشمل فرض الحراسة على أموال العميل/منعه من التصرف/التحفظ على أمواله/صدور أحكام قضائية بتصفية أعماله/صدور أحكام بإشهار إفلاسه.

١- شاملا المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

٢- تطبق ذات الفئات على الشركاء المتضامنين والكُفلاء لعملاء غير منتظمين.

٣- تحدد فترة التوقف عن السداد وفقا لسياسة كل بنك أو لمدة تزيد عن ١٨٠ يوما، أيهما أكثر تحفظا.

(٥) عملاء تسويات : ويُقصد بالتسوية ، قيام البنك – فى إطار إعادة هيكلة الائتمان الممنوح للعميل غير المنتظم – بالتفاوض مع عميله وتوقيع اتفاق معه يتضمن التنازل عن جانب من مستحقات البنك التى تشمل العوائد والعمولات المستحقة، و/أو تخفيض سعر العائد مستقبلا – بعد التسوية – عن سعر الائتمان والخصم[٤]، ويأخذ حكم التسوية عقد إتفاق جدولة مع العميل لأكثر من مرتين.

(٦) عملاء محل تصفية رضائية لأعمالهم نتج عنها خسائر للبنوك الدائنة.

(٧) عملاء محل تصفية رضائية لأعمالهم لم ينتج عنها خسائر للبنوك الدائنة.

(٨) عملاء جدولة، ويُقصد بالجدولة ، قيام البنك بحد أقصى مرتين – فى إطار إعادة هيكلة الائتمان الممنوح للعميل غير المنتظم خاصة الذى يواجه ظروف خارجه عن إرادته تؤثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته فى المواعيد المحددة – بالتفاوض مع عميله وتوقيع اتفاق معه بتعديل شروط الائتمان الممنوح له دون التنازل عن أية مستحقات للبنك عند الجدولة وألا يقل سعر العائد مستقبلا – بعد الجدولة – عن سعر الائتمان والخصم [٤].

(٩) عملاء دعاوى صلح واقى من الإفلاس – بموافقة الدائنين – بعد تصديق المحكمة على الصلح، الذين قد تبرم البنوك الدائنة معهم اتفاقات تسوية أو جدولة.

ويتعين على البنوك مراجعة بيانات عملائها المرسلة للبنك المركزى المصرى لتتفق مع الفئات التسعة سالف الإشارة إليها بحد أقصى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢، وفقا للنموذج الذى سيعده البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن للبنوك مع الالتزام بما يلى :

(١) فصل بيانات عملاء الجدولة عن عملاء التسويات ، والإقرار عن كل عميل بحسب وضعه وفقا للتعريف سالف البيان لكل من الجدولة والتسوية.

(٢) تحديد نوع وحجم الائتمان محل الجدولة وعدد مرات الجدولة.

(٣) تحديد نوع وحجم الائتمان محل الإعدام دون إبراء ذمة.

(٤) الإبلاغ – فى تاريخ قيام العميل بسداد كافة التزاماته وفقا لاتفاق التسوية – عن مقدار المستحقات المتنازل عنها للعميل ونسبتها إلى اجمالى المستحقات قبل إبرام التسوية.

<u>ثانيا</u> : العملاء محل حظر التعامل [٥] المطلق أو التعامل فى إطار موافقة البنوك الدائنة.

(١) يحظر التعامل مطلقا مع عملاء البندين (١،٢) أولا : **<u>عملاء قائمة سوداء</u>** (عملاء أعدمت مديونياتهم دون إبراء ذمة وعملاء متوقفون عن السداد) حتى فى حالة تقديم ضمانة فى صورة ودائع نقدية أو أية أوعية ادخارية بصورها المختلفة أو أذون خزانة أو سندات حكومية. وذلك ما لم يتفق العميل فى أى من الحالتين مع البنوك الدائنة على إبرام تسوية أو جدولة فيتم الإدراج حينذاك قرين البند الجديد.

وبالنسبة للائتمان الممنوح من غير البنوك الدائنة وقت صدور ذلك القرار مقابل الضمانات سالف الإشارة إليها، يتعين عدم التجديد / أو السداد التدريجى وفقا لبرنامج زمنى محدد.

٤– أو الليبور المستخدم فى التسعير فى حالة الائتمان الممنوح بعملة أجنبية.

٥– في صورة ائتمان مباشر أو غير مباشر أو عمليات تجارية.

(٢) يحظر التعامل مع عملاء البنود من (٣ إلى ٦) / أولا (عملاء إجراءات قضائية وتسويات ومحل تصفية رضائية لأعمالهم نتج عنها خسائر للبنوك الدائنة) لحين إتمام السداد أو توافر أيا من الحالتين التاليتين:

(أ) حال حصول بنك على موافقة كتابية من البنوك الدائنة على تقديم تمويل أو تسهيلات ائتمانية لمساندة العملاء لاستمرار نشاطهم.

(ب) حال اتفاق البنوك الدائنة مع بنوك أخرى على تقديم تمويل أو تسهيلات ائتمانية لمساندة العملاء لاستمرار نشاطهم.

أما بالنسبة لحالات منح الائتمان لهؤلاء العملاء بضمان ودائع نقدية أو أية أوعية ادخارية بصورها المختلفة أو أذون خزانة أو سندات حكومية فتقتصر على البنوك الدائنة فقط، وفيما يخص الائتمان القائم وقت صدور ذلك القرار مقابل هذه الضمانات من بنوك أخرى، يتعين عدم التجديد و/ أو السداد التدريجى وفقا لبرنامج زمنى محدد.

<u>ثالثا</u> : قواعد إفصاح البنك المركزى المصرى عن البيانات الخاصة بالعملاء غير المنتظمين فى السداد:

يقوم البنك المركزى المصرى بإتاحة بيانات فئات العملاء التسعة للإطلاع، وتظل هذه البيانات قائمة بالنظام قبل إتمام السداد، ويتيح معلومة تاريخية بعد السداد توضح سلوك سداد العملاء سابقا– علما بأن إتاحة هذه البيانات هو بغرض دراسة العميل ائتمانيا ودون سريان حظر التعامل عليه – وفقا لما يلى:

(١) لمدة عشر سنوات حال:

(أ) التسوية.

(ب) التصفية الرضائية لأعمال العميل التى نتج عنها خسائر للبنوك الدائنة.

(ج) العميل الذى ابرم تصالحا مع البنك / البنوك الدائنة وقام بإتمام الوفاء بحقوق هذا البنك / البنوك طبقا لشروط التصالح وذلك وفقا لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

(٢) لمدة ثلاث سنوات حال:

(أ) التصفية الرضائية لأعمال العميل التى لم ينتج عنها خسائر للبنوك الدائنة .

(ب) الجدولة

(ج) العميل الذى ابرم تصالحا مع البنك / البنوك الدائنة وقام بالوفاء المسبق بكامل مستحقات هذا البنك/ البنوك وفقا لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

<u>رابعا</u> : كما تطبق ذات القواعد (البنود أولا وثانيا وثالثا) بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة التى لا يجاوز حد الائتمان الممنوح لأى منها مليون جنيه مصرى والتى يسمح بقيام البنوك بإتاحتها للشركة المصرية للاستعلام الائتمانى، وذلك فيما يخص أسس حظر التعامل ومدة الإفصاح بعد إتمام السداد فيما عدا البند (١)/ ثالثا فتكون مدة الإفصاح خمس سنوات فقط بدلا من عشر سنوات .

المادة الثانية

العملاء الأفراد المدرجون بالقوائم السلبية الحاصلون على قروض لأغراض استهلاكية وعقارية.

أولا : تنقية القوائم السلبية الحالية:

على كل بنك مراجعة بيانات العملاء المدرجين بمعرفته بالقوائم السلبية وذلك بحد أقصى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢ لاستبعاد العملاء الذين تمثل الأرصدة المستحقة عليهم مصروفات وعمولات وعوائد مستحقة عليها دون سحبهم لأية أموال من البنك الدائن أو المدرجة أسمائهم بالخطأ من قبل البنوك.

ثانيا : قواعـــــد إدراج العملاء الأفراد بالقوائم السلبية اعتبارا من تاريخ سريان القرار بالنسبة للبنود من (١-٤)، وبحد أقصى نهاية شهر يونيو ٢٠١٢ بالنسبة للبنود من (٥-٧):

(١) إخطار العملاء ذوى المتأخرات [٦] قبل إدراجهم بالقوائم السلبية بخطاب مسجل بعلم الوصول قبل شهر من تاريخ الإدراج.

(٢) عدم تفعيل استخدام بطاقات الائتمان، وبالتالى عدم خصم مصاريف وعمولات إصدار/ تجديد البطاقات على حسابات العملاء، إلا بعد استيفاء ما يلى:

* بالنسبة للإصدار طلب إصدار بطاقة موقع من العميل، على أن يتم توقيعه، أو من ينوب عنه قانونا، على ما يفيد استلامه للبطاقة وطلب تفعيلها.
* بالنسبة للتجديد: طلب موقع يفيد باستلام العميل للبطاقة وطلب تفعيلها.

(٣) زيادة توعية العملاء من قبل البنوك عن قواعد الإدراج بالقوائم السلبية ومن ذلك شمول طلبات الحصول على القروض أو إصدار البطاقات على القواعد الخاصة بالإدراج وإظهارها بشكل واضح.

(٤) ضرورة الاهتمام بدقة المعلومات التى ترسل من البنوك إلى البنك المركزى المصرى والشركة المصرية للاستعلام الائتمانى بشأن القوائم السلبية.

(٥) تحليل بيانات عملاء القوائم السلبية إلى الفئات السبعة التالية:

(أ) عملاء أعدمت مديونياتهم دون إبراء ذمة.

(ب) عملاء متوقفون عن السداد بعد فترة السماح المقررة شريطة أن يكون العميل متوقف عن السداد لمدة تزيد عن ١٨٠ يوما بعد فترة السماح المقررة أو تاريخ الاستحقاق بحسب الحالة، على أن يتم إخطاره بخطاب مسجل بعلم الوصول قبل شهر من تاريخ الإدراج .

(ج) عملاء إجراءات قضائية مرفوعة من البنك الدائن .

(د) عملاء إجراءات قضائية مرفوعة من جهات خارجية.

(هـ) عملاء تسويات.

(و) عملاء جدولة.

(ز) عملاء ذوى التزامات مسددة.

٦- الُكفلاء والضامنين إن وجدوا.

(٦) تسرى أحكام المادة الأولى / ثانيا الخاصة بالعملاء محل الحظر المطلق أو التعامل فى إطار موافقة البنوك الدائنة على العملاء الأفراد بالقوائم السلبية.

(٧) تلتزم الشركة المصرية للاستعلام الائتمانى بإتاحة بيانات فئات العملاء السبعة للاطلاع (من أ – ز) وتظل هذه البيانات قائمة بنظام الشركة قبل إتمام السداد، وتتيح الشركة معلومات تاريخية بعد السداد توضح سلوك سداد العملاء سابقا وفقا لما يلى:

(أ) لمدة ثلاث سنوات حال الجدولة وفى حالة العملاء ذوى المتأخرات المسددة.

(ب) لمدة خمس سنوات حال التسوية لعملاء تبلغ أرصدة مديونياتهم حتى مليون جنيه.

(ج) لمدة عشر سنوات حال التسوية لعملاء تبلغ أرصدة مديونياتهم أكثر من مليون جنيه.

المادة الثالثة

لا تسرى أحكام هذا القرار على عملاء مبادرة البنوك العامة (العاملين بالقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية) التى أعلنتها البنوك: الاهلى المصرى، مصر، القاهرة، التنمية الصناعية فى مارس ٢٠٠٧.

المادة الرابعة

على البنوك الالتزام بتطبيق الضوابط الواردة فى هذا القرار اعتبارا من تاريخه، أخذا فى الاعتبار المهلة المقررة قرين بعض بنود القرار.

- **صدر في ٢ يوليو ٢٠١٢ القرار رقم ١٣٠٢ بشأن إعادة تقييم الذهب المودع بغطاء الإصدار في ٣٠ يونيو ٢٠١٢**، حيث نص القرار "الموافقة على تعديل نسبة إعادة تقييم الذهب المودع بغطاء الإصدار لتصبح ٨٥٪ مع بقاء كافة أسس إعادة التقييم الأخرى كما هي وفقا لقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٤ على أن يعاد النظر فى تلك النسبة فى السنوات القادمة إذا ما تطلب الأمر ذلك".

ب- القسم الاحصائى

(١) البنك المركزى المصرى **(صفحة رقم ١١١)**

(١/١) المركز المالى
(٢/١) النقد المصدر حسب الفئات
(٣/١) العمليات التى تتم من خلال التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

(٢) التطورات النقدية **(صفحة رقم ١١٤)**

(١/٢) المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة
(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية
(٣/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية
(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية
(٥/٢) المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى
(٦/٢) اجمالى الأوعية الادخارية

(٣) الدين المحلى والدين الخارجى **(صفحة رقم ١٢٠)**

(١/٣) إجمالى الدين المحلى
(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومى واستخداماتها
(٣/٣) هيكل الدين الخارجى
(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

(٤) الجهاز المصرفى **(صفحة رقم ١٢٤)**

(١/٤) هيكل الجهاز المصرفى المصرى
(٢/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركـزى المصرى فى نهاية يونيو ٢٠١٢

(٥) البنوك **(صفحة رقم ١٢٦)**

(١/٥) المركز المالى الاجمالى
(٢/٥) الودائع وفقا للآجال
(٣/٥) الودائع وفقا للقطاعات
(٤/٥) الإقراض والخصم وفقا للقطاعات

(٦) المؤشرات الاقتصادية المحلية **(صفحة رقم ١٣٠)**

(١/٦) الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦
(٢/٦) الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى بأسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦
(٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)
(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعار المنتجين

(٧) المالية العامة **(صفحة رقم ١٣٤)**

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة ٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٢/٢٠١١

(٨) المعاملات مع العالم الخارجى **(صفحة رقم ١٣٦)**

(١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكى
(٢/٨) متوسط أسعار الصرف (بالقرش لكل عملة أجنبية)

(٩) التطورات فى سوق الأوراق المالية **(صفحة رقم ١٣٩)**

(١/٩) التعامل فى الأسهـــم بسوق الأوراق المالية
(٢/٩) التعامل فى السندات بسوق الأوراق المالية
(٣/٩) تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية

(١/١) المركز المالى للبنك المركزى : نقود الاحتياطى والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
نقود الاحتياطى	١١٦٠٥٠	١٣٤١٢٦	١٦٩٩١١	١٧٥١٠٤	٢٠٣٠٧١	٢٥٠٩٩٢	٢٦٣٦٦٨
النقد المتداول خارج البنك المركزى*	٧٨٦٠٤	٩٢١٧٤	١١١٤١٢	١٢٦٢٦٨	١٤٤٢٥٣	١٧٩٠٩٦	٢٠٤٨٧٠
ودائع البنوك بالعملة المحلية	٣٧٤٤٦	٤١٩٥٢	٥٨٤٩٩	٤٨٨٣٦	٥٨٨١٨	٧١٨٩٦	٥٨٧٩٨
الأصول المقابلة	١١٦٠٥٠	١٣٤١٢٦	١٦٩٩١١	١٧٥١٠٤	٢٠٣٠٧١	٢٥٠٩٩٢	٢٦٣٦٦٨
صافى الأصول الأجنبية+	٦١٣٠٢	٩٥٣٧٢	١٨٠٣٣٣	١٧١٧٣٢	١٩٠٢٣٤	١٤٧١٩٧	٧٦٠٥٩
الأصول الأجنبية	١٢٩٤٧٧	١٦٠١٩٧	١٨٢٠٢١	١٧٣٠٥٥	١٩٨٦٠٥	١٥٦٣٣١	٩٢١٦٨
ذهب	٦٤٢٩	٦٧٤٤	٨٦٩٥	٩٣٨٥	١٢٣٩٣	١٦٣٤٣	١٩٩٧٩
أوراق مالية أجنبية	٤٨٣٥٣	١٠٨٦٠٦	١٥١١٧٥	١٥٠٥٥٦	١٦٢٢٤٧	١١٤٦٠٨	٥١٥٢٤
عملات اجنبية	٧٤٦٩٥	٤٤٨٤٧	٢٢١٥١	١٣١١٤	٢٣٩٦٥	٢٥٣٨٠	٢٠٦٦٥
الخصوم الأجنبية**	٦٨١٧٥	٦٤٨٢٥	١٦٨٨	١٣٢٣	٨٣٧١	٩١٣٤	١٦١٠٩
صافى الأصول المحلية	٥٤٧٤٨	٣٨٧٥٤	١٠٤٢٢-	٣٣٧٢	١٢٨٣٧	١٠٣٧٩٥	١٨٧٦٠٩
المطلوبات من الحكومة (صافى)	١١٤٠٥٥	١١٧٢٥٤	٨١٨٧٢	٦٨٦١٣	٨٠٦١١	١٠٢٥٦٢	١٦٥٣٧٤
المطلوبات؛ منها	١٧١٨٠٨	١٩٢١٩٢	١٥٩٦٩٧	١٤٦٨٩٩	١٥٠٢٨٨	١٨٩٦٢٠	٢٥٦٦٠٥
أوراق مالية حكومية**	١٦٤٧٦١	١٦٦٧٢٤	١٢٣١٢٣	١٢١٧٠٨	١٢١٥٣٣	١٣٠٥٩٧	١٧٨٨٣١
الودائع	٥٧٧٥٣	٧٤٩٣٨	٧٧٨٢٥	٧٨٢٨٦	٦٩٦٧٧	٨٧٠٥٨	٩١٢٣١
المطلوبات من البنوك (صافى)	١٠١٨	٥٩٥١٢	٧٧٥٨١	٣٣٤	٢٩٠١٠	١٤٧	٢٧٠٦-
المطلوبات	١٧٤١٢	٧٧٢٧٠	٩٧٨٢٨	٢١٧٨٦	٤٩٨٦٣	٢٣٤٩٦	٢٢٢٩٦
الودائع بالعملات الأجنبية	١٦٣٩٤	١٧٧٥٨	٢٠٢٤٧	٢١٤٥٢	٢٠٨٥٣	٢٣٣٤٩	٢٥٠٠٢
صافى البنود الأخرى+	٦٠٣٢٥-	١٣٨٠١٢-	١٦٩٨٧٥-	٦٥٥٧٥-	٩٦٧٨٤-	١٠٨٦	٢٤٩٤١

المصدر: البنك المركزى المصرى

* يتضمن العملة المساعدة التي تصدرها وزارة المالية.

** تم تسوية الديون المعاد جدولتها فى اطار إتفاقيات نادى باريس، وكان من نتيجة ذلك انخفاض الالتزامات الأجنبية للبنك المركزى، وأيضا المطلوبات من الحكومة متمثلة فى الاوراق المالية، وصافى الاصول غير المبوبة.

+ تم تعديل تبويب مخصصات حقوق السحب الخاصة ليدرج ضمن الالتزامات الأجنبية بدلا من حسابات رأس المال وذلك وفقا للمعالجة الجديدة التى أوصى بها صندوق النقد الدولي اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٩.

(٢/١) البنك المركزى المصرى : النقد المصدر حسب الفئات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اجمالى النقد المصدر	٧٩٢٥٣	٩٣٤٩٩	١١٢٧٠٥	١٢٧٩١٢	١٤٦٢٢٠	١٨٠١١٨	٢٠٧٨٢٤
النقد المصدر حسب الفئات+	٧٩٠١٧	٩٣٢٤٠	١١٢٤٣٠	١٢٧٦٢٥	١٤٥٩١٤	١٧٩٧٩٤	٢٠٧٤٧٣
خمس وعشرون قرشا	١٣٦	١٤٤	١٤٧	١٦٠	١٨٤	١٦١	١٤٧
خمسون قرشا	٢٤١	٢٤٠	٢٥٢	٣٠٩	٢٩٤	٣٠٣	٢٩٦
جنيه واحد	٥٤٥	٥٦٥	٦٠٨	٧٧٢	٨٤٥	٩٠٩	٨٩٠
خمس جنيهات	١١٢١	١٠٧١	١١٦٩	١٣٠٩	١٦١٩	٢٧٣٨	١٩٤٤
عشرة جنيهات	٤٢٧٤	٣٤٧٠	٢٩٣٨	٢٩٩١	٢٩٣٠	٢٩٨٣	٢٩٤٠
عشرون جنيها	٩٢٢٦	٨٧٩٦	٧٣٩٤	٦٤١٩	٥٦١٩	٩٩٥٠	٧٨٠٩
خمسون جنيها	٢٧٩٥٩	٢٨١٥٢	٢٥٦٤٦	٢٣٠٤٥	١٨٨٣٦	٢٢٣٥٠	٢١٧٢٠
مائة جنيه	٣٥٥١٥	٤٧٥٥٢	٥٤٩٨٧	٦١٥٦١	٦٩٢٩٩	٧٣٤٤٤	٨٣٦٠٦
مئتا جنيه *		٣٢٥٠	١٩٢٨٩	٣١٠٥٩	٤٦٢٨٨	٦٦٩٥٦	٨٨١٢١
العملة المساعدة**	٢٣٦	٢٥٩	٢٧٥	٢٨٧	٣٠٦	٣٢٤	٣٥١

المصدر : البنك المركزى المصرى

+ يتضمن العملة المعدنية فئة ٥٠ ،١٠٠ قرشا.

* تم طرح الورقة فئة المئتا جنيه للتداول ابتداءا من مايو ٢٠٠٧

** تصدرها وزارة المالية

(٣/١) البنك المركزي المصري: العمليات التي تتم من خلال نظام التسوية اللحظية (RTGS) وشبكة السويفت

خلال السنة المالية	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
العمليات التي تم تسويتها بالعملة المحلية من خلال نظام التسوية اللحظية (**RTGS**)*						
١- غرفة المقاصة الإلكترونية						
عدد العمليات (بالألف)	١٠٤٨١	١١٧٢٤	١٢٠٦٢	١٢٩٩٤	١٣٠١٢	١٢٨٢٩
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)	٣٥٦٩٠٠	٤٨٣١١٣	٥٤٨٠٣٨	٥٨٤٥٤٦	٦٢٦٧٥٧	٦٦١١٩٦
٢- العمليات الاخري التى تمت من خلال نظام (**RTGS**)**						
عدد العمليات (بالوحدة)	٥٢٥٢٣٦	٧٠٠٦٦٨	٨٩٧٢٠٥	١١٩١٣٧٤	١٢٤٨٦٩٢	١٢٩٨٧٦٣
قيمة العمليات (بالمليون جنيه)	٢٢٨٠١٩٨	٣٠٩٢٤٠١	٥٢٩٤٣٥٧	١٣٢٧٤٦٧٦	١٥٨٧٩٧٠١	٩٤٠٢٣٠٠
التحويلات بالعملة الأجنبية (عمليات الإنتربنك الدولارى) بنظام **Fin-Copy****						
عدد العمليات (بالوحدة)	١٢٠٧٠	١٣٩٢٥	١٢٣٦٥	١٢٢٠٤	١٥٠٦٦	١٤٠٨٠
قيمة العمليات (بالمليون دولار)	٧٨٩٩٧	١٠٥٥٨٧	٨٣٠١٩	٧٠٠٠٨	٨٨٠٥٢	٦٢٣٢١

المصدر : البنك المركزى المصرى

* تم العمل بنظام التسوية اللحظية (RTGS) في ٢٠٠٩/٣/١٥.

** تشمل عمليات الكوريدور والايداعات لأغراض السياسة النقدية بدءاً من ٢٠٠٩/٣/١٥ .

*** بدأ العمل بهذه الخدمة اعتباراً من ٢٠٠٤/٩/١٩.

(١/٢) المسح المصرفى : السيولة المحلية والأصول المقابلة

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
السيولة المحلية	٥٦٠٣٥٦	٦٦٢٦٨٨	٧٦٦٦٦٤	٨٣١٢١١	٩١٧٤٥٩	١٠٠٩٤١١	١٠٩٤٤٠٨
أ- وسائل الدفع الجارية	١٠٩٢٧٤	١٣١٢٩٠	١٧٠٥٧٩	١٨٢٩٩١	٢١٤٠٤٠	٢٤٨٧٠٧	٢٧٤٥١٠
النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى	٧٤٢٣٩	٨٦٨٦٠	١٠٤٦٥٦	١١٨١٤٦	١٣٥٢٠٩	١٦٧٨٨٧	١٩٤٠٢٧
الودائع الجارية بالعملة المحلية	٣٥٠٣٥	٤٤٤٣٠	٦٥٩٢٣	٦٤٨٤٥	٧٨٨٣١	٨٠٨٢٠	٨٠٤٨٣
ب- أشباه النقود	٤٥١٠٨٢	٥٣١٣٩٨	٥٩٦٠٨٥	٦٤٨٢٢٠	٧٠٣٤١٩	٧٦٠٧٠٤	٨١٩٨٩٨
الودائع غيرالجارية بالعملة المحلية	٣١٤١٨٨	٣٧٧٤٢٤	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢	٦٣٣٨٥٨
الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية	١٣٦٨٩٤	١٥٣٩٧٤	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢	١٨٦٠٤٠
ثانيا : الأصول المقابلة							
صافى الأصول الأجنبية	١٣٣٣٨٥	٢١٨٦٢٩	* ٣٠٣٦٨٠	٢٥٤١٣٤	٢٨٢٤٠٨	٢٥٣٥٠٠	١٥٧٦٢٤
الائتمان المحلى	٥٠٩٥٣٢	٥٣١٣١٤	*٥٧٠٩٥٣	٦٩٥٣٢٦	٧٧٥٢٦٨	٨٩٢٧٦٦	١٠٧٢٥٦٦
صافى البنود الأخرى	٨٢٥٦١-	٨٧٢٥٥-	١٠٧٩٦٩-	١١٨٢٤٩-	١٤٠٢١٧-	١٣٦٨٥٥-	١٣٥٧٨٢-

المصدر : البنك المركزى المصرى

* نتيجة التسوية التي تمت مع الحكومة بشأن الديون المعاد جدولتها في اطار نادي باريس.

(٢/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اجمالى الودائع بالعملة المحلية	٣٤٩٢٢٣	٤٢١٨٥٤	٥٠٢١٩١	٥٤٥٨٩٩	٦٢٤١٣٤	٦٦٤٥٥٢	٧١٤٣٤١
أولا : الودائع الجارية	٣٥٠٣٥	٤٤٤٣٠	٦٥٩٢٣	٦٤٨٤٥	٧٨٨٣١	٨٠٨٢٠	٨٠٤٨٣
قطاع الأعمال العام*	٤٩٣٤	٦٢٧٨	٨٦٩٨	٧١٤٥	٨٩٣٨	٦٦٧٠	٧٣٦٣
قطاع الأعمال الخاص	١٥٨٦٣	٢٠٦٨١	٣٤٣٠١	٣٣٢٤٠	٤١٢٤٦	٤٣٣٢٤	٣٩٠٨٣
القطاع العائلى	١٤٨٣١	١٨٣٧٨	٢٤٠٠٣	٢٥٢٣٥	٢٩٥١٠	٣١٦٤٥	٣٤٩٤٤
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	٥٩٣	٩٠٧	١٠٧٩	٧٧٥	٨٦٣	٨١٩	٩٠٧
ثانيا : الودائع غير الجارية	٣١٤١٨٨	٣٧٧٤٢٤	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢	٦٣٣٨٥٨
قطاع الأعمال العام*	١٥٤٦٥	١٧١٨٦	٢٠٧٣٦	٢١٦٥٤	٢٣٧٨٨	٢٢٦٠٨	١٧٤٨٠
قطاع الأعمال الخاص	٢٥٥٨٠	٥٦٨٢٣	٨٥٤١٥	٧١٠٧٦	٧٣١٨٣	٦٠٧٣٦	٥٣٨٦٢
القطاع العائلى	٢٧٣١٤٣	٣٠٣٤١٥	٣٣٠١١٧	٣٨٨٣٢٤	٤٤٨٣٣٢	٥٠٠٣٨٨	٥٦٢٥١٦

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الاخري غير الخاضعة له

(٣/٢) المسح المصرفى : الودائع بالعملات الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اجمالى الودائع بالعملات الأجنبية	١٣٦٨٩٤	١٥٣٩٧٤	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢	١٨٦٠٤٠
أولا : الودائع الجارية	١٨٥٣٣	٢٦٩١٧	٢٦٥٨١	٣٢٠٥٠	٣٣٩٠١	٤١٢٩٨	٤٤٩٦٥
قطاع الأعمال العام*	٩٣٥	٩٤٧	٩٤٣	١٣٣٤	١٠٥٥	١٢٤٨	٩٨٠
قطاع الأعمال الخاص	١٠٤١٧	١٨٤٥٣	١٧٤١٧	٢١١٠٤	٢٢٣١٣	٢٦٠٣٩	٢٩٦٦٩
القطاع العائلى	٧٣٩٢	٧٦٨٩	٨٤٠٤	٩٧١٢	١٠٦٧٣	١٤٠٧٧	١٤٤٤٣
يطرح : شيكات وحوالات مشتراه	٢١١	١٧٢	١٨٣	١٠٠	١٤٠	٦٦	١٢٧
ثانيا : الودائع غير الجارية	١١٨٣٦١	١٢٧٠٥٧	١٣٣٢٣٦	١٣٥١١٦	١٢٤٢١٥	١٣٥٦٧٤	١٤١٠٧٥
قطاع الأعمال العام*	٤٧٣٤	٥٧٧٤	٨٢٠٢	٧٤٠١	٥٤١٩	٦٣٠١	٧٨٣٢
قطاع الأعمال الخاص	٢٨٨٤٥	٣٠٦٤١	٣٩٧٨٥	٣٧٢١٧	٣٢٥٩٤	٣٤٢٠٢	٣٤٨٢٧
القطاع العائلى	٨٤٧٨٢	٩٠٦٤٢	٨٥٢٤٩	٩٠٤٩٨	٨٦٢٠٢	٩٥١٧١	٩٨٤١٦

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخري غير الخاضعة له.

(٤/٢) المسح المصرفى : الأصول والخصوم الأجنبية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
صافى الأصول الأجنبية	١٣٣٣٨٥	٢١٨٦٢٩	٣٠٣٦٨٠	٢٥٤١٣٤	٢٨٢٤٠٨	٢٥٣٥٠٠	١٥٧٦٢٤
أولا : الأصول الأجنبية لدى	٢١٨٩٨٢	٣٠٤٩٦٨	٣٣٠٧٧٠	٢٨٢٩١٤	٣٢٢٢٠٩	٢٩٥٤٨٠	٢٠٦٩٦٤
البنك المركزى	١٢٩٤٧٧	١٦٠١٩٧	١٨٢٠٢١	١٧٣٠٥٥	١٩٨٦٠٥	١٥٦٣٣١	٩٢١٦٨
البنوك	٨٩٥٠٥	١٤٤٧٧١	١٤٨٧٤٩	١٠٩٨٥٩	١٢٣٦٠٤	١٣٩١٤٩	١١٤٧٩٦
ثانيا : الخصوم الأجنبية لدى	٨٥٥٩٧	٨٦٣٣٩	٢٧٠٩٠	٢٨٧٨٠	٣٩٨٠١	٤١٩٨٠	٤٩٣٤٠
البنك المركزى+	٦٨١٧٦	٦٤٨٢٥	*١٦٨٨	١٣٢٣	٨٣٧١	٩١٣٤	١٦١٠٩
البنوك	١٧٤٢١	٢١٥١٤	٢٥٤٠٢	٢٧٤٥٧	٣١٤٣٠	٣٢٨٤٦	٣٣٢٣١

المصدر : البنك المركزى المصرى

+ وفقا لتعديل تبويب مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة السابق الاشارة اليه في جدول (١/١).

* نتيجة التسوية التي تمت مع الحكومة بشأن الديون المعاد جدولتها في اطار نادي باريس٠

(٥/٢) المسح المصرفى : الائتمان المحلى / صافى البنود الأخرى

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
أولا : الائتمان المحلى	٥٠٩٥٣٢	٥٣١٣١٤	٥٧٠٩٥٣	٦٩٥٣٢٦	٧٧٥٢٦٨	٨٩٢٧٦٦	١٠٧٢٥٦٦
- صافى المطلوبات من الحكومة (ا+ب-ج)	١٨٤١٣١	١٧٨٣٢٣	١٧٤٠٠٥	٢٧٣١٢٢	٣٢٦١٤١	٤٣٧٣٣٧	٥٧٨٦٥٤
أ - أوراق مالية	٢٩٥٩٧٤	٢٧٨٠١١	٢٧١٧٨٨**	٣٩٧٨٠٤	٤٤٠٤١٠	٥٤٢٧٩٢	٦٧٧١٣٩
ب - تسهيلات ائتمانية	٢٨٠٤٤	٥٢١٥١	٦٧٧٣٢	٥٥٩٣٩	٦٨١٣٩	٩٨٨٢٦	١١١٣٦٢
ج - الودائع الحكومية	١٣٩٨٨٧	١٥١٨٣٩	١٦٥٥١٥	١٨٠٦٢١	١٨٢٤٠٨	٢٠٤٢٨١	٢٠٩٨٤٧
مطلوبات من قطاع الأعمال العام*	٣٢٨٨٨	٢٤٤٤٦	٢٦٨٩٧	٣٣١٤٦	٢٩٩٨٥	٣٢٩٨١	٤٠٦٢٠
مطلوبات من قطاع الأعمال الخاص	٢٣٩٣٣٨	٢٦٨٦٠٧	٢٩١٧١٩	٣٠٤٤٧٠	٣٢٦٣٥٠	٣٢٣٢٤١	٣٤٠٨٦٥
مطلوبات من القطاع العائلى	٥٣١٧٥	٥٩٩٣٨	٧٨٣٣٢	٨٤٥٨٨	٩٢٧٩٢	٩٩٢٠٧	١١٢٤٢٧
ثانيا : صافى البنود الأخرى	-٨٢٥٦١	-٨٧٢٥٥	-١٠٧٩٦٩	-١١٨٢٤٩	-١٤٠٢١٧	-١٣٦٨٥٥	-١٣٥٧٨٢
حسابات رأس المال+	-١٠٢١٣٩	-١١٤٥٣٤	-١٣٥٤٠١	-١٤٨٣٣٢	-١٧٠٨٧٧	-١٤٦٥٤٣	-١٦٨٧٧٨
صافى الأصول والخصوم غير المبوبة	١٩٥٧٨	٢٧٢٧٩	٢٧٤٣٢**	٣٠٠٨٣	٣٠٦٦٠	٩٦٨٨	٣٢٩٩٦

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخري غير الخاضعة له.

+ وفقا لتعديل تبويب مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة السابق الاشارة اليه في جدول (١/١). .

** نتيجة التسوية التي تمت مع الحكومة بشأن الديون المعاد جدولتها في اطار نادي باريس٠

(٦/٢) اجمالى الأوعية الادخارية

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اجمالى الأوعية الادخارية	٥٦٠٢٢٩	٦٥٥٣٧٦	٧٤٢١٧٧	٨٠٣٠٦٣	٧٩٤٣٥٠	٨٥٥١٣٢	٩١٧٦٤٣
المدخرات لدى الجهاز المصرفى	٤٥١٠٨٢	٥٣١٣٩٨	٥٩٦٠٨٥	٦٤٨٢٢٠	٧٠٣٤١٩	٧٦٠٧٠٤	٨١٩٨٩٨
ودائع غير جارية بالعملة المحلية	٣١٤١٨٨	٣٧٧٤٢٤	٤٣٦٢٦٨	٤٨١٠٥٤	٥٤٥٣٠٣	٥٨٣٧٣٢	٦٣٣٨٥٨
ودائع جارية وغير جارية بالعملات الأجنبية	١٣٦٨٩٤	١٥٣٩٧٤	١٥٩٨١٧	١٦٧١٦٦	١٥٨١١٦	١٧٦٩٧٢	١٨٦٠٤٠
صافى مبيعات شهادات الاستثمار	٦٣٦٩٧	٦٨٣١١	٧٩٣٥٤	٨١٢٦٢	٩٠٩٣١	٩٤٤٢٨	٩٧٧٤٥
ودائع صندوق توفير البريد	٤٥٤٥٠	٥٥٦٦٧	٦٦٧٣٨	٧٣٥٨١	غير متاح	غير متاح	غير متاح

المصدر : البنك المركزى المصرى

(١/٣) إجمالى الدين المحلى

(القيمة بالمليون جنيه)

الارصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الدين العام المحلى (١+ ٢+٣-٤)	٦٣٠٩٦٦	٦٥٨٣٠٧	٧٥٥٢٩٧	٨٨٨٧١٥	١٠٤٤٨٩٨	١٢٣٨١٣٧
١- صافى الدين المحلى الحكومى(أ+ب+ج+د+هـ)	٤٧٨١٧٣	٤٧٨٨١١	٥٦٢٣٢٧	٦٦٣٨١٨	٨٠٨١١٣	٩٩٠٥٢٩
أ- الارصدة من السندات والأذون	٥٦٢٨٩٧	٥٦٨٩٦٠	٦٨١٨٣٨	٧٧٩٢٣٢	٩١٦٩٧٦	١٠٧٨١٦٢
. سندات على الخزانة العامة لدى البنك المركزى المصرى	١٦٥٩٨٠	١٢٢٣٧٨	١٢١٧٠٨	١٢١٥٣٣	١٣٠٥٩٦	١٧٨٨٣٠
. السندات الصادرة بالعملة المحلية لدى بنوك القطاع العام	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
. السندات المطروحة فى الخارج* :						
بالدولار	٣٨٦٨	٣٧٥٠	٤٠٣٦	٦٠٠٥	٧٥٨٣	٣٨٣٤
بالجنيه المصرى	٠	١١٢	٣٧٧٣	٣٨٠٨	٣٩٥٤	٤٢٧٩
. سندات صادرة على الخزانة المصرية	٥٧٠٠٠	٧٨٥٠٠	٩٢٥٠٠	١٥٩٧٦٧	٢٠٦٧٦٧	٢٧٠٥٦٧
. صكوك على الخزانة العامة بقيمة العجز الاكتوارى فى صناديق التأمينات الاجتماعية	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
. سندات الاسكان	١١٩	١١٧	١١٦	١١٤	١١٥	١١١
. السندات الصادرة بالعملات الاجنبية لدى بنوك القطاع العام التجارية	١١٨٨٦	١١١٢٦	١١٦٧٧	١١٨٨٣	٠	٠
. مقابل نسبة الـ ٥٪ المجنبة من ارباح الشركات لشراء سندات حكومية	١٥٨٨	١٦٣٦	١٧٠٠	١٧٦٤	١٨٣٠	١٩٠٥
. سندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار القومي الى الخزانة	١٩٧٧٩٩	١٩٨٩٠٢	٢٠١٢٤٨	٢٠٢٢٣٧	٢٠٤٠٢٨	٢٠٤٠٢٨
. أذون على الخزانة العامة :						
بالجنيه المصرى	١١٨٦٥٧	١٤٦٤٣٩	٢٣٩٠٨٠	٢٦٦١٢١	٣٥٦١٠٣	٣٧٣٣٩٨
بالدولار	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥٢١٠
ب - اقتراض من جهات أخرى	٠	٠	٠	٠	٢٠٠٠	١٣٠٣٦
ج - تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمين الاجتماعى	٤٥١٧	٢٣٤٣	٢٣٤٣	٢٣٤٣	٢٣٤٣	١٧٢٥
د - شهادة المصرى الدولارية* **	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٣
هـ - صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفى	-٨٩٢٤١	-٩٢٤٩٢	-١٢١٨٥٤	-١١٧٧٥٧	-١١٣٢٠٦	-١٠٢٥٨٧
٢- صافى مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	٤٤٥٥٧	٥٠١٢٣	٥٢٢٥٥	٦٧٧٧١	٦٦٢٩٠	٦٣١١٢
. صافى ارصدة الهيئات العامة الاقتصادية لدى الجهاز المصرفى	-٧١٧٧	-١١٥٦	٢١٩٣	١٦٣٠٢	١٤١٤٩	١٠٤٥٧
. اقتراض الهيئات العامة الاقتصادية من بنك الاستثمار القومى**	٥١٧٣٤	٥١٢٧٩	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١	٥٢٦٥٥
٣- صافى مديونية بنك الاستثمار القومى	١٦٦٢٠١	١٨٩١٨٠	٢٠٠٧٥٤	٢٢٢٢٥٩	٢٣٨١٧٩	٢٥١٠٢٨
. مديونية بنك الاستثمار القومى	١٦٩١٥٢	١٩٣٠٧١	٢٠٥٥٦٠	٢٢٧٧٦٩	٢٤٠٨٥١	٢٥٣٦٧٩
. ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى (-)	٢٩٥١	٣٨٩١	٤٨٠٦	٥٥١٠	٢٦٧٢	٢٦٥١
٤- المديونية البينية	٥٧٩٦٥	٥٩٨٠٧	٦٠٠٣٩	٦٥١٣٣	٦٧٦٨٤	٦٦٥٣٢
. مديونية الحكومة قبل بنك الاستثمار القومى (استثمارات فى اوراق مالية حكومية)	٦٢٣١	٨٥٢٨	٩٩٧٧	١٣٦٦٤	١٥٥٤٣	١٣٨٧٧
. مديونية الهيئات الاقتصادية قبل بنك الاستثمار القومى	٥١٧٣٤	٥١٢٧٩	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١	٥٢٦٥٥

المصدر : البنك المركزى المصرى - وزارة المالية - بنك الاستثمار القومى.

* (حيازة المؤسسات المالية المقيمة فى مصر والممثلة فى الجهاز المصرفى وقطاع التأمين).

** بخلاف الفوائد المستحقة لبنك الاستثمار القومى.

*** شهادة ادخارية جديدة بالدولار الامريكى أصدرها البنك الاهلى فى مايو٢٠١٢، مدتها ٣ سنوات بعائد ٤٪ سنويا غير قابلة للاسترداد قبل ستة اشهر، وبحد ادنى الف دولار وبدون حد اقصى، وطرحت للمصريين فى الخارج بغرض توظيف مدخراتهم بالسوق المحلى لدعم الاقتصاد المصرى وتمويل خطة التنمية .

(٢/٣) الموارد المستثمرة لدى بنك الاستثمار القومى واستخداماتها

(القيمة بالمليون جنيه)

الارصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
- الخصوم :	**١٦٩١٥٢**	**١٩٣٠٧١**	**٢٠٥٥٦٠**	**٢٢٧٧٦٩**	**٢٤٠٨٥١**	**٢٥٣٦٧٩**
منها						
. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالحكومة	٢٧٤٢٨	٢٩٠٧٦	٢٩٦٣٨	٣١٦١٣	٣٢٩٨٢	٣٤٩٩٩
. صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاعى الاعمال العام والخاص	٢٠٥٧٤	٢٢٦٣٢	٢٤٨٩٥	٢٧٣٨٤	٢٩٦٦٣	٢٩٧٦٥
. حصيلة شهادات الاستثمار	٦٨٤٨٥	٧٩٢٣٢	٨١٤٥٤	٩١١٣٤	٩٤٦٣٥	٩٧٩٠٤
. العوائد المتراكمة لشهادات الاستثمار مجموعة (أ)	٧٥٧٩	٧٥٠٩	٨٦٥٤	٨٦٤٨	٨٧٤٧	٨٠٠٥
. حصيلة سندات التنمية الدولارية	٤٨٣	١٥٢	١١	١٠	٩	٧
. ودائع صندوق توفير البريد	٤٣٥١٨	٤٩٢٥٥	٥٤٤٨٧	٦٤٨٣٧	٧١٩٧٨	٧٨٨٥٢
. أخرى *	١٠٨٥	٥٢١٥	٦٤٢١	٤١٤٣	٢٨٣٧	٤١٤٧
- الأصول :	**١٦٩١٥٢**	**١٩٣٠٧١**	**٢٠٥٥٦٠**	**٢٢٧٧٦٩**	**٢٤٠٨٥١**	**٢٥٣٦٧٩**
منها						
. اقراض الحكومة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
. اقراض الهيئات العامة الاقتصادية	٥١٧٣٤	٥١٢٧٩	٥٠٠٦٢	٥١٤٦٩	٥٢١٤١	٥٢٦٥٥
.أستثمارات فى اوراق مالية حكومية (اذون وسندات)	٦٢٣١	٨٥٢٨	٩٩٧٧	١٣٦٦٤	١٥٥٢٧	١٣٨٧٧
.ودائع بنك الاستثمار القومى لدى الجهاز المصرفى	٢٩٥١	٣٨٩١	٤٨٠٦	٥٥١٠	٢٦٧٢	٢٦٥١
. اقراض للمساهمة فى الشركات القابضة والوحدات التابعة والقروض الميسرة وأخرى (صافى مديونية بنك الاستثمار القومى مطروحا منها المديونية البينية)	١٠٨٢٣٦	١٢٩٣٧٣	١٤٠٧١٥	١٥٧١٢٦	١٧٠٥١١	١٨٤٤٩٦

المصدر : البنك المركزى المصرى - بنك الاستثمار القومى.

* تشمل ودائع صناديق التأمين الخاصة وشهادات ادخارية وقروض وودائع للهيئات المختلفة .

(٣/٣) هيكل الدين الخارجى

(مليون دولار)

الأرصدة فى نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ +
اجمالى الدين الخارجى *	**٢٩٥٩٢,٦**	**٢٩٨٩٨,٠**	**٣٣٨٩٢,٨**	**٣١٥٣١,١**	**٣٣٦٩٤,٢**	**٣٤٩٠٥,٧**	**٣٤٣٨٤,٥**
القروض الثنائية المعاد جدولتها**	١٥٢٢٩,٠	١٤٨٤٦,٥	١٥٦٠٦,٤	١٤٠٨١,٤	١٢٥٩٩,٣	١٢٨٦٠,٦	١٠٩٨٣,٣
الميسرة	٧٦١٠,٦	٧٣٩٦,٥	٧٧٨٧,٨	٧٤٤٨,٠	٧٠٥٤,٦	٧٢٧١,٦	٦٦٥٤,٦
غيرالميسرة	٧٦١٨,٤	٧٤٥٠,٠	٧٨١٨,٦	٦٦٣٣,٤	٥٥٤٤,٧	٥٥٨٩,٠	٤٣٢٨,٧
القروض الثنائية الاخرى:	٤٢٩٥,٥	٤٣٤٦,٠	٤٩٧٢,١	٤٨٢٤,٢	٤٦٩٢,٤	٥٢١٤,٥	٥٠٧٤,٢
دول نادى باريس	٣٥٩٠,٤	٣٦٣٠,١	٤١٣٠,٤	٣٩٧٨,٣	٣٧٧٤,٧	٤٢١١,٣	٣٩٦٠,٧
الدول الأخرى	٧٠٥,١	٧١٥,٩	٨٤١,٧	٨٤٥,٩	٩١٧,٧	١٠٠٣,٢	١١١٣,٥
المؤسسات الدولية والاقليمية	٥٢٠٥,٠	٦٨١٥,٢	٧٣٦١,٥	٨١٦٨,٨	٩٩٧٧,٥	١٠٨٠٨,٦	١١٠٦٨,١
تسهيلات المشترين و الموردين	٩٧٩,٥	٧٩١,٦	٧٦٣,٥	٣٢٣,٦	٣١٣,٥	٤٢٦,٠	٤٠٥,٠
سندات وصكوك مصرية	١٨٦١,٩	١٥٧٠,٣	٢٦٥١,٨	١٩٢٦,١	٣٠٧٩,٥	٢٨٢١,٠	٢٩٠٠,٧
ودائع طويلة الاجل	٣٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠٠,٠
ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)	٨٨,٧	٧٨,٩	١٨,٢	٨٣,٠	٧٧,٢	١٧,٥	٥١,٣
ديون قصيرة الأجل	١٦٣٣,٠	١٤٤٩,٥	٢٥١٩,٣	٢١٢٤,٠	٢٩٥٤,٨	٢٧٥٧,٥	٢٩٠١,٩
الودائع	٦٣٣,١	٥٣٦,٠	١٠٤٨,٣	١١٥٦,١	١٣٥٩,٥	٩٧٢,٧	٩١٣,٧
تسهيلات أخرى	٩٩٩,٩	٩١٣,٥	١٤٧١,٠	٩٦٧,٩	١٥٩٥,٣	١٧٨٤,٨	١٩٨٨,٢

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجية.

+ أرقام مبدئية

* تختلف عن بيانات البنك الدولى فيما يخص الديون قصيرة الأجل .

** وفق الأتفاق الموقع مع دول نادى باريس فى١٩٩١/٥/٢٥

(٤/٣) توزيع الدين الخارجى حسب أهم العملات

(مليون دولار)

الارصدة فى نهاية	يونيو ٢٠١١		يونيو ٢٠١٢ *		التغير
	القيمة	٪	القيمة	٪	(-)
الاجمالى	**٣٤٩٠٥,٧**	**١٠٠,٠**	**٣٤٣٨٤,٥**	**١٠٠,٠**	**(٥٢١,٤)**
الدولار الامريكى **	١٣٧٣١,٩	٣٩,٤	١٥٠١٨,٨	٤٣,٧	١٢٨٦,٩
الدولار الكندى	١٤٥,١	٠,٤	١٢٤,٤	٠,٣	(٢٠,٧)
الدولار الاسترالى	١١٧,٥	٠,٣	٩٣,٤	٠,٣	(٢٤,١)
الفرنك السويسرى	٦١٨,٧	١,٨	٤٩٠,٩	١,٤	(١٢٧,٨)
الجنية الاسترلينى	٢٠٣,٣	٠,٦	١٦٧,٧	٠,٥	(٣٥,٧)
الين اليابانى	٤٤٨٠,٤	١٢,٨	٤٣٨٠,١	١٢,٧	(١٠٠,٣)
كرون دانماركى	١٢١,٧	٠,٣	٩٦,٦	٠,٣	(٢٥,١)
كرون نرويجى	٥,٠	٠,٠	٤,٢	٠,٠	(٠,٩)
كرونا سويدى	٢٨,١	٠,١	٢٢,١	٠,١	(٦,٠)
دينار كويتى	٢١١١,٦	٦,١	٢٢٢٢,٩	٦,٥	١١١,٣
ريال سعودى	٤٣,٦	٠,١	٧١,٦	٠,٢	٢٨,٠
درهم اماراتى	٣٠,٤	٠,١	٢١,٦	٠,١	(٨,٨)
اليورو الاوروبى	١٠٠٦٤,٠	٢٨,٨	٨٣٨٣,٦	٢٤,٤	(١٦٨٠,٤)
الجنيه المصرى	٦٠٥,٧	١,٧	٥٦٢,٥	١,٦	(٤٣,٢)
حقوق السحب الخاصة	٢٥٩٨,٧	٧,٥	٢٧٢٤,١	٧,٩	١٢٥,٤

المصدر : البنك المركزى المصرى - الادارة العامة للقروض الخارجية

* أرقام مبدئية

** تتضمن التزامات أخرى تستحق بالدولار الأمريكى.

(١/٤) هيكل الجهاز المصرفى المصرى

فى نهاية	عدد البنوك العاملة فى مصر	عدد الفروع
يونيو ٢٠٠٦	٤٣	٢٩٤٤
يونيو ٢٠٠٧	٤١	٣٠٥٦
يونيو ٢٠٠٨	٤٠	٣٢٩٧
يونيو ٢٠٠٩	٣٩	٣٤٤٣
يونيو ٢٠١٠	٣٩	٣٥٠٢
يونيو ٢٠١١	٣٩	٣٥٧٣
يونيو ٢٠١٢	*٤٠	٣٦١٠

المصدر : البنك المركزى المصرى .

* بعد اضافة المصرف العربي الدولي في سجل البنوك ، وخضوعه لرقابة البنك المركزي المصري في ٢٠١٢/٦/٥.

(٢/٤) مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى
فى نهاية يونيو ٢٠١٢

اسم المكتب	تاريخ التسجيل	العنوان
شركة الراجحى المصرفية للاستثمار*	١٩٩٣/١٠/٢٠	١٩ ش عدلى - الدور٢ - شقة ٥٩ - القاهرة
Bank of New York Mellon	١٩٩٣/١٠/٢٧	٩ ش عبد المنعم رياض - الدقى - الجيزة
Commerz Bank AG	١٩٩٤/٥/٣١	مبنى رقم ٢٤٠١ B - الدور الاول - القرية الذكية - الكيلو ٢٨ طريق مصر اسكندرية الصحراوى
Monte dei Paschi di Siena S.P.A	١٩٩٤/٧/٥	١٠ ش سراى الجزيرة - الدور ٢- شقة رقم ٥ - الزمالك ١١٢١١- القاهرة.
Union De Banques Arabes et Francaises (UBAF)	١٩٩٤/٨/١٥	٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة
State Bank of India	١٩٩٤/١٠/٣	١٥ ش كامل الشناوي - جاردن سيتي - القاهرة
Deutsche Bank AG	١٩٩٤/١١/١٠	٦ ش بولس حنا - الدقي - الجيزة
Intesa San Paolo SPA	١٩٩٥/٣/١٣	٣ ش أبو الفدا - الزمالك - القاهرة
JP Morgan Chase Bank N.A	١٩٩٦/٨/٥	٣ ش أحمد نسيم - الجيزة
Bank of Tokyo Mitsubishi UFJ Ltd.	١٩٩٧/٣/٤	أبراج النيل سيتي - البرج الجنوبي - الدور C/١٠ - كورنيش النيل - القاهرة
UBS AG	١٩٩٧/١٠/٢٢	مبني التجارة العالمي -١١٩١ - الدور ١٣ - كورنيش النيل - القاهرة
Credit Suisse AG	١٩٩٨/٣/١٦	ابراج نايل سيتى - البرج الشمالى - رامله بولاق - القاهرة
Wells Fargo Bank, National Association	١٩٩٨/٥/٦	٩ ميدان الجمهورية المتحدة - الدقى - الجيزة
Credit Industriel et Commercial,CIC	١٩٩٩/٧/٢٢	٢٨ ش شريف - القاهرة
B.H.F Bank AG	١٩٩٩/٨/٢	٨ ش السد العالى - الدقى - ١٢٣١١ - الجيزة
Royal Bank of Scotland (RBS)	١٩٩٩/١١/١٧	٣١ ش جزيرة العرب - المهندسين - الجيزة
Natixis	٢٠٠٠/٣/٢٢	مبنى الكامل - قطعة ٥٤/ب منطقة البنوك - السادس من اكتوبر
*Den Norske Bank	٢٠٠١/٥/٢٧	١٩ ش الجبلاية - الزمالك - القاهرة
Bank of Valletta Plc	٢٠٠٣/٧/١٠	٧ ميدان الثورة - الدور٧ - شقة ٧١ - الدقى- الجيزة.
Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٢٠٠٤/١/١٩	٣ ش ابن كثير- كورنيش النيل - الدور ١٤ - ش ٦- الجيزة
Standard Chartered Bank	٢٠٠٥/٩/١٢	ش الشيخة فاطمة -أبراج سيتى ستارز - ستاركابيتال ٢- مكتب رقم ٢١-٢٢- مصر الجديدة - القاهرة.
البنك السودانى المصرى	٢٠٠٨/٥/٢٨	٤ ش أحمد باشا - الدور ١٦ - جاردن سيتى - القاهرة
China Develpoment Bank Corporation	٢٠٠٩/١١/٢	٤١ ش ١٨ (الوحدتين ١ ، ٢) - المعادى- القاهرة
Türkiye Iş Bankasi A.Ş	٢٠١٠/٣/٣١	أبراج نايل سيتى - البرج الشمالى - الدور ٢٧ - كورنيش النيل - القاهرة
CaixaBank S.A	٢٠١٢/٧/٨	أبراج نايل سيتى - البرج الشمالى - الدور ٢٣ - كورنيش النيل - القاهرة

المصدر : البنك المركزى المصرى

* متوقفة عن النشاط

(١/٥) البنوك : المركز المالى الاجمالى

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الأصول							
نقدية	٦٨١٣	٧٧٠٥	١٠٢٦١	١١١٢٨	١٢٤٤٨	١٤٨٣٠	١٤٥٣٤
أوراق مالية واستثمارات فى أذون على الخزانة منها :	١٩٣٩٦٥	١٧٦٠٩٨	٢٠١٨٥٨	٣٣٢٥٩٧	٤٠٥٨٩٥	٤٧٤١٧٦	٥٥٥٣٢٦
صكوك البنك المركزي	٢١٥٦٣	١٧٦١٧	-	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك فى مصر، منها:	١٢١٦٩٥	٢١٧٣٦٣	٢٧٨١٨٥	١٧٣٤٨٢	٢٠٠٧١٩	١١٧٠١٠	١٠٤٢٦٩
إقراض وخصم	٤١٣	٩٤٦	١٣٠٧	٧٧٥	٧٢٩	٨٨٥	٩٧٨
أرصدة لدى البنوك فى الخارج، منها:	٧٢٥٥٤	١٢٤٣٦٦	١٢٢٧٩٢	٧٧١٢٠	٥٧٣٧١	٩٦٠٨٠	٧٥٩٠٥
إقراض وخصم	١٢٧٣	٢٨٣٦	٢٤٤٨	١٨٦٩	٢٠٠٤	١٣٩٨	٢٧١٤
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	٣٢٤٠٤١	٣٥٣٧٤٦	٤٠١٤٢٥	٤٢٩٩٥٧	٤٦٥٩٩٠	٤٧٤١٣٩	٥٠٦٧٣٦
أصول أخرى	٤٢٤٩٤	٥٨٦٤٥	٦٨٧٩٠	٦٧٧٠٩	٧٨٢٣٢	٩٣٤٥٥	١٠٩٣٩٠
الأصول = الخصوم	**٧٦١٥٦٢**	**٩٣٧٩٢٣**	**١٠٨٣٣١١**	**١٠٩١٩٩٣**	**١٢٢٠٦٥٥**	**١٢٦٩٦٩٠**	**١٣٦٦١٦٠**
الخصوم							
رأس المال	٢٧١١٢	٣٣٠٣٧	٣٧٥٧٦	٤١٥٥٠	٤٦٥٩٨	٥٩٠٤٩	٦٧٣٤٥
الاحتياطيات	١٣٤١٨	١٢٥٥٢	١٩٧٦٣	٢١٣٧١	٢٨٤٨٦	٢٢٠٥٦	٢٥٥٣٩
المخصصات	٥٤٩٥٠	٥٣٤٦٩	٦٢٣١٤	٦٩٧٤٨	٧٠٤١٨	٥٥١٠٦	٥٤١٢٧
سندات وقروض طويلة الأجل	١٧٥٢٦	٢٦٣٥١	٢٢٢٨٥	٢٢٠٤٥	٢١٦٩٧	٢٦١٨٠	٢٧٨٤٠
التزامات قبل البنوك فى مصر	٢١٤٨٨	٨٢٦١٩	٩٨٦٩٩	٣١٠٠٤	٥٣٨٨١	٢٨١٧١	١٩٠٠٩
التزامات قبل البنوك فى الخارج	٨٧٧٠	١٠٠٠٦	١٣٣٢٧	١٨١٩٥	٢٠٣٠٥	١٥١٦٨	١٤٧٩٢
اجمالى الودائع	٥٦٨٨٤١	٦٤٩٩٥٣	٧٤٧١٩٩	٨٠٩٦٩٤	٨٩٢٤٩٢	٩٥٧٠٣٧	١٠٢٣٥١٧
خصوم أخرى ، منها :	٤٩٤٥٧	٦٩٩٣٦	٨٢١٤٨	٧٨٣٨٦	٨٦٧٧٨	١٠٦٩٢٣	١٣٣٩٩١
شيكات مستحقة الدفع	٢٩٧٣	٥٨٠١	٤٤٥٠	٣٥٧٦	٤٧٦٤	٥١٤٣	٤٨٤٨

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٢/٥) البنوك : الودائع وفقا للآجال

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اجمالى الودائع	٥٦٨٨٤١	٦٤٩٩٥٣	٧٤٧١٩٩	٨٠٩٦٩٤	٨٩٢٤٩٢	٩٥٧٠٣٧	١٠٢٣٥١٧
ودائع جارية	٦٢٤٣١	٧٨٧٥٩	١٠٠٥٦٩	١٠٢٨٥٣	١١٩٥١٨	١٣٠٠٨٧	١٣٣٧٠٤
ودائع لآجل وحسابات توفير	٤٧٩٨٠٥	٥٤٢٩٨٢	٦١٢٧٣٧	٦٧٣٠٤٨	٧٣٨٦٥٠	٧٨٩٤٠٧	٨٥١١١٧
ودائع مجمدة أو محتجزة	٢٦٦٠٥	٢٨٢١٢	٣٣٨٩٣	٣٣٧٩٣	٣٤٣٢٤	٣٧٥٤٣	٣٨٦٩٦
أولا : بالعملة المحلية	٤٠١١٤٣	٤٦٣٣٢٠	٥٥٢٠٧٩	٥٩٨٥٨٧	٦٨٦٠٥٢	٧٢٤٨٧٨	٧٧٧٨٠٦
ودائع جارية	٤١٧٩٣	٥٠٣٦٦	٧١٩٧١	٦٩٢٦٢	٨٤١٥٢	٨٦٩٦٧	٨٦٧٤٢
ودائع لآجل وحسابات توفير	٣٤٥٩٥٣	٣٩٦٣٥١	٤٦٠٢٨٥	٥٠٩١٥٦	٥٨٠٠٢٠	٦١٥٨٣٩	٦٦٦٩٩٥
ودائع مجمدة أو محتجزة	١٣٣٩٧	١٦٦٠٣	١٩٨٢٣	٢٠١٦٩	٢١٨٨٠	٢٢٠٧٢	٢٤٠٦٩
ثانيا : بالعملات الأجنبية	١٦٧٦٩٨	١٨٦٦٣٣	١٩٥١٢٠	٢١١١٠٧	٢٠٦٤٤٠	٢٣٢١٥٩	٢٤٥٧١١
ودائع جارية	٢٠٦٣٨	٢٨٣٩٣	٢٨٥٩٨	٣٣٥٩١	٣٥٣٦٦	٤٣١٢٠	٤٦٩٦٢
ودائع لآجل وحسابات توفير	١٣٣٨٥٢	١٤٦٦٣١	١٥٢٤٥٢	١٦٣٨٩٢	١٥٨٦٣٠	١٧٣٥٦٨	١٨٤١٢٢
ودائع مجمدة أو محتجزة	١٣٢٠٨	١١٦٠٩	١٤٠٧٠	١٣٦٢٤	١٢٤٤٤	١٥٤٧١	١٤٦٢٧

المصدر : البنك المركزى المصرى

(٣/٥) البنوك : الودائع وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
إجمالى الودائع	**٥٦٨٨٤١**	**٦٤٩٩٥٣**	**٧٤٧١٩٩**	**٨٠٩٦٩٤**	**٨٩٢٤٩٢**	**٩٥٧٠٣٧**	**١٠٢٣٥١٧**
الودائع بالعملة المحلية	**٤٠١١٤٣**	**٤٦٣٣٢٠**	**٥٥٢٠٧٩**	**٥٩٨٥٨٧**	**٦٨٦٠٥٢**	**٧٢٤٨٧٨**	**٧٧٧٨٠٦**
القطاع الحكومى	٤٩٤٢٢	٣٧٢٣٣	٤٤٧٨٩	٤٩٥٦٤	٥٨٤٩٦	٥٦٧٢٨	٥٨٩٣٠
قطاع الأعمال العام*	٢٠٣٩٩	٢٣٤٦٤	٢٩٤٣٤	٢٨٨٠٠	٣٢٧٢٦	٢٩٢٧٨	٢٤٨٤٣
قطاع الأعمال الخاص	٤١٤٤٤	٧٧٥٠٤	١١٩٧١٦	١٠٤٢٥٠	١١٤٣٧٢	١٠٣٩٦٥	٩٢٦٩٧
القطاع العائلى	٢٨٧٩٧٣	٣٢١٧٩٣	٣٥٤١١٩	٤١٣٥٥٨	٤٧٧٨٤٢	٥٣٢٠٣٢	٥٩٧٤٥٩
عالم خارجى**	١٩٠٥	٣٣٢٦	٤٠٢١	٢٤١٥	٢٦١٦	٢٨٧٥	٣٨٧٧
الودائع بالعملات الأجنبية	**١٦٧٦٩٨**	**١٨٦٦٣٣**	**١٩٥١٢٠**	**٢١١١٠٧**	**٢٠٦٤٤٠**	**٢٣٢١٥٩**	**٢٤٥٧١١**
القطاع الحكومى	٢٩٢٩٠	٣٠٣٢٩	٣٣٢٠٣	٤١٤٨١	٤٥٦١٨	٥١٤٠٣	٥٥٧٣١
قطاع الأعمال العام *	٥٦٦٨	٦٧٢١	٩١٤٦	٨٧٣٥	٦٤٧٤	٧٥٤٩	٨٨١٢
قطاع الأعمال الخاص	٣٩٢٦٣	٤٩٠٩٣	٥٧٢٠٢	٥٨٣٢١	٥٤٩٠٧	٦٠٢٤١	٦٤٤٩٦
القطاع العائلى	٩٢١٧٤	٩٨٣٣١	٩٣٦٥٣	١٠٠٢١٠	٩٦٨٧٥	١٠٩٢٤٨	١١٢٨٥٩
عالم خارجى **	١٣٠٣	٢١٥٩	١٩١٦	٢٣٦٠	٢٥٦٦	٣٧١٨	٣٨١٣

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له

** متضمنة الودائع المقابلة للمعونة الأمريكية.

(٤/٥) البنوك : الإقراض والخصم وفقا للقطاعات

(القيمة بالمليون جنيه)

نهاية يونيو	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
اجمالى أرصدة الإقراض والخصم	**٣٢٤٠٤١**	**٣٥٣٧٤٦**	**٤٠١٤٢٥**	**٤٢٩٩٥٧**	**٤٦٥٩٩٠**	**٤٧٤١٣٩**	**٥٠٦٧٣٦**
الأرصدة بالعملة المحلية	**٢٣٨٩٢٦**	**٢٤٨٥٤٤**	**٢٦٧١٦٦**	**٢٩٥١٩٢**	**٣١٣٦٥٤**	**٣٢٧٧٦٤**	**٣٦٤١٧٥**
القطاع الحكومى	١١٢٨٥	١٠٧٨٨	٩٦٩٨	١٢٩٤٦	١٥٣٨٩	١٨١٩١	١٤٦١٥
قطاع الأعمال العام*	٢٦٢٦٩	١٨٠٩٧	١٩٤٧٥	٢٣٧٢٥	٢١٠٥١	٢٤٥٦٠	٣١٥٨١
قطاع الأعمال الخاص	١٥٠٤٩١	١٦٣٢٩٢	١٦٧٢٥٨	١٧٧١٠٧	١٨٥٦٩٤	١٨٧٨١٠	٢٠٧٣٣٤
القطاع العائلى	٥٠١٥٨	٥٥٤٥٣	٦٩٨٣٨	٧٨٨٢٧	٩٠٢٦٦	٩٦١١٢	١٠٩٧٣٨
عالم خارجى	٧٢٣	٩١٤	٨٩٧	٢٥٨٧	١٢٥٤	١٠٩١	٩٠٧
الأرصدة بالعملات الأجنبية	**٨٥١١٥**	**١٠٥٢٠٢**	**١٣٤٢٥٩**	**١٣٤٧٦٥**	**١٥٢٣٣٦**	**١٤٦٣٧٥**	**١٤٢٥٦١**
القطاع الحكومى	٩٧١٢	١٥٨٩٦	٢١٤٦٠	١٧٨٠٢	٢٣٩٩٥	٢١٦١١	١٨٩٧٤
قطاع الأعمال العام*	٦٣٧٣	٦٠٩١	٧١٧٧	٩١٥٥	٨٧٦١	٨١٢٨	٨٨٣٦
قطاع الأعمال الخاص	٦٤١٨٤	٧٦٠٢٠	٩٠٨٢٩	٩٠٧٧٨	١٠١٤٥٤	٩٦٩٤٥	٩٧٠٥٢
القطاع العائلى	٣٠١٧	٤٤٨٥	٨٤٩٤	٥٧٦٢	٢٥٢٦	٣٠٩٥	٢٦٩٠
عالم خارجى	١٨٢٩	٢٧١٠	٦٢٩٩	١١٢٦٨	١٥٦٠٠	١٦٥٩٦	١٥٠٠٩

المصدر : البنك المركزى المصرى

* يتضمن شركات القطاع العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وشركات القطاع العام الأخرى غير الخاضعة له

(١/٦) الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج

وفقا للقطاعات الاقتصادية بأسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

(بالمليون جنيه)

القطاعات	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٢/٢٠١١			معدلات النمو (٪) ٢٠١٢/٢٠١١		
	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى	عام	خاص	الإجمالى
الناتج المحلى الاجمالى	**٣١٩٦٤٠,٤**	**٥٣٤٣٢٩,٨**	**٨٥٣٩٧٠,٢**	**٣٢٥٨٨٨,٩**	**٥٤٧١٦٥,٤**	**٨٧٣٠٥٤,٣**	**٢,٠**	**٢,٤**	**٢,٢**
الزارعة والرى والصيد	٢١,٩	١١٣٢٥٦,٩	١١٣٢٧٨,٨	٢٢,٨	١١٦٥٦٣,٠	١١٦٥٨٥,٨	٤,١	٢,٩	٢,٩
الاستخراجات	**٩٣٨٧٠,٠**	**٢١٥٠٨,٠**	**١١٥٣٧٨,٠**	**٩٣٨٤٤,٠**	**٢١٦٥٠,٠**	**١١٥٤٩٤,٠**	**٠,٠**	**٠,٧**	**٠,١**
بترول	٤١٠٨١,٠	٧١٢٦,٠	٤٨٢٠٧,٠	٤١٤٥١,٠	٧٢٥٣,٠	٤٨٧٠٤,٠	٠,٩	١,٨	١,٠
غاز	٥٢٣٨٥,٠	١١٢٩١,٠	٦٣٦٧٦,٠	٥١٩٧٦,٠	١١٢٣٩,٠	٦٣٢١٥,٠	-٠,٨	-٠,٥	-٠,٧
أخرى	٤٠٤,٠	٣٠٩١,٠	٣٤٩٥,٠	٤١٧,٠	٣١٥٨,٠	٣٥٧٥,٠	٣,٢	٢,٢	٢,٣
الصناعات التحويلية	**٢٠٩٩٩,٠**	**١١٢٤٨٥,٠**	**١٣٣٤٨٤,٠**	**٢١٠٠٢,٠**	**١١٣٤٦٥,٠**	**١٣٤٤٦٧,٠**	**٠,٠**	**٠,٩**	**٠,٧**
تكرير البترول	٣٢٩٣,٠	٢٧٧٧,٠	٦٠٧٠,٠	٣١١٨,٠	٢٦٦٨,٠	٥٧٨٦,٠	-٥,٣	-٣,٩	-٤,٧
صناعات تحويلية أخرى	١٧٧٠٦,٠	١٠٩٧٠٨,٠	١٢٧٤١٤,٠	١٧٨٨٤,٠	١١٠٧٩٧,٠	١٢٨٦٨١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
الكهرباء	**١١٠٥٨,٠**	**١٣٨٥,٢**	**١٢٤٤٣,٢**	**١١٨١٦,٠**	**١٣٦٧,٠**	**١٣١٨٣,٠**	**٦,٩**	**-١,٣**	**٥,٩**
المياه	**٣٠٥٧,٠**	**٠,٠**	**٣٠٥٧,٠**	**٣١٩٩,٠**	**٠,٠**	**٣١٩٩,٠**	**٤,٦**	**٠,٠**	**٤,٦**
الصرف الصحى	**٧٣٢,٠**	**٠,٠**	**٧٣٢,٠**	**٧٦٥,٠**	**٠,٠**	**٧٦٥,٠**	**٤,٥**	**٠,٠**	**٤,٥**
التشييد والبناء	**٤٩٧٣,٠**	**٤٠٦٥٢,٠**	**٤٥٦٢٥,٠**	**٥١٣١,٠**	**٤٢٠٠١,٠**	**٤٧١٣٢,٠**	**٣,٢**	**٣,٣**	**٣,٣**
النقل والتخزين	**٩٤٣٠,٠**	**٢٧٦١١,٠**	**٣٧٠٤١,٠**	**٩٦٢١,٠**	**٢٨٤٤٩,٠**	**٣٨٠٧٠,٠**	**٢,٠**	**٣,٠**	**٢,٨**
الاتصالات	**١٠٧٤٢,٠**	**٢٥٨٣٤,٠**	**٣٦٥٧٦,٠**	**١٠٨٤٩,٨**	**٢٧٦١٢,٣**	**٣٨٤٦٢,١**	**١,٠**	**٦,٩**	**٥,٢**
المعلومات	**٦٥١,٠**	**١٢٠١,٠**	**١٨٥٢,٠**	**٦٧٤,٠**	**١٢٥٤,٠**	**١٩٢٨,٠**	**٣,٥**	**٤,٤**	**٤,١**
قناة السويس	**٢٨٢٣٤,٠**	**٠,٠**	**٢٨٢٣٤,٠**	**٢٩٣٢٦,٠**	**٠,٠**	**٢٩٣٢٦,٠**	**٣,٩**	**٠,٠**	**٣,٩**
تجارة الجملة والتجزئة	**٣٢٦٤,٠**	**٨٧٥٨٢,٠**	**٩٠٨٤٦,٠**	**٣٣٥٨,٠**	**٨٩٣١٦,٠**	**٩٢٦٧٤,٠**	**٢,٩**	**٢,٠**	**٢,٠**
المال	**٢١٦٤٦,٠**	**١١٥٢٠,٠**	**٣٣١٦٦,٠**	**٢٢١٧٠,٠**	**١١٧٣٠,٠**	**٣٣٩٠٠,٠**	**٢,٤**	**١,٨**	**٢,٢**
التأمين	**٢٢٢٠,٠**	**٦٢٩,٠**	**٢٨٤٩,٠**	**٢٢٦٦,٠**	**٦٣٨,٠**	**٢٩٠٤,٠**	**٢,١**	**١,٤**	**١,٩**
التأمينات الاجتماعية	**٣٠٢٥٥,٠**	**٠,٠**	**٣٠٢٥٥,٠**	**٣١٠٤٠,٠**	**٠,٠**	**٣١٠٤٠,٠**	**٢,٦**	**٠,٠**	**٢,٦**
السياحة	**٣٣٢,٠**	**٣٣٢٢٩,٠**	**٣٣٥٦١,٠**	**٣٤٥,٠**	**٣٣٩٨١,١**	**٣٤٣٢٦,١**	**٣,٩**	**٢,٣**	**٢,٣**
الأنشطة العقارية	**١٠٠٢,٠**	**٢٣٢٥١,٠**	**٢٤٢٥٣,٠**	**١٠٤٣,٠**	**٢٣٩٩٦,٠**	**٢٥٠٣٩,٠**	**٤,١**	**٣,٢**	**٣,٢**
الملكية العقارية	٤٠٩,٠	١٢١٨٦,٠	١٢٥٩٥,٠	٤٢٦,٠	١٢٦٧٢,٠	١٣٠٩٨,٠	٤,٢	٤,٠	٤,٠
خدمات الأعمال	٥٩٣,٠	١١٠٦٥,٠	١١٦٥٨,٠	٦١٧,٠	١١٣٢٤,٠	١١٩٤١,٠	٤,٠	٢,٣	٢,٤
الحكومة العامة	**٧٦٣٣٧,٠**	**٠,٠**	**٧٦٣٣٧,٠**	**٧٨٥٧٢,٠**	**٠,٠**	**٧٨٥٧٢,٠**	**٢,٩**	**٠,٠**	**٢,٩**
الخدمات الاجتماعية	**٨١٦,٥**	**٣٤١٨٥,٧**	**٣٥٠٠٢,٢**	**٨٤٤,٣**	**٣٥١٤٣,٠**	**٣٥٩٨٧,٣**	**٣,٤**	**٢,٨**	**٢,٨**
التعليم	٠,٠	٩٨٣٩,٠	٩٨٣٩,٠	٠,٠	١٠٠٨٣,٠	١٠٠٨٣,٠	٠,٠	٢,٥	٢,٥
الصحة	٧٨٢,٠	١٠٦٢٨,٠	١١٤١٠,٠	٨٠٧,٠	١٠٩٤٢,٠	١١٧٤٩,٠	٣,٢	٣,٠	٣,٠
الخدمات الأخرى	٣٤,٥	١٣٧١٨,٧	١٣٧٥٣,٢	٣٧,٣	١٤١١٨,٠	١٤١٥٥,٣	٨,١	٢,٩	٢,٩

المصدر : وزارة التخطيط.

(٢/٦) الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى

بأسعار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

	القيمة بالمليار جنيه		الهيكل(٪)		معدل النمو(٪)	
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
١-الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق (٢+٥-٦)	**٨٩٤,٠**	**٩١٣,٨**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١,٨**	**٢,٢**
٢-اجمالى الانفاق المحلى (٣+٤)	**٩٣٢,٨**	**٩٨٨,٧**	**١٠٤,٤**	**١٠٨,٢**	**٣,٨**	**٦,٠**
٣-الاستهلاك النهائى	**٧٦٠,٥**	**٨٠٢,٧**	**٨٥,١**	**٨٧,٨**	**٥,٣**	**٥,٥**
الاستهلاك النهائى الخاص	٦٦١,٨	٧٠٠,٩	٧٤,٠	٧٦,٧	٥,٥	٥,٩
الاستهلاك النهائى الحكومى	٩٨,٧	١٠١,٨	١١,١	١١,١	٣,٨	٣,١
٤-التكوين الرأسمالى الاجمالى	**١٧٢,٣**	**١٨٦,٠**	**١٩,٣**	**٢٠,٤**	**٢,١-**	**٨,٠**
الاستثمارات	١٦٢,٨	١٦٤,٠	١٨,٢	١٨,٠	٥,٦-	٠,٧
التغير فى المخزون	٩,٥	٢٢,٠	١,١	٢,٤	..	..
٥-الصادرات السلعية والخدمية	**٢٤٣,٦**	**٢٣٨,٠**	**٢٧,٢**	**٢٦,٠**	**١,٢**	**٢,٣-**
٦-الواردات السلعية والخدمية	**٢٨٢,٤**	**٣١٢,٩**	**٣١,٦**	**٣٤,٢**	**٨,٤**	**١٠,٨**

المصدر : وزارة التخطيط.

(٣/٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) (يناير ٢٠١٠=١٠٠) *

المجموعات	الوزن النسبى	يونيو-١٠	يونيو-١١	يونيو-١٢	معدل التضخم (٪) السنة المالية	
					٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
الرقم العام	**١٠٠,٠٠**	**١٠٢,٤**	**١١٤,٥**	**١٢٢,٨**	**١١,٨**	**٧,٣**
الطعام والمشروبات	٣٩,٩٢	١٠٥,٩	١٢٦,٠	١٣٧,٦	١٩,٠	٩,٢
المشروبات الكحولية والدخان	٢,١٩	١٠٠,٠	١٦٩,٩	٢٠١,٨	٦٩,٩	١٨,٨
الملابس والأحذية	٥,٤١	١٠٠,٠	١٠٢,٢	١٠٦,٨	٢,٢	٤,٥
المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود	١٨,٣٧	٩٩,٣	١٠٠,٤	١٠٧,٧	١,١	٧,٢
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	٣,٧٧	١٠٢,٦	١٠٥,٢	١١٤,٤	٢,٥	٨,٨
الرعاية الصحية	٦,٣٣	١٠٠,٠	١٠١,٩	١٠٢,٠	١,٩	٠,١
النقل والمواصلات	٥,٦٨	١٠٠,٦	١٠١,٧	١٠٤,٥	١,١	٢,٨
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣,١٢	٩٩,٩	١٠٠,٠	٩٥,٥	٠,١	٤,٥-
الثقافة والترفيه	٢,٤٣	١٠٢,٤	١٠٨,٤	١١٧,٨	٥,٩	٨,٦
التعليم	٤,٦٣	١٠٠,٠	١٢٤,٣	١٣٦,٦	٢٤,٣	٩,٩
المطاعم والفنادق	٤,٤٣	١٠٠,٢	١١٢,٤	١١٦,٥	١٢,١	٣,٦
السلع والخدمات المتنوعة	٣,٧٢	١٠٠,٧	١٠٣,٢	١٠٤,٥	٢,٤	١,٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين).

* صدرت فى أغسطس ٢٠١٠ السلسلة التاسعة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، واستخرجت الأوزان المستخدمة فى تركيب الرقم القياسى لها من نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، باتخاذ شهر يناير ٢٠١٠ كفترة أساس.

(٤/٦) الأرقام القياسية لأسعارالمنتجين (٢٠٠٤/٢٠٠٥=١٠٠)

المجموعات	الوزن النسبى	يونيو-١٠	يونيو-١١	يونيو-١٢	معدل التضخم (٪) السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠	معدل التضخم (٪) السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١
الرقم العام	١٠٠,٠	١٦٠,٩	١٩٢,١	١٨٥,٠	١٩,٤	-٣,٧
الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك	٢٥,١	٢١٠,٩	٢٦١,٤	٢٤٣,٩	٢٣,٩	-٦,٧
التعدين واستغلال المحاجر	٢١,٨	١٤٧,٨	٢٠١,٥	١٨١,١	٣٦,٣	-١٠,١
الصناعات التحويلية	٣٨,٩	١٤٩,٦	١٦٥,٠	١٦٨,١	١٠,٣	١,٩
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف	٢,٣	١٤٠,٣	١٤٠,٣	١٤٠,٣	٠,٠	٠,٠
أنشطة الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة ومعالجة النفايات	٢,٠	١٤٦,٥	١٤٦,٥	١٥٧,٣	٠,٠	٧,٤
النقل والتخزين	٢,٨	١٢٤,٨	١٢٧,٣	١٣١,١	٢,٠	٣,٠
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	٥,٠	١١٠,٦	١٢٥,١	١٢٩,٣	١٣,١	٣,٤
أنشطة المعلومات والاتصالات	٢,١	١١٢,٥	١١٢,٥	١١٢,٥	٠,٠	٠,٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المنتجين) التى تصدر كل شهرين.

(١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة

(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومى ، و صناديق التأمين الاجتماعى)

(بالمليون جنيه)

	فعلى			
خلال السنة المالية	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١	
	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى
اجمالى الايرادات	**٢٦٥٢٨٦**	**٣٠٢٠١٠**	**٣٠٣٦٢٢**	**٣٤٨٨٦٥**
الايرادات الضريبية	١٩٢٠٧٢	١٩٢٠٧٢	٢٠٧٤١٠	٢٠٧٤١٠
المنح	٢٢٨٧	٢٢٨٧	١٠١٠٤	١٠١٠٤
عوائد الملكية	٤٢٥٠٤	٥٠١٣٧	٥٦٩٩٥	٦٧٢١١
حصيلة بيع السلع و الخدمات	١٧٤٠٥	١٧٤٠٥	١٧٨١٩	١٧٨١٩
تمويل الاستثمارت	٨٣٥٥	٨٣٥٥	٦٥٩٥	٦٥٩٥
أخرى	٢٦٦٣	٣١٧٥٤	٤٦٩٩	٣٩٧٢٦
اجمالى المصروفات	**٤٠١٨٦٦**	**٤٤٠٤١٠**	**٤٧٠٩٩٢**	**٥١٦٤٢٢**
الاجور و تعويضات العاملين	٩٦٢٧١	٩٧٥٥٨	١٢٢٨١٨	١٢٤٤٥٧
شراء السلع و الخدمات	٢٦١٤٨	٢٦٦٤٥	٢٦٨٢٦	٢٧٠٧٩
الفوائد	٨٥٠٧٧	٧٦٣٦٣	١٠٤٤٤١	٩٣٤٠١
الدعم و المنح و المزايا الاجتماعية	١٢٣١٢٥	١٦٨٢٦٥	١٥٠١٩٣	٢٠٤٤٥٤
المصروفات الأخرى	٣١٣٦٤	٣١٥٥٤	٣٠٧٩٦	٣١٠٧٢
شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)	٣٩٨٨١	٤٠٠٢٥	٣٥٩١٨	٣٥٩٥٩
العجز النقدى	**١٣٦٥٨٠**	**١٣٨٤٠٠**	**١٦٧٣٧٠**	**١٦٧٥٥٧**
صافى حيازة الأصول المالية	**٢١٢٠-**	**٤٢٦٢-**	**٦٦٥-**	**١٨٦٨-**
العجز الكلى	**١٣٤٤٦٠**	**١٣٤١٣٨**	**١٦٦٧٠٥**	**١٦٥٦٨٩**

المصدر : وزارة المالية.

تابع (١/٧) موجز العمليات المالية الموحدة للحكومة العامة
(قطاع الموازنة العامة ، و بنك الاستثمار القومى ، و صناديق التأمين الاجتماعى)

خلال السنة المالية	فعلى			
	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١	
	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى	قطاع الموازنة العامة	قطاع الموازنة العامة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى
مصادر التمويل	**١٣٤٤٦٠**	**١٣٤١٣٨**	**١٦٦٧٠٥**	**١٦٥٦٨٩**
التمويل المحلى	**١٤٤٢٩٥**	**١٣٥٩٠٣**	**١٨٢٤١١**	**١٨٤٠١٤**
التمويل المصرفى	**١٠٩٥٨٣**	**١٠٧٢٣٨**	**١٤٦٣٧٤**	**١٤٥٣٢٠**
البنك المركزى	٢٢١١٥	٢٢١١٥	٦٢٥٧٤	٦٢٥٧٤
البنوك الاخرى	٨٧٤٦٨	٨٥١٢٣	٨٣٨٠٠	٨٢٧٤٦
التمويل غير المصرفى	**٣٤٧١٢**	**٢٨٦٦٥**	**٣٦٠٣٧**	**٣٨٦٩٤**
من بنك الاستثمار القومى	١٨٦١	٠	١٦٦٦-	٠
من صناديق التأمينات	١٠٨٧٥	٠	١٤٩٨	٠
من مصادر غير مصرفية أخرى	٢١٠٤٩	٢١٠٤٩	٣٧٥٩٠	٣٧٥٩٠
اقتراض من بنك الاستثمار القومى	٠	٦٦٨٩	٠	٢٤٨٩
الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية	٩٢٧	٩٢٧	١٣٨٥-	١٣٨٥-
المستخدم من الحساب المجمد فى اهلاك سندات البنك المركزى	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
الاقتراض الخارجى	**٥٠٢٢**	**٥٠٢٢**	**٩٠٦٢-**	**٩٠٦٢-**
المتأخرات	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
اخرى ، منها :	**٣٥٥٣**	**١١٦٢٣**	**٦٢٢**	**١٩٩٧-**
الحسابات الخاصة بوحدات الموازنة	٠	٠	٠	٠
التمويل المتأثر بالاستبعادات	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
فروق اعادة التقييم	**٣٩٢٢**	**٣٩٢٢**	**١٥٣٣**	**١٥٣٣**
صافى متحصلات الخصخصة	**٢٢**	**٢٢**	**٠**	**٠**
الفروق بين القيمة الأسمية والقيمة الحالية لأذون الخزانة	**٧٤١٩-**	**٧٤١٩-**	**١١٣٧٦-**	**١١٣٧٦-**
فروق إعادة تبويب الدين الخارجى الحكومى نقلاً من قطاعات أخرى	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
غير محدد	**١٤٩٣٥-**	**١٤٩٣٥-**	**٢٥٧٧**	**٢٥٧٧**
نسبة العجز أو الفائض النقدى / الناتج المحلى الاجمالى	**%١٠,٠**	**%١٠,١**	**%١٠,٩**	**%١٠,٩**
نسبة العجز أو الفائض الكلى / الناتج المحلى الاجمالى	**%٩,٨**	**%٩,٨**	**%١٠,٨**	**%١٠,٧**
نسبة الايرادات / الناتج المحلى الاجمالى	**%١٩,٣**	**%٢٢,٠**	**%١٩,٧**	**%٢٢,٦**
نسبة المصروفات/ الناتج المحلى الاجمالى	**%٢٩,٣**	**%٣٢,١**	**%٣٠,٥**	**%٣٣,٥**

المصدر : وزارة المالية.

(١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

	السنة المالية				التغير (-)
	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١*		
	قيمة	٪	قيمة	٪	
رصيد المعاملات الجارية	**(٦٠٨٧,٨)**		**(٧٩٢٨,٣)**		**(١٨٤٠,٥)**
رصيد المعاملات الجارية (بدون التحويلات)	**(١٩٢٢٤,٦)**		**(٢٦٣٣٦,٣)**		**(٧١١١,٧)**
المتحصلات	**٤٨٨٦٥,٦**	**١٠٠,٠**	**٤٧٨٤٨,١**	**١٠٠,٠**	**(١٠١٧,٥)**
حصيلة الصادرات**	٢٦٩٩٢,٥	٥٥,٢	٢٦٩٧٥,٩	٥٦,٤	(١٦,٦)
النقل : منها	٨٠٦٩,١	١٦,٥	٨٥٨٥,٠	١٧,٩	٥١٥,٩
رسوم المرور فى قناة السويس	*٥٠٥٢,٩*	*١٠,٣*	*٥٢٠٧,٨*	*١٠,٩*	*١٥٤,٩*
السفر	١٠٥٨٨,٧	٢١,٧	٩٤١٩,٠	١٩,٧	(١١٦٩,٧)
دخل الاستثمار	٤١٨,٨	٠,٩	٢٤٦,١	٠,٥	(١٧٢,٧)
متحصلات حكومية	١١٧,٧	٠,٢	٢٧٦,٢	٠,٦	١٥٨,٥
متحصلات أخرى	٢٦٧٨,٨	٥,٥	٢٣٤٥,٩	٤,٩	(٣٣٢,٩)
المدفوعات	**٦٨٠٩٠,٢**	**١٠٠,٠**	**٧٤١٨٤,٤**	**١٠٠,٠**	**٦٠٩٤,٢**
مدفوعات عن الواردات **	٥٤٠٩٥,٥	٧٩,٥	٥٨٦٧٣,٨	٧٩,١	٤٥٧٨,٣
النقل	١٣٨٥,٣	٢,٠	١٣٧٤,٩	١,٨	(١٠,٤)
السفر	٢١١٢,٦	٣,١	٢٤٩٧,٦	٣,٤	٣٨٥,٠
دخل الاستثمار:منها	٦٤٦٨,٣	٩,٥	٦٩٤٨,٦	٩,٤	٤٨٠,٣
فوائد مدفوعه	*٥٥٣,٦*	*٠,٨*	*٥٤٤,٧*	*٠,٧*	*(٨,٩)*
مصروفات حكومية	١١٠٦,١	١,٦	١١٥١,٩	١,٥	٤٥,٨
مدفوعات أخرى	٢٩٢٢,٤	٤,٣	٣٥٣٧,٦	٤,٨	٦١٥,٢
التحويلات	**١٣١٣٦,٨**	**١٠٠,٠**	**١٨٤٠٨,٠**	**١٠٠,٠**	**٥٢٧١,٢**
الخاصة (صافى)	١٢٣٨٣,٩	٩٤,٣	١٧٧٧٥,٦	٩٦,٦	٥٣٩١,٧
الرسمية (صافى)	٧٥٢,٩	٥,٧	٦٣٢,٤	٣,٤	(١٢٠,٥)

* أرقام أولية .

** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة .

تابع (١/٨) تقديرات ميزان المدفوعات

(القيمة بالمليون دولار)

	السنة المالية	
	٢٠١١/٢٠١٠	*٢٠١٢/٢٠١١
	قيمة	قيمة
الحساب الرأسمالى والمالى	**٤١٩٨,٦-**	**١٤٠٣,٨-**
الحساب الرأسمالى	**٣٢,٣-**	**٩٦,٠-**
الحساب المالى	**٤١٦٦,٣-**	**١٣٠٧,٨-**
الاستثمار المباشر في الخارج	**٩٥٨,٠-**	**٢٤٩,٢-**
الاستثمار الأجنبى المباشر في مصر(صافى)	٢١٨٨,٦	٢٠٧٨,٢
استثمارات محفظة الأوراق المالية فى الخارج	**١١٧,٧-**	**١٤٨,٧-**
استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر (صافى) ، منها :	**٢٥٥٠,٩-**	**٥٠٢٥,٣-**
سندات	٢١١,٠	٧٩,٦
الاستثمارات الأخرى	**٢٧٢٨,٣-**	**٢٠٣٧,٢**
صافى الاقتراض	١٥٠٠,٩	١٠١,٥-
قروض متوسطة وطويلة الأجل	٨٢٨,٧-	٦٨٢,٧-
المستخدم	١١٤٧,٩	١٢٩٠,٠
المسدد	١٩٧٦,٦-	١٩٧٢,٧-
تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الأجل	٦٣,١-	١٨,٤
المستخدم	٧٢,٥	١٠٤,٤
المسدد	١٣٥,٦-	٨٦,٠-
تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الأجل (صافى)	٢٣٩٢,٧	٥٦٢,٨
أصول أخرى	٣٤٢٧,١-	١١٦٣,٣
البنك المركزى	٦٤,٣-	٢٨,٠
البنوك	١٦٠٨,٨-	٤٣٦٥,٧
اخرى	١٧٥٤,٠-	٣٢٣٠,٤-
خصوم أخرى	٨٠٢,١-	٩٧٥,٤
البنك المركزى	٤٤,٠-	٩٩٣,٥
البنوك	٧٥٨,١-	١٨,١-
صافى السهو والخطأ	**٥٣٢,٥**	**١٩٤٦,٣-**
الميزان الكلى	**٩٧٥٣,٩-**	**١١٢٧٨,٤-**
التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى،الزيادة (-)	**٩٧٥٣,٩**	**١١٢٧٨,٤**

المصدر : البنك المركزى المصرى

*أرقام أولية .

(٢/٨) متوسط أسعار الصرف

(بالقرش لكل عملة أجنبية)

فى نهاية	يونيو ٢٠١١		يونيو ٢٠١٢	
أولا: سعر الدولار الامريكى فى سوق الانتربنك				
أدنى سعر	٥٩٦,٧٠		٦٠٥,٨٠	
أعلى سعر	٥٩٧,١٠		٦٠٦,٢٠	
متوسط مرجح	٥٩٦,٩٠		٦٠٥,٩٠	
ثانيا:اسعار العملاء	**شراء**	**بيع**	**شراء**	**بيع**
دولار امريكى	٥٩٥,٥٨	٥٩٨,٤٩	٦٠٤,٥٥	٦٠٧,٤٨
يورو	٨٦١,١٥	٨٦٥,٤١	٧٥١,٥٢	٧٥٥,٢٢
جنيه استرلينى	٩٥٣,٧٠	٩٥٨,٥٤	٩٣٩,٧١	٩٤٤,٣٩
فرنك سويسرى	٧١٣,١٨	٧١٦,٨٤	٦٢٥,٥٧	٦٢٨,٩٣
١٠٠ ين يابانى	٧٤٠,٥٨	٧٤٤,٥٧	٧٦١,١١	٧٦٥,٠٩
ريال سعودى	١٥٨,٨١	١٥٩,٦٠	١٦١,٢٠	١٦١,٩٩
دينار كويتى	٢١٦١,٨١	٢١٧٦,٣٢	٢١٥١,١٩	٢١٦٥,٤٨
درهم الإمارات	١٦٢,١٢	١٦٢,٩٦	١٦٤,٥٧	١٦٥,٤١
اليوان الصينى	٩٢,١٤	٩٢,٥٩	٩٥,٠٩	٩٥,٥٦

المصدر : البنك المركزى المصرى.

تم التعامل فى سوق الانتربنك اعتبارا من ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٤.

(١/٩) التعامل فى الأسهم بسوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية					
	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٢/٢٠١١		
	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالألف	القيمة السوقية بالمليون	عدد العمليات بالوحدة	الكمية بالألف	القيمة السوقية بالمليون
أسهم (بالجنيه)	**٧٠٠٣١٣٣**	**٢٢٥٦٨٧٤٧**	**١٤٦٦٥٦**	**٥٢٥٩٠٣٢**	**٢١٧١٢٣٧٢**	**١١٧٢٧٣**
داخل المقصورة	٦٩٢١٥٢٤	٢٠٤٦٥٣٩٨	١٣٢٩٣٩	٥٢٠٦٠٩١	٢٠٦٣٢٩٤٧	١٠٣١٣٠
خارج المقصورة	٨١٦٠٩	٢١٠٣٣٤٩	١٣٧١٧	٥٢٩٤١	١٠٧٩٤٢٥	١٤١٤٣
أسهم بالعملات الأجنبية						
(بالدولار)	**١٤٧٣٧٦**	**٥٩٩٥٥٦**	**١٤٢٣**	**١٢٨٧٤٣**	**٥٥١٩٩٦**	**٦٨٣**
داخل المقصورة	١٤٥٢٨٢	٥٣٧٣٤٩	٨٣٠	١٢٧٣٩٩	٥١٥٨٨٧	٤٦٠
خارج المقصورة	٢٠٩٤	٦٢٢٠٧	٥٩٣	١٣٤٤	٣٦١٠٩	٢٢٣
(باليورو)	**٩**	**٢٦٥**	**٣٦**	**١٢**	**١٠١٨**	**١٠**
داخل المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
خارج المقصورة	٩	٢٦٥	٣٦	١٢	١٠١٨	١٠
(بالجنيه الاسترليني)	**٠**	**٠**	**٠**	**١**	**١٣٢**	**٠,١**
داخل المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
خارج المقصورة	٠	٠	٠	١	١٣٢	٠,١
(بالفرنك السويسرى)	**٠**	**٠**	**٠**	**٢**	**٦**	**٠,٢**
داخل المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
خارج المقصورة	٠	٠	٠	٢	٦	٠,٢

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

(٢/٩) التعامل فى السندات بسوق الأوراق المالية

	خلال السنة المالية					
	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٢/٢٠١١		
	عدد العمليات	الكمية	القيمة السوقية	عدد العمليات	الكمية	القيمة السوقية
	بالوحدة		بالألف	بالوحدة		بالألف
سندات (بالجنيه)	**١٥٥٨**	**٤٥١٣٩٧٨٥**	**٤٥١١٤٧٣١**	**٩٣٣**	**٣٣٤٨٧١٤١**	**٣١٢٢٨٨٥٤**
داخل المقصورة	١٥٥٨	٤٥١٣٩٧٨٥	٤٥١١٤٧٣١	٩٣٣	٣٣٤٨٧١٤١	٣١٢٢٨٨٥٤
خارج المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سندات (بالدولار)	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
داخل المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠
خارج المقصورة	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

(٣/٩) تعاملات الأجانب فى سوق الأوراق المالية

خلال السنة المالية

	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١	
	بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكى	بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكى
صافى عدد العمليات (بالوحدة)	**٥٧٠٠٠**	**٣٧٣١**	**-١٠٤٥٦٢**	**-٦٣٢٣**
مشتريات	٨٧٠١١٢	٣٢٥٦١	٦٧٧٠٧٦	٢١٧٦٤
مبيعات	٨١٣١١٢	٢٨٨٣٠	٧٨١٦٣٨	٢٨٠٨٧
صافى كمية الأوراق (بالمليون)	**٤٢**	**٧**	**-٤١٦**	**-١١**
مشتريات	٣٧٢٦	١٢٣	٣٦٤٠	١٠٧
مبيعات	٣٦٨٤	١١٦	٤٠٥٦	١١٨
صافى قيمة الأوراق (بالمليون)	**٢٠٧٠**	**-١٥**	**١٤٤٥٣**	**-٢٤**
مشتريات	٤٤١٠٤	٢١٧	٤٥٢٢٣	١٢٨
مبيعات	٤٢٠٣٤	٢٣٢	٣٠٧٧٠	١٥٢

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية - التقرير الشهرى لسوق المال.

سلسلة المطبوعات الدورية للبنك المركزى المصرى

الاسم	اللغة	دورية الصدور
١- النشرة الإحصائية الشهرية	العربية والإنجليزية	شهـــــــرى
٢- المجلة الاقتصادية	العربية والإنجليزية	كل ثلاثة أشهر
٣- التقرير السنوى	العربية والإنجليزية	كل سنة مالية
٤- تقرير عن الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى	الإنجليزيـــــــــة	كل ثلاثة أشهر

ملحوظة :

- جميع مطبوعات البنك منشورة على موقع البنك المركزى المصرى بشبكة الانترنت وعلى العنوان التالى : www.cbe.org.eg